التغلغل الإيراني الاقتصادي في سوريا بعد عام 2011

الحوار

مركز الحوار السوري

Syrian Dialogue Center

الخطوات الإيرانية للتموضع في الاقتصاد السوري بعد عام 2011

مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

التدخلات الإيرانية في قطاع إنتاج الخدمات

في التعليم:
- اتفاقية واسعة للتعاون في المجال التربوي
- 12 اتفاقية جديدة في المناهج والخبرات والتقنيات والمنشآت والجامعات والمدارس

في السياحة:
- إحياء السياحة الدينية
- عمليات نهب للآثار

في المصرفي:
- خطوط ائتمان
- اتفاقات تعاون واعتماد عملات للتبادل
- خط سويفت مباشر
- اتفاقية إنشاء مصرف مشترك

في الصحة:
- تجارة أعضاء
- تصريف الأدوية
- خدمات صحية: عبر الجمعيات

في النقل:
- إحياء خط سكة: حديد شملجة -اللاذقية

التدخلات الإيرانية في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية

التجارة الزراعية:
- إغراق الأسواق
- مقايضة زراعية
- تحكم بطرق التجارة
- تسويق المحاصيل

استثمارات زراعية:
- بموجب اتفاقيات (6386 هكتار)
- مبقرة زاهد

الاستيلاء على الاراضي بشكل غير قانوني:
- استيلاء على اراض متفرقة (زراعة الحشيش والقمح)

التدخلات الإيرانية في قطاع إنتاج السلع

في الصناعات الاستخراجية
- استيراد فوسفات
- استيلاء على حقول نفط
- السعي إلى الاستيلاء على قطاع تكرير النفط
- تفعيل مشروع أنبوب الصداقة لنقل الغاز من إيران

في صناعة الطاقة الكهربائية
- بناء محطتين (اللاذقية-حمص)
- صيانة محطتين (تيم -جندر)
- تأهيل محطة (محردة)
- عقدان لتوريد مستلزمات للقطاع
- توريد قطع لمحطتين (بانياس -حلب)

في البناء والتشييد
- الحصول على اتفاقات مشاريع: (16 عقد تطويرعقاري - مشروع سوار دمشق - مشروع زيتون ستي)
- عمليات شراء واستيلاء على أراضي عبر شركات وجمعيات وحوزات

في الصناعات المختلفة
- الاستيلاء على معمل حديد حماه
- بناء خمس مطاحن
- توريد خطوط لشركة بطاريات حلب
- تفعيل معمل إنتاج السيارات
- إبرام مذكرات تفاهم للاستيلاء على منشآت متنوعة

المحتويات

بين يدي الدراسة: 2

ملخص الدراسة: 4

مقدمة: 6

1- العلاقات الاقتصادية الإيرانية السورية قبل 2011: زاوية هشّة في منظومة العلاقات 8

1-1- العلاقات الإيرانية- السورية على صعيد التبادل التجاري: 8

1-2- العلاقات الإيرانية- السورية على صعيد الاستثمارات: 9

1-3- العلاقات الإيرانية- السورية على صعيد الاتفاقيات الاقتصادية: 11

2- الخطوات الإيرانية الاقتصادية للتموضع في سوريا بعد 2011: محاولات فاشلة وأخرى ناجحة 14

2-1- الوجود الإيراني في قطاع الزراعة وتربية الحيوان: جهود ضعيفة في قطاع حيوي مجهول المستقبل 15

2-2- الوجود الإيراني في قطاع إنتاج السلع: سعي حثيث ونتائج مؤجلة 22

2-3- الوجود الإيراني في قطاع إنتاج الخدمات: حيث للخدمات أيديولوجيا 38

2-4-التبادل التجاري بين نظام الأسد وإيران بعد عام 2011: الرجحان لصالح إيران 48

3- آثار التدخلات الاقتصادية الإيرانية في سوريا: أبعد من الاقتصاد 51

3-1- أبرز العوامل المؤثرة في التموضع الإيراني في القطاعات الاقتصادية: 51

3-2- آثار التغلغل الاقتصادي الإيراني في سوريا: أبعد من الاقتصاد 52

خاتمة: 58

بين يدَي الدراسة:

تمثّل سوريا إحدى القواعد الرئيسة في المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، وقد ظهر هذا الاهتمام خلال فترة حكم الشاه؛ لكنها تبدّت بشكل ممنهج وأكبر مع وصول نظام "الولي الفقيه" إلى السلطة؛ فحينها بدأت التدخلات الإيرانية في سوريا تتطور وتتعاظم، خصوصاً مع دخول إيران بقوة في العراق بعد 2003، حيث بدأت تتطلع إيران لاستكمال هلالها الشيعي.

مع انطلاق الثورة السورية ألقت إيران بكامل قوتها خلف نظام الأسد، وقد بنَت استراتيجيتها في سوريا على ثلاثة أسس:

الأول: الدعم العسكري وإنشاء الميلشيات، واختراق المؤسسات العسكرية التابعة لنظام الأسد: وقد عمدَ مركز الحوار السوري إلى تغطية التدخلات العسكرية الخشنة التي قامت بها إيران في سوريا عبر سلسلة أوراق بعنوان: "ميليشيات المشروع الإيراني في سوريا" في ثلاثة أجزاء، والتي غطّت التصنيف وعوامل الحشد والأدوار والمستقبل والأثر الإقليمي[1] .

الثاني: القوة الناعمة: التي تشمل مختلف الأدوات الدينية والتعليمية والاجتماعية والإعلامية والديموغرافية؛ إذ تُدرك إيران أن حربها الثقافية الحضارية في سوريا طويلة الأمد، ولذا ما زالت تبذل كل ما تستطيع لإنجاح التغلغل الثقافي داخل سوريا، فأصبحت تستخدم أدوات القوة الخشنة والناعمة لتحقيق التغيير الثقافي والاجتماعي؛ وهذا الجانب قام مركز الحوار السوري بتغطيته عبر سلسلة أوراق بعنوان: "التغلغل الثقافي الإيراني في سوريا"[2] .

الثالث: التدخلات الاقتصادية: يُعد هذا القطاع بمثابة الداعم للركنَين السابقَين؛ فهو يمثّل القطاع الذي تعتمد عليه إيران لتمويل تدخلاتها الخشنة والناعمة، ولربط الاقتصاد السوري باقتصادها، في مشهدٍ يذكّرنا بسرديات

---

1 - تتضمن هذه السلسلة كلاً من: التقرير التمهيدي "ملشيات المشروع الإيراني في سوريا ... التصنيف والتبعية وعوامل الحشد"، وحدة التوافق والهوية المشتركة، مركز الحوار السوري، 2019/11/1، شوهد في: 2022/2/1، والورقة التحليلية "ملشيات المشروع الإيراني في سوريا ... الأدوار ومجالات التأثير"، وحدة التوافق والهوية المشتركة، مركز الحوار السوري، 2019/11/22، شوهد في: 2022/2/1، والورقة التحليلية "ملشيات المشروع الإيراني في سوريا ... المستقبل والأثر الإقليمي" ، وحدة التوافق والهوية المشتركة ، مركز الحوار السوري، 2020/1/3، شوهد في: 2022/2/1.

2 - تتضمن هذه السلسلة كلاً من: د. ياسين جمول ود. أحمد قربي، التقرير التحليلي "التغلغل الثقافي الإيراني في سوريا (1): الأدوات الدينية"، وحدة التوافق والهوية المشتركة، مركز الحوار السوري، 2020/5/10. د. ياسين جمول ود. أحمد قربي، الورقة التحليلية "التغلغل الثقافي الإيراني في سوريا (2): الأدوات التعليمية والاجتماعية"، وحدة التوافق والهوية المشتركة، مركز الحوار السوري، 2020/6/2، د. ياسين جمول و د. أحمد قربي، والورقة التحليلية "التغلغل الثقافي الإيراني في سوريا (3): الأدوات الإعلامية والديموغرافية"، وحدة التوافق والهوية المشتركة، مركز الحوار السوري، 2020/6/30. د. ياسين جمول و د. أحمد قربي، الورقة التحليلية "التغلغل الثقافي الإيراني في سوريا (4): مخاطره على الهوية السورية وسبل مواجهته" وحدة التوافق والهوية المشتركة، مركز الحوار السوري، 2020/9/19.

"الاستعمار الحديث" الذي اعتمد على ربط اقتصاديات الدول المستَعمَرة باقتصاداتها؛ وهذا ما نسعى لدراسته في الإصدار.

يمثّل المشروع الإيراني في سوريا بأبعاده الأيديولوجية والقومية والثقافية والاقتصادية أحد أخطر المشاريع التي تهدّد وجود الهوية الوطنية السورية، وبالتالي كان لزاماً على مختلف المكونات والفئات والمؤسسات الوقوف في وجهه وفضحه والتوعية بأخطاره. لاسيما وأن الحرب التي تخوضها إيران ضد الشعب السوري تشمل مختلف النواحي والقطاعات؛ وبالتالي لابد أن تكون مواجهتها كذلك شاملة تتضافر فيها كل الجهود السورية المخلصة لوطنها وشعبها.

وحدة التوافق والهوية المشتركة- مركز الحوار السوري

ملخص الدراسة:

ارتبط النظامان السوري والإيراني بتحالف استراتيجي منذ ثمانينيات القرن الماضي؛ إلا أن التحالف السياسي والعسكري والأمني بينهما في المنطقة لم ينعكس على الجانب الاقتصادي على مدار سنوات ما قبل الثورة السورية، وبشكل خاص في مرحلة حكم الأسد الأب، كما أنها لم تشهد زيادة تتناسب طرداً مع المدّ الثقافي بعد توريث الابن، لاسيما عند مقارنتها بمستوى العلاقات السورية مع دول أخرى كتركيا ودول الخليج.

إلا أن هذه العلاقات قد اختلفت تماماً بعد انطلاق الثورة السورية، خاصة بعد عام 2015 م؛ فقد سعت إيران إلى التمركز في كل القطاعات الرئيسة في سوريا، ورغم بذلها جهوداً كبيرة في هذا المجال فإن نجاحها الفعلي ومستوى سيطرتها يختلف ما بين قطاع وآخر، مع وجود محاولات إيرانية مستمرة ومتواصلة لزيادة التمركز في كل منها على حدة.

بشكل عام يُلحظ وجود سمه عامة صبغت التوجهات الاقتصادية الإيرانية في سوريا، وهي: النجاح في إبرام الاتفاقيات مع الفشل في تحويلها إلى واقع، وذلك نتيجة ثلاثة عوامل رئيسة هي: المنافسة الروسية، وتأثير العقوبات الغربية، والضعف الاقتصادي في سوريا.

وعلى الرغم من العوائق فقد نجحت إيران نسبياً في الاستحواذ على عدة مفاصل، كما تُظهر باستمرار أن لديها التصميم والعزم للدخول بشكل أكبر ومواجهة التحديات التي تعترضها، وهي النتائج التي تَظهر من جراء تتبع الخطوات الإيرانية وتحليلها في الخريطة الاقتصادية السورية.

ففي القطاع الأول "وهو الزراعة والثروة الحيوانية" سعت إيران بشكل محدود للاستثمار الزراعي؛ إلا أنها ركزت على التجارة الزراعية وتأمين مستلزمات القطاع، وفرض نفوذ على طرق التجارة، كما سيطرت على الكثير من أراضي السوريين بتسهيل من نظام الأسد وقامت باستغلالها في نواحٍ متعددة، تتمثل بشكل رئيس في كل من: بناء المراكز الدينية والقطعات العسكرية، والاستثمار الزراعي المحدود للمليشيات، بما في ذلك زراعة الحشيش.

أما في القطاع الصناعي فقد فشلت إيران بشكل كبير في الصناعات الاستخراجية - أي الثروات الباطنية – عموماً، وذلك لحساب المنافس الروسي، حيث اقتصرت سيطرتها على بعض الآبار الصغيرة في منطقة البوكمال، إلى جانب الحصول على اتفاقية رسمية للتنقيب في المنطقة ذاتها.

أما على صعيد منشآت تكرير النفط فحصلت إيران بشكل غير مباشر عبر أحد أذرعها المحليين "قاطرجي" على استثمار بناء مصفاتَي نفط، ومهمة تطوير مصب النفط في طرطوس، وإنشاء منظومة نقل متطورة تربط بين المحافظات، لكنها فشلت في الحصول على استثمار لميناء نفطي أو إنشائه حتى الآن، في حين أنها تركز جهودها

لاستخدام سوريا ممراً للوصول إلى المتوسط عبر محاولات إحياء مشروعين استراتيجيين قديمين هما: أنبوب "الصداقة الإسلامي" وخط سكة حديد (شلمجة – اللاذقية).

أما على صعيد البناء والتشييد "القطاع العقاري" فقد قامت إيران باستثمارات مكثفة عبر شراء العقارات، كما قامت بالاستيلاء على الكثير من عقارات السوريين المهجَّرين في مناطق مختلفة في سوريا، بما يرتبط بشكل رئيس بمخططات التغيير الديمغرافي وتوطين المليشيات المدعومة من قبلها.

أما على صعيد الصناعات الأخرى بما فيها الصناعات التحويلية فإن إيران نجحت في الحصول على استثمارات واسعة في القطاع، في كل من صناعة الطاقة الكهربائية وما يرتبط برغيف الخبز "صناعة المطاحن".

أما في قطاع إنتاج الخدمات فقد تركزت المساعي الإيرانية في مجال الخدمات التعليمية والسياحية التي يبدو أن الهدف منها أيديولوجي ثقافي أكثر منه اقتصادي، في حين أن تدخلاتها في قطاع الاتصالات والقطاع المصرفي لم تنجح حتى الآن.

أما على صعيد التبادل التجاري فقد سعت إيران إلى رفع مستوى التبادل التجاري مع سوريا، ولذلك حصلت على اتفاقية التجارة الحرة مع نظام الأسد في عام 2011، ونجحت في إنشاء الغرفة التجاريّة الإيرانيّة السورية المشتركة في العام 2019. وعلى الرغم من هذه الخطوات والكثير من التصريحات واللقاءات والاتفاقيات الأخرى لم تنجح محاولات تطوير العلاقات التجارية بين البلدين؛ إذ تُقدر حصة طهران حالياً من التجارة السورية بـ 3 % فقط، بينما تبلغ حصة تركيا على سبيل المثال 30%.

مع المحاولات المستمرة لإيران للتدخل في مفاصل الاقتصاد السوري يلزم التنبه لمخاطر ذلك؛ فدخول إيران في الاقتصاد السوري ينطوي على مخاطر كبيرة؛ من أبرزها: تحويل سوريا إلى سوق لتصريف البضائع الإيرانية، وإمكانية تحويل أموال إعادة الإعمار أو قسم كبير منها للجيوب الإيرانية، وجعل الاقتصاد السوري أحد الموارد لتمويل مليشيات المشروع الإيراني مستقبلاً.

وأما سياسياً وأمنياً فتتمثل أبرز الآثار في مساعدة إيران على تطبيق نموذج "دولة داخل دولة" اقتصادياً، وبالتالي عرقلة أي جهد للحل السياسي، وامتلاك أحد أدوات السيطرة على القرار السيادي السوري، إلى جانب إضعاف السلطة المركزية لحساب الحكم الميليشياوي. كذلك اجتماعياً قد يسهم الحضور الاقتصادي لإيران في تغيير الهوية الحضارية لسوريا، وإنشاء منظومة عشائرية موالية، والقيام بـ"التجنيد الاقتصادي" في المجتمع.

لا تقتصر آثار هذا التغلغل الإيراني على المستوى الوطني فحسب، بل تمتد إقليمياً للعبث بـ "الأمن الإقليمي" وتعريضه لمخاطر عديدة؛ نتيجة تحويل سوريا إلى منطقة غير مستقرة، ومصدر للتجارة غير المشروعة كالتهريب والمخدرات وتجارة الأعضاء.

مقدمة:

لم يقتصر دعم إيران على مدار العقد المنصرم لنظام الأسد على الجانب العسكري؛ إذ ترافق ذلك مع دعم مالي كبير منعَ انهيار نظام الأسد من البوابة الاقتصادية، ومع تغيير الخريطة العسكرية وابتعاد النظام عن حافة الانهيار الشامل بدأت تتوالى الخطوات الإيرانية للتموضع في الاقتصاد السوري؛ سعياً لاسترداد الأموال التي أنفقتها وتمهيداً لمرحلة إعادة الإعمار عبر التحكم بمفاصل رئيسة لحصاد "غنائم الحرب".

على الرغم من انطلاق الاستراتيجية الإيرانية في سوريا من مبدأ "المحافظة على نظام الأسد" باعتباره النظام الذي يحقق المصالح الإيرانية في سوريا بشكل شبه كامل؛ فإن الأدوات الإيرانية التي لجأت إليها في سوريا لم تقتصر على دعم هذا النظام، بل تعدته إلى محاولة بناء وجود طويل الأمد عبر المؤسسات السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية والثقافية السورية، في محاولةٍ منها لتغيير وجه سوريا، وإنشاء بيئة اجتماعية حاضنة للمشروع الإيراني المتمثل في كل من "ولاية الفقيه" و"نظرية أم القرى"[3].

ولتحقيق هذه الاستراتيجية قام المشروع الإيراني في سوريا على أعمدة ثلاثة: الأول يقوم على الأدوات الخشنة، وهو ما تمثل في إنشاء عشرات الميليشيات الطائفية المدعومة من الحرس الثوري الإيراني مباشرة، والثاني: يستند إلى الأدوات الناعمة المتمثلة في الأدوات الثقافية والدينية والاجتماعية والتعليمية، في حين أن الثالث -وهو الداعم للسابقَين- يتمثل في المجال الاقتصادي الذي تحاول إيران جعله قطاعاً داعماً لأدواتها الناعمة والخشنة في آن معاً.

ومع تعدُّد الدراسات والتقارير التي تتحدث عن الخطوات الاقتصادية الإيرانية في سوريا[4] إلا أنه ليس ثمّة دراسة تتحدث عن تلك الجهود الإيرانية بطريقة مسحية شاملة، وهو ما نسعى إليه في هذه الدراسة التي هي أقرب إلى دراسة بانورامية ترصد مجمل الخطوات الاقتصادية الإيرانية في سوريا، وتقوم بتحليلها واستشراف مستقبلها.

من هنا يسعى هذا التقرير إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما هي الخطوات الاقتصادية التي قامت بها إيران في سوريا بعد عام 2011؟

---

3 - فولاية الفقيه بحسب المراجع الشيعية، هي: نيابة عن الإمام المهدي المنتظر في قيادة الأمة وإقامة حكم الله تعالى على الأرض مستمدة منه.
أما نظرية "أم القرى" فهي نظرية سياسية دينية إيرانية تمثل مشروعاً عدوانياً توسيعاً؛ إذ تقوم النظرية على أن دولة "أم القرى" وهي إيران بعد أن تجعل للعالم الإسلامي قيادة لائقة له، استناداً إلى أن انتصار "الثورة الإسلامية" في إيران جعلها تمثل دار الإسلام، وفرض عليها واجب قيادة الأمة الإسلامية التي يجب أن تناصرها، وتقوم النظرية على مجموعة أسس، أبرزها: أن الأمة الإسلامية أمة واحدة، وأساس وحدتها في قيادتها، وهذه القيادة تقوم على ولاية الفقيه، وإذا قامت دولة "أم القرى" فعلى قيادتها ملاحظة مصالح الأمة والجمهورية الإسلامية في إيران وهي دولة "أم القرى".
يُنظر: د. نبيل العتوم، إيران ونظرية أم القرى الشيعية، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2017، ص 84 وما بعدها. وعباس شريفة، المشروع الإيراني الصفوي في المنطقة العربية (1)، رابطة العلماء السوريين، 2019/11/23، شوهد في 2022/2/5.

4 -منها على سبيل المثال: مناف قومان، التموضع الاقتصادي الإيراني في سورية - ورقة تحليلية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2018/4/4، شوهد في: 2022/2/1. وضياء قدور، كيف فشلت طهران في تحويل انتصاراتها العسكرية خلال الثورة السورية إلى مكاسب اقتصادية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2021/3/14، شوهد في: 2022/2/1.

- ما آثارها الآنية والمستقبلية على الوجود الإيراني في سوريا؟
- هل تستند إلى استراتيجية واضحة أم هي مجرد خطوات متفرقة؟
- ما هي العوامل المؤثرة في السلوك الاقتصادي الإيراني في سوريا؟

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أنها تساعد في تجميع الصورة الكاملة لمجمل التدخلات الاقتصادية الإيرانية في سوريا، بما يسهم في الوقوف على مستوى هذه التدخلات والتعرف إلى المدى الذي وصلته؛ من جهة إمكانية توصيفها باستراتيجية كاملة أو مجرد خطوات متفرقة لتحصيل مكاسب مالية، إلى جانب التعرف على مدى مواكبتها للتدخلات الأخرى العسكرية والثقافية والتعليمية والاجتماعية، واستشراف مآلاتها في مختلف المجالات، وليس في المجال الاقتصادي فحسب.

وحيث إن هدف الدراسة هو رصد الخطوات الإيرانية على الصعيد الاقتصادي وتحليلها فقد كان المنهج الوصفي التحليلي -الذي يهدف إلى تحليل السلوك وأهدافه- هو المنهج الأنسب. وقد اعتمدت بصورة أساسية على المصادر الثانوية، والتي تتضمن ما نُشر من مقالات ودراسات عربية وأجنبية حول موضوع التدخلات الاقتصادية الإيرانية في سوريا، خاصة في الفترة بين عامي 2011-2021، وعلى مجموعة من البيانات المنشورة في موقع البنك الدولي وبعض المواقع الاقتصادية كمصادر أولية.

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسة، نستعرض في القسم الأول تاريخ العلاقات الاقتصادية بين إيران وسوريا وأبرز معالمها ومحطاتها، ونستعرض في القسم الثاني الخطوات الإيرانية الاقتصادية للتموضع في سوريا بعد 2011 في كل من القطاعات الثلاثة وفق أدبيات علم الاقتصاد الرئيسة (القطاع الزراعي والثروة الحيوانية، وقطاع إنتاج السلع، وقطاع إنتاج الخدمات)، لنختم في القسم الثالث الأخير مع الآثار الآنية والمستقبلية المتوقعة للتدخلات الاقتصادية الإيرانية.

1- العلاقات الاقتصادية الإيرانية السورية قبل 2011: زاوية هشّة في منظومة العلاقات

تُعد العلاقات الاقتصادية بين الدول محركاً ودافعاً رئيساً لجميع أشكال العلاقات الأخرى، وفق دائرة من التأثر والتأثير بمدى تطور العلاقات الاقتصادية، لذلك تحول هذا الجانب إلى محرك جديد في العلاقات الدولية، كما أصبحت العلاقة الاقتصادية بين الدول ثمرة للمبادئ السياسية والاتجاهات الأيديولوجية[5].

وباستعراض تاريخ العلاقات الاقتصادية بين نظام الأسد وإيران يمكننا رسم ملامحها العامة عبر تتبع ثلاثة جوانب رئيسة، هي: مستويات التبادل التجاري، والاستثمارات، والاتفاقيات الاقتصادية المؤسسة لكل منهما؛ فهي التي يمكن أن تمثل مؤشرات مهمة لفهم طبيعة العلاقات الاقتصادية بين البلدين في الفترات السابقة.

1-1- العلاقات الإيرانية- السورية على صعيد التبادل التجاري:

بدأت أولى مظاهر العلاقات الاقتصادية منذ فترة حكم الشاه في إيران؛ إذ وقّعت اتفاقية اقتصادية في عام 1969 [6]، تبعها في السبعينيات اتفاقيات أخرى أسفرت عن قروض إيرانية لسوريا بقيمة 500 مليون دولار، ليبدأ التبادل التجاري عبر تصدير فوسفات ومحاصيل زراعية سورية واستيراد عربات نقل إيرانية في تلك الفترة[7].

تطورت هذه العلاقة الاقتصادية بعد سقوط نظام الشاه في إيران عام 1979، وترسخت بشكل واضح وجليّ في ظل الحرب (العراقية-الإيرانية)؛ إذ تحالف نظام الأسد مع إيران ضد العراق سياسياً وعسكرياً[8]، فكانت بداية العلاقات الاقتصادية الحقيقة في هذه المرحلة كعامل ثان رديف للشق الأمني والعسكري، ظهرت من خلال سلسلة اتفاقيات تجارية ونفطية في عام 1982، كان أهمها الاتفاق على تبادل النفط الإيراني بالفوسفات السوري، وحصول سوريا على نفط مدعوم إيرانياً مقابل إغلاق خط النفط العراقي الذي يمرّ في سوريا[9] .

استمرت العلاقات الاقتصادية على ذلك إلى أن بدأت ملامح مأسسة العلاقات الاقتصادية بين البلدين اعتباراً من عام 1996، مع تأسيس أول لجنة اقتصادية مشتركة في دمشق بهدف الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية ورفع حجم التبادل التجاري[10].

---

5 -نبيل بوبية، ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية، دون ناشر وتاريخ نشر، شوهد في: 2021/1/6.

6- هيئة الاستثمار السورية، التقرير السنوي السادس للاستثمار، 2011، ص 115، شوهد في: 2022/1/6.

7 -تامر بدوي، العلاقات الاقتصادية بين إيران والنظام السوري: مؤشرات الاختلال، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/7/2، شوهد في: 2022/1/6.

8 -Alireza Nader, Iran's Goals in Syria, RAND, January 26, 2015.

9 - KARIM SADJADPOUR, Iran's Unwavering Support to Assad's Syria, Combating Terrorism Center, August 2013.

10 - Hamidreza Azizi, Leonid Issaev, Russian and Iranian Economic Interests In Syria (Pre-2010 and intra-war period), The Geneva Centre for Security Policy, Omran for Strategic Studies, Geneva, Switzerland, 7-8 February 2019, p3.

في مرحلة حكم الأسد الابن ومع التغييرات في السياسة الاقتصادية في سوريا عبر تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي[11]، وازدياد التبادل التجاري السوري مع منطقة الشرق الأوسط من جهة، والاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 الذي أزال العراق كعائق برّي ما بين إيران وسوريا من جهة ثانية فإنّ حجم التبادل التجاري تضاعف بين البلدين قرابة عشر مرات؛ إلا أنه بقي تبادلاً محدوداً[12] لسوريا كبلد، فعلى سبيل المثال: كان الاتحاد الأوروبي مصدر 25%من إجمالي واردات 17 مليار دولار إلى سوريا، في حين شكلت إيران 300 مليون دولار فقط[13]، مما نسبته 1.8% تقريباً.

2-1- العلاقات الإيرانية- السورية على صعيد الاستثمارات:

تشير تقارير هيئة الاستثمار السورية[14] إلى وجود /11/ مشروعاً استثمارياً إيرانيا في سوريا من عام 1991 حتى عام 2010 بتكلفة تقارب /500/ مليون دولار[15]، إلا أنه من اللافت في تلك المرحلة توجه المساعي الاستثمارية الإيرانية إلى مواطن النفوذ بعيد المدى أكثر من التركيز على الجدوى الاقتصادية الساعية لجني الأرباح[16].

وقد ارتبط قسم من هذه الاستثمارات في تلك المرحلة بالسياحة الدينية؛ فقد زار مئات الآلاف من "الحجاج" والسياح الإيرانيين سوريا، وقامت الشركات الإيرانية باستثمارات مرتبطة بهذا الجانب[17]، إلا أن أبرز الاستثمارات

11- أدى تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي إلى البدء في تنويع الصادرات بعيداً عن النفط، وبما أن مجمل الصادرات إلى الاتحاد الأوربي كانت مشتقات نفطية فقد تراجعت حصة الاتحاد الأوروبي من الصادرات السورية من 68.3% إلى 40.2%، وفي المقابل نمت حصة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الصادرات السورية في الفترة نفسها من 7.8% إلى 23.1%.

يُنظر: تامر محمد، مرجع سابق.

12- ارتفع الميزان التجاري من 37 مليون دولار سنوياً عام 2000إلى 361 مليون دولار سنوياً مع حلول عام 2010م. تامر بدوي، مرجع سابق.

13- Implications of Syrian Crisis on Iranian Economy, Syrian Economic Forum, April 2015.

14- هيئة الاستثمار السورية: تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وترتبط برئيس مجلس الوزراء، ومقرها دمشق، تم إحداثها بموجب المرسوم التشريعي رقم 9 لعام 2007. للاطلاع على الهيئة وقانون إحداثها يمكن زيارة الموقع الرسمي.

15- هيئة الاستثمار السورية، التقرير السنوي الخامس للاستثمار، 2010، ص 65.

مع التنبيه هنا إلى أن هذه الأرقام الإحصائية الرسمية للاستثمارات الإيرانية تختلف تماماً عن معلومات أخرى من مصادر حكومية تابعة لنظام الأسد تفيد بأن حجم الاستثمارات الإيرانية أكبر من ذلك بكثير في تلك المرحلة، فعلى سبيل المثال: تشير بعض التصريحات إلى أن حجم الاستثمارات الإيرانية في سوريا في عام 2006 فقط يقدر بـ/600/ مليون دولار أمريكي، في حين تبلغ التقديرات للسنوات السابقة لعام 2006 لحجم الاستثمارات إلى /3/ مليار دولار أمريكي.

يُنظر في ذلك: هيو نايلور، الاستثمارات الإيرانية تتدفق على سورية وأهدافها اقتصادية سياسية، الشرق الأوسط، العدد 10538، 2007/10/5، شوهد في: 2022/2/5 .

ونتيجة لغياب الشفافية في عمل المؤسسات الحكومية السورية، بالإضافة إلى ضعفها التقني ووجود العوامل السياسية والأمنية التي ترتبط بقسم من الاستثمارات الإيرانية؛ فإنه لا يمكن ترجيح أي من الرقمين السابقين (500) مليون دولار في 19 عاماً أو ثلاثة مليار دولار في عام 2006 وما قبله، ولكن رأينا الركون "للأرقام الرسمية" على الرغم من الاعتراضات السابقة لأن الرقم ا لآخر /3/ مليار مشار إليه في مقال صحفي يستند إلى تقديرات غير منسوبة إلى أية جهة.

16- على سبيل المثال: عبّر أحد كبار مستشاري الحكومة السورية عن رأيه قائلاً: "إنه ليس من باب المصادفة أن إيران تستثمر في صناعات استراتيجية مثل إنتاج الخرسانة وتوليد الطاقة...، إن هذه الصناعات حيوية ويمكن أن تعطي الإيرانيين نفوذاً كبيراً ...هذا الأمر لا يدور حول الربح، وإنما حول النفوذ".

يُنظر: هيو تايلور، مرجع سابق.

17- Alireza Nader, Iran's Goals in Syria, RAND, Op. Cit.

في تلك الفترة كان إنشاء محطتي تشرين وجندر لتوليد الكهرباء (بقيمة حوالي 500 مليون دولار)، وإنشاء شركة مشتركة إيرانية سورية لإنتاج السيارات (بقيمة قاربت 60 مليون دولار)[18].

لم تكن الاستثمارات الإيرانية ذات دلالة؛ إذ إنها أقل من استثمارات أجنبية أخرى في سوريا في الفترة ذاتها، كتركيا التي كانت تستثمر في 40 مشروع بتكلفة تقدر بقرابة الـ600 مليون دولار، والسعودية التي استثمرت في 22 مشروعاً بتكلفة تقدر 1300 مليون دولار[19]، كما أنها تشكل رقماً صغيراً ضمن الرقم الكلي البالغ 13 مليار دولار للاستثمار الأجنبي المباشر[20].

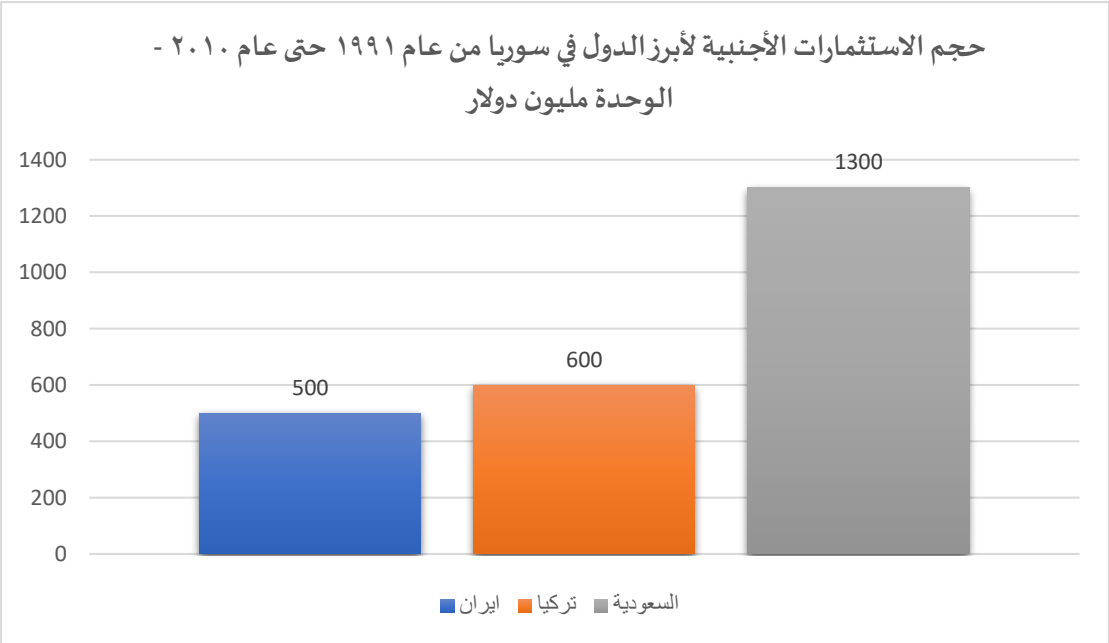

شكل (1) للمقارنة بين حجم استثمارات الدول الثلاث في سوريا

18- Hamidreza Azizi, Leonid, Op. Cit, p4.

19- نود التنويه أن الأرقام أعلاه قد لا تعطي مؤشراً واضحاً على ضعف الاستثمار الإيراني في سوريا، فثمة عوامل أخرى، منها حجم الاستثمار الخارجي المباشر لكل دولة محل المقارنة، ونسبة استثمارها إلى حجم اقتصادها الكلي. فمثلاً، قد تكون نسبة الاستثمار الخارجي الإيراني في سوريا في مراتب متقدمة قياساً على استثماراتها الخارجية بغض النظر عن مقارنتها بتركيا والسعودية، وقد يكون الرقم الضئيل الذي تساهم في الاستثمارات الإيرانية في سوريا، محل نسبة كبيرة من الاقتصاد الإيراني الكلي. غير أننا لم نحظ بهذه الأرقام والنسب التي تتطلب أبحاثاً مستقلة أكثر تخصصاً.

20- وردت الأرقام الأصلية بالليرة السورية لكننا قمنا باعتماد الدولار الأمريكي لتوضيح الأرقام الحقيقة في تلك الفترة، وذلك اعتماداً على سعر صرف وسطي هو 50 ليرة سورية مقابل الدولار الأمريكي الواحد. يُنظر: هيئة الاستثمار السورية، التقرير السنوي الخامس للاستثمار، 2010، مرجع سابق.

3-1- العلاقات الإيرانية- السورية على صعيد الاتفاقيات الاقتصادية:

أبرم نظام الأسد مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية مع إيران بعد عام 2000م، ومن أهمها: اتفاقية التجارة التفضيلية عام 2006[21]، واتفاقيات مؤتمر اللجنة الاقتصادية السورية الإيرانية المشتركة عام 2008 [22]، واتفاقية لتأسيس مصرف سوري إيراني مشترك لم ينشأ فعلياً على أرض الواقع على الرغم من ترخيصه كشركة مساهمة سورية باسم "مصرف أمان" عام 2009م[23]، واتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية عام 2010م، وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة في 2011/3/8 [24].

إلى جانب هذه الاتفاقيات التي ركزت على الجانب التجاري أبرم نظام الأسد مع إيران عدة اتفاقيات استراتيجية، مثل: اتفاقية "خط الغاز الإسلامي" أو "خط الصداقة" بداية عام 2011؛ وهو خط لنقل الغاز الإيراني إلى سوريا عبر العراق كان أحد التعبيرات الاقتصادية عن تفضيل نظام الأسد لإيران؛ إذ كان بديلاً عن عروض خط الغاز القطري[25]، لكن هذا الاتفاق لم يُنفذ في حينها، كما هو حال الاتفاق الموقع في 2009 والمتعلق بنقل الغاز الإيراني أيضاً[26].

لكن على الرغم من كل تلك الاتفاقيات فإنها لم تنعكس على العلاقات الاقتصادية بشكل فعلي لعوامل عديدة، أرجعها بعضهم إلى الاختلافات الشعبية في الثقافة وإلى الصعوبات الجغرافية[27]، في حين تبرز بعض الأسباب الموضوعية الأخرى؛ كالعقوبات الأمريكية على إيران وسوريا، وتشابه الإنتاج الزراعي والصناعي بين البلدين،

21- تشير المعاملة الخاصة والتفضيلية في المنظمة عادة لفئة من النصوص القانونية في اتفاقيات المنظمة الحالية التي تعطي الدول النامية، من جانب واحد، مرونة كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات واستعمال صكوك السياسات، ومن جانب آخر، تُعطي الدول المتقدمة الحق في معاملة الدول النامية بصورة تفضيلية.

يراجع: المعاملة الخاصة والتفضيلية ((S&DT، مرشد تنفيذ تيسير التجارة، الأمم المتحدة، صلاح الدين حمد، أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية "سورية أنموذجاً"، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2015، ص139.

22- أميرة العبيد، العلاقات السورية – الإيرانية في عهد الرئيس السوري بشار الأسد، جامعة الموصل، مجلة التربية والعلم، المجلد ١٧، العدد ٣ لعام 2010، ص 10 وما بعدها، شوهد في 2021/1/6.

23- يُنظر: إيران تدفع باتفاقيات مصرفية مع النظام السوري. ما الهدف؟، عنب بلدي، 2019/9/3، شوهد في 2022/1/7، وإعادة اقتراح تأسيس بنك سوري إيراني.. فهل ينجح هذه المرة، موقع مجرة، 28 /6/ 2018، شوهد في: 2022/1/7.

24- جاءت هذه الاتفاقية بهدف رفع مستوى التبادل التجاري إلى خمس مليارات دولار عبر زيادة قدرة البضائع الإيرانية على منافسة البضائع المستوردة إلى سوريا من تركيا والصين، وهي أول اتفاقية تجارية حرة لإيران مع أي بلد في العالم، ويتم بموجبها تخفيض الرسوم الجمركية بين سوريا وإيران إلى نسبة 4% مع استثناء قائمة 88 سلعة من التخفيض من كل طرف؛ إلا أن هذه الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ الفعلي حتى منتصف عام2016.

يُنظر: توقيع اتفاقية تجارة حرة، وكالة مهر للأنباء، شوهد في: 2022/1/7.

25- يهدف المشروع القطري لنقل الغاز إلى أوروبا عبر الموانئ السورية، فضلاً عن ربط الخط بشبكة الغاز العربي، ويتضمن مد أنبوب قطره حوالي 56 أنش، وينقل ما بين 100 و110 ملايين متر مكعب من الغاز يومياً، بما يوفر كميات كبيرة من الغاز لتغطية احتياجات سوريا ولبنان والأردن والدول المشاركة في خط الغاز العربي وصولاً إلى تصدير الفائض لدول أوروبية.

يُنظر: هل تبعث الحياة في "خط الصداقة" للغاز الإيراني عبر العراق إلى أوروبا؟ شفق نيوز، 2021/2/20، شوهد في: 2021/1/7.

26- يُنظر: محمد الخضر ، اتفاق أولي لنقل الغاز الإيراني لسوريا، الجزيرة، 2011/1/20، شوهد في: 2021/11/1.

27- يرى البعض أن ثقافة الشعب السوري عموماً كتجار وصناعيين لم تجعلهم يتقبلون أن يستوردوا سلعاً من إيران، وهذا مؤشر على عدم وجود روابط على مستوى الشعبين السوري والإيراني، ويعود ذلك لعوامل مثل المذهب واللغة والعادات والتقاليد.

يُنظر: عن معركة إيران الاقتصادية في سوريا.. الواقع والنتائج، راديو روزانة، 2019/6/15، شوهد في: 2022/1/7.

والفشل في تذليل اختلاف الأنظمة القانونية والإدارية ذات الصلة بالأعمال التجارية بين البلدين وتضاربها، وعدم وجود خط بحري مباشر، إلى جانب صعوبات تتعلق بنقل الأموال وتحويلها عبر شركات الصرافة أو المصارف[28]، يُضاف لذلك كله الفشل المتكرر للشركات الحكومية الإيرانية في تنفيذ مشاريع تم الاتفاق عليها في سوريا[29].

يوحي تتبع العلاقات السورية الإيرانية ما قبل الثورة السورية بنتائج غير متوافقة مع نصوص الاتفاقيات المتعددة التي تم توقيعها؛ فقد ارتبط نظامَا الأسد وإيران بتحالف استراتيجي منذ ثمانينيات القرن الماضي، وتجلى هذا التحالف عملياً في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية في المنطقة[30]، إلا أن هذه الشراكة لم تنعكس بشكل يتناسب مع طبيعتها وعمقها على الجانب الاقتصادي في علاقات البلدين على مدار سنوات ما قبل الثورة السورية؛ فقد استمرت العلاقات الاقتصادية محدودة طوال حكم الأسد الأب، ورغم تنامي بعد فترة توريث الأسد الابن مع تنامي مظاهر المد الثقافي الإيراني في سوريا[31] إلا أنها بقيت متواضعة بشكل عام حتى انطلاق الثورة السورية عام 2011 إذا ما قارناها بالعلاقات الاقتصادية السورية مع دول إقليمية أخرى[32].

بناءً على ما سبق يمكن القول: إن تاريخ العلاقات الاقتصادية السورية لم يكن يرقى إلى مستوى التحالف الاستراتيجي، ولم تعكس نظرة إيران لسوريا على أنها تمثل العمود الفقري الجيوسياسي للتأثير الإيراني في بلاد الشام والعالم العربي الأوسع، مع ملاحظة التزايد التدريجي في سنوات ما قبل الثورة السورية في الأهمية الاقتصادية لسوريا بنظر إيران كداعم تكتيكي فقط للاستراتيجية الكلية. إلا أن الأمور ستتغير مع انطلاق الثورة السورية، ووقوف إيران إلى جانب نظام الأسد في مختلف الجوانب، بما فيها الجانب الاقتصادي الذي سيشهد تضخماً بشكل كبير، وهو ما سنناقشه في القسم الثاني من هذه الدراسة.

28- مناف قومان، التموضع الاقتصادي الإيراني في سوريا، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 4/نيسان /2018، شوهد في: 2022/1/7.

29- منها: إخفاق شركة "Edhasse Sanat" في تطوير معمل إسمنت حماة، وتقديمها مخططات تصميم فاشلة، ما دفعها للتخلي عن دورها في مشروع تقارب تكلفته 200 مليون دولار، وشركة "Azarab" التي وقعت عقداً بـ 70 مليون دولار لتجديد محطة بانياس الكهربائية الذي شابه فساد ونفذه عملياً مقاولان لشركات أجنبية، وعقد توريد 1200 حافلة نقل داخلي إلى شركة "Amiran" بعد عام واحد من توقيع العقد (عام 2007) أحضرت "Amiran" حافلة واحدة فقط إلى سوريا.

يُنظر: ويكليكس: مشروعات إيران في سوريا.. كثير من الوعود والاتفاقات قليل من التنفيذ، زمان الوصل، 2022/1/7.

30- كريم سجاد بور، إيران حليف سورية الإقليمي الوحيد، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2014/6/9، شوهد في: 2022/1/6.

31 - المرجع السابق.

32- على سبيل المثال: بلغ الميزان التجاري بين سوريا وإيران 361,6 مليون دولار في عام 2010، في حين أن الميزان التجاري بين سوريا وتركيا في عام 2010 بلغ مليارين ومئتي مليون دولار. يُنظر: التموضع الاقتصادي الإيراني في سوريا، عمران للدراسات الاستراتيجية، 2018/4/4، شوهد في: 2022/1/6.

شكل (2) يوضح خلاصة تاريخ العلاقات الاقتصادية بين إيران وسوريا قبل عام 2011 م

2- الخطوات الإيرانية الاقتصادية للتموضع في سوريا بعد 2011: محاولات فاشلة وأخرى ناجحة

بعد انطلاق الثورة السورية هرعت إيران لمساندة نظام الأسد عسكرياً وسياسياً وأمنياً بكل القدرات المتاحة بغية قمع السوريين ومنع سقوطه عبر عشرات الميليشيات التي جندتها لذلك[33]. وقد تطلب هذا التدخل الإيراني تقديم مبالغ مالية كبيرة قدمتها إيران بسخاء رغم وضعها الاقتصادي المتعثر[34].

تجلت أساليب الإنفاق المالي الإيرانية لانتشال نظام الأسد من السقوط في مظهرين اثنين: الأول الإنفاق المباشر لتغطية متطلبات الجانب العسكري المرتبط بالمليشيات والمعارك والذي يبلغ أرقاماً كبيرة سنوياً تبلغ حسب بعض التقديرات /6/ مليار دولار سنوياً[35]، والمظهر الثاني: القروض الرسمية من خلال ما يُعرف بـ (خطوط الائتمان)[36] لتلبية احتياجات خزينة النظام المنهكة لأسباب متعددة، من أبرزها: تلاشي الإيرادات ومتطلبات الإنفاق على الحرب، وهروب الكفاءات واليد العاملة الخبيرة والاستثمارات إلى خارج البلاد[37].

مع تغير الظروف العسكرية في سوريا وتراجع العمليات العسكرية، وسيطرة نظام الأسد على قسم كبير من الأراضي بدأ حلفاء نظام الأسد خصوصاً إيران السعي لاسترداد ما تم إنفاقه من أموال، بالإضافة إلى حصاد الجهود العسكرية المبذولة عبر التحضير لإعادة الإعمار، وبهدف ضمان وجود طويل المدى في سوريا عبر عدة أدوات، من أهمها الأدوات الاقتصادية.

33- شاركت مليشيات المشروع الإيراني في معارك أساسية كانت فيها رأس حربة كمعارك حمص القديمة والقصير والقلمون وداريا ومعارك حلب، كما انتشرت العديد من المليشيات المحلية وغير المحلية في المناطق الجنوبية والحدودية، سواء مع العراق ولبنان والأردن، فضلاً عن دورها – خاصة المليشيات المحلية- في "حماية" بعض المنشآت الاقتصادية كمناجم الفوسفات وحقول النفط والغاز ومحطات توليد الطاقة.

للتوسع في المليشيات الإيرانية ودورها يُنظر: التقرير التمهيدي "ملشيات المشروع الإيراني في سوريا ... التصنيف والتبعية وعوامل الحشد"، مرجع سابق.

34- ما بين عام 2012 وحتى عام 2020 انخفض سعر صرف التومان الإيراني بنسبة تبلغ تفوق 600% حيث انتقل من سعر 3500 إلى 22000 مقابل الدولار الأمريكي. يُنظر: انهيار قياسي للعملة الإيرانية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2020/7/6، شوهد في: 2021/1/7.

35- بحسب "جيسي شاهين" المتحدثة باسم مبعوث الأمم المتحدة الدولي السابق إلى سورية ستيفان دي مستورا والتي قالت: "تقدير الأمم المتحدة حول متوسط إنفاق إيران في سورية يعادل 6 مليارات دولار سنويا"، ويقدّر باحث في الشؤون السورية "الدكتور نديم شحادة" أنه بين عامي 2012 و2013 أن الإنفاق الإيراني بلغ ما بين 14 و15 مليار دولار. يُنظر:

-AHMAD SALLOUM, How Much Is Iran Spending in Syria? IranWire, 20 February 2020.

36- خط الائتمان في الأسواق المالية: هو عقد بين مؤسسة مالية وعميل يحدد سقفاً لقرض قصير الأجل أو طويل الأجل. على سبيل المثال: يمكن لخط ائتمان إيران بقيمة مليار دولار للحكومة السورية شراء سلع من إيران تصل إلى مليار دولار أو الاقتراض النقدي وفقاً لشروط العقد، وفي المقابل يجب دفع الفائدة على الأموال التي تقترضها حسب العقد أو سداد القرض بالكامل في موعده.

37- تذهب بعض الآراء إلى اعتبار أن العقوبات الغربية على نظام الأسد أحد الأسباب التي أدت إلى انهيار اقتصاد نظام الأسد، في حين أن إحصائيات الأمم المتحدة تؤكد بوضوح أن سياسات نظام الأسد الاقتصادية وقراره بالحرب على الشعب السوري هي الأسباب المباشرة لذلك.

يُنظر: ما بعد قيصر ؛ مَن يتحمل المسؤولية عن تردّي الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في سوريا؟، الوحدة المجتمعية، مركز الحوار السوري، 26-5-2021، شوهد في: 2-2-2022.

وبغية الإحاطة بمستوى التدخلات الإيرانية في القطاعات الاقتصادية الرئيسة في سوريا نستعرض خريطة هذا النفوذ المتشكل في القطاعات الاقتصادية الثلاثة، وهي: القطاع الزراعي والثروة الحيوانية، والقطاع الإنتاجي، والقطاع الخدمي[38]، ومن ثم نبحث في مستويات التداول التجاري.

السنة / القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الزراعة	24.70%	25.50%	25.90%	24.90%	22.60%	23.00%	24.10%	19.70%	17.50%	18.60%	16.30%
الصناعة والتعدين	**30.10%**	**29.00%**	**26.30%**	**24.40%**	**27.10%**	**24.80%**	**23.70%**	**23.30%**	**23.20%**	**22.60%**	**23.70%**
البناء والتشييد	3.20%	3.00%	2.90%	3.80%	3.70%	4.10%	4.30%	4.10%	3.60%	3.60%	3.60%
تجارة الجملة والمفرق	14.90%	15.70%	16.70%	16.10%	17.90%	20.20%	18.30%	19.50%	21.60%	20.70%	20.10%
النقل والمواصلات والتخزين	12.60%	12.80%	13.20%	14.50%	10.50%	10.80%	11.30%	11.90%	12.50%	12.10%	13.00%
المال والتأمين والعقارات	3.70%	3.30%	3.30%	3.80%	3.90%	4.40%	4.70%	5.40%	5.40%	5.40%	5.40%
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	2.30%	2.40%	2.70%	2.70%	2.50%	2.70%	2.90%	3.10%	3.70%	3.80%	4.00%
الخدمات الحكومية	8.40%	8.30%	8.90%	9.70%	10.80%	10.40%	10.60%	12.90%	12.50%	13.20%	14.10%
الهيئات التي لا تهدف إلى الربح	0.00%	0.10%	0.10%	0.10%	0.00%	0.10%	0.10%	0.10%	0.10%	0.10%	0.10%
رسوم جمركية	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	1.80%	1.50%	1.90%	1.90%	1.90%	1.70%	1.40%
خدمات المال (-) المحتسبة	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.90%	2.00%	1.90%	1.80%	1.90%	1.70%	1.70%
المجموع	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

شكل (3) يوضح نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع 2000-2010 [39]

2-1- الوجود الإيراني في قطاع الزراعة وتربية الحيوان: جهود ضعيفة في قطاع حيوي مجهول المستقبل

يُعد قطاع الزراعة من أهم القطاعات الحيوية في سوريا بوصفها ركيزة للاقتصاد السوري قبل عام2011 [40]. وبعد انطلاق الثورة السورية تعرض هذا القطاع -كغيره من القطاعات- لدمار واسع نتيجة الحرب التي شنّها نظام الأسد على شعبه؛ فشهدنا عمليات حرق للمحاصيل الزراعية، وبقيت أراضٍ واسعة دون استثمار نتيجة تهجير فئات

38- تم اعتماد هذا التقسيم الثلاثي للقطاعات الاقتصادية اعتماداً على التقسيم الأكثر شيوعاً في المدارس الاقتصادية.

39- بهاء الدين يوسف، تطوير بيئة الاستثمار الصناعي في سوريا، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، رسالة ماجستير، 2014، ص 8، شوهد في: 2022/8/2.

40- تُعد أكثر من ثلث مساحة سوريا صالحة للزراعة، ويؤمّن هذا القطاع ما نسبته من 40 حتى 50% من فرص العمل، كما يشكل أكثر من خُمس الناتج المحلي الإجمالي الوطني. يُنظر: حسام البكري، تقرير عن الوضع الزراعي في سوريا، مؤسسة هاينريش بول، 7 /6/ 2018، شوهد في: 7/1/2022.

واسعة من السوريين من أراضيهم[41] ،كما أسهمت ظروف الفساد في تدمير القطاع ونهبه[42]، إلى جانب الظروف الموضوعية الصعبة التي أضرّت به[43] .

أما على صعيد الثروة الحيوانية فقد امتلكت سوريا ثروة كبيرة، وكانت المصدِّر الرئيس إلى دول الجوار بسبب مزايا الصادرات السورية[44]، وهو ما ساعد على زيادة مساهمة الثروة الحيوانية في الناتج المحلي حيث وصلت نسبته قبل عام 2011 لأكثر من 37% من الإنتاج الزراعي في سوريا[45].

في السنوات الثلاث الأولى بعد انطلاق الثورة السورية قدّرت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في حكومة نظام الأسد انخفاض عدد الأغنام والماعز والماشية والدواجن بمعدل 43% تقريبًا[46]، وتصدر تصريحات من الوزارة أو الجمعيات المعنية بين الحين والآخر لتعلن أن الثروة الحيوانية قد انخفضت بما يصل لـ 60% [47].

أبدت إيران اهتماماً في القطاع الزراعي والحيواني في سوريا منذ عام 2015، وتجسد ذلك من خلال التموضع في القطاع الزراعي بشكل متزايد منذ ذلك الحين، ويبدو أن هذا التموضع قائم على ثلاث ركائز رئيسة:

- التجارة الزراعية.
- الاستثمار المباشر في الأراضي والثروة الحيوانية.
- الاعتداء على الأراضي واستغلالها بأشكال مختلفة.

لذلك سنعمد إلى تتبع أبرز الخطوات الإيرانية في كل محور من هذه المحاور بما يسمح بتقديم صورة كلية للتموضع الإيراني في القطاع بشكل عام.

41- على سبيل المثال: وثق فريق منسقو الاستجابة الإنسانية أعداد النازحين من أرياف حلب وادلب وحماه -وهي مناطق زراعية- خلال الحملات العسكرية المتعاقبة منذ عام 2018 على النحو التالي: أسفرت الحملة العسكرية الأولى في تشرين الأول 2018 "37245 نازحاً"، وفي الحملة العسكرية الثانية في كانون الأول 2018 وُثق تهجير "41367 شخصاً"، وفي الحملة العسكرية الثالثة في شباط 2019 وُثق تهجير "988140 شخصاً"، وفي الحملة العسكرية الرابعة وُثق تهجير "382466 شخصاً"، وفي النصف الأول من عام 2020 خلال الحملة العسكرية الخامسة والأضخم وُثق تهجير "966140 شخصاً".

42- استغل بعض التجار سيادة الفوضى لاحتكار المواد الأساسية وإدخالها إلى سوريا عبر قنوات تهريب تمر من خلال نقاط تفتيش وتحصيل ضرائب قاموا بفرضها في مختلف أنحاء البلاد، وأسهمت التشريعات القانونية في سوريا لعام 2016 التي تنص على الشراكة بين القطاع العام والخاص بإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لمضاعفة رأس المال من خلال عقود حكومية ذات هامش ربح عالٍ، ما شكّل فرصة مثالية أمام أعمدة المقاولات ليكتسبوا من خلالها أرباحاً فورية، متجاهلين بذلك أي خطط للتنمية المستدامة في المناطق الريفية وتطوير الزراعة فيها بصفتها استثماراً طويل الأمد.

يُنظر: كلوي بيرنادو، زراعة الفساد وحصاد الفقر: انهيار قطاع الزراعة في سوريا والعراق بعد الحرب، صدى- مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 7 تموز 2021، شوهد في 2021/1/7.

43- منها: ارتفاع تكاليف الزراعة، وعدم توفر الكهرباء والمحروقات لاستخراج المياه للري، ونقص الآلات الزراعية، وارتفاع أسعارها أو أسعار قطع الغيار تبعاً لانهيار سعر الصرف، وصعوبة تسويق المحصول كنتيجة للمخاطر الأمنية الكبيرة على الطرقات. يُنظر: حسام البكري، تقرير عن الوضع الزراعي في سوريا، مرجع سابق.

44- كالغنم من نوع العواس، إضافة إلى البقر الجولاني والماعز الشامي.

45- أسامة مكية، "الثروة الحيوانية في سوريا تكاليف إنتاج مرتفعة وتهديد بالضياع"، الحل، 2016/7/6، شوهد في: 2022/1/24.

46- خلال عقد. ثمانية آثار للنزاع في سوريا على الواقع الزراعي، عنب بلدي، 2021/1/23، شوهد في: 2022/1/7.

47- يُنظر على سبيل المثال: هل تتحقق نبوءة انقراض الثروة الحيوانية في سوريا...؟ موقع اقتصاد، 2021/2/11، شوهد في:2022/1/7، انخفاض الثروة الحيوانية في سوريا بمقدار النصف، تلفزيون سوريا، 2021/1/5، شوهد في 2021/11/7.

2-1-1- الخطوات الإيرانية على صعيد التجارة الزراعية:

بدأت أولى ملامح هذا التمدد من خلال ربط القطاع السوري بالمنتج الإيراني، وذلك عبر السعي لإغراق السوق السورية بالبضائع الإيرانية المختلفة "مستلزمات القطاع"؛ إذ عملت إيران منذ عام 2015 على تسويق اللقاحات الحيوانية ومنتجات الدواجن الإيرانية والأسمدة والمعدات الميكانيكية الزراعية، إلا أن هذه الجهود الإيرانية في سوريا عانت من نكسات شديدة منذ عام 2016، ويرجع ذلك جزئياً إلى الفشل في الاتفاق على شروط خط ائتماني جديد، بالإضافة إلى تزايد نسب التجارة الزراعية الروسية مع سوريا التي شكلت عائقاً أمام توسع أهداف إيران التجارية في هذا القطاع [48] ،ومع بداية عام 2018 قام كلٌّ من اتحاد الفلاحين واتحاد غرف الزراعة بالتعاقد مع شركة "تراكتور مانفاكتورنك" الإيرانية لاستيراد أكثر من ثلاثة آلاف جرّار زراعي[49]، مع توقُّف شركة الفرات لصناعة الجرّارات في سوريا والنقص الكبير في الجرارات المطروحة في الأسواق[50].

رغم ذلك استمرت المحاولات الإيرانية للتوسع في المجال التجاري الزراعي، وذلك عبر أسلوبين جديدين: الأول من خلال سيطرتها على تسويق المحاصيل السورية في الخارج، وفي هذا الصدد توصل عدد من رجال الأعمال والتجار الإيرانيين مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في عام 2018م إلى اتفاق يتضمن تصدير مادة البطاطا من سوريا إلى عدة دول عبر التجار الإيرانيين، وتضمنت المفاوضات الاتفاق على دراسة تأسيس شركة مشتركة بينهما لتصدير الفائض من بعض المنتجات الزراعية السورية إلى دول مختلفة[51]. أما الأسلوب الثاني فكان عبر المقايضة الزراعية الذي جاء حلاً بديلاً لعدم النجاح في إغراق السوق السورية بالمنتجات الزراعية الإيرانية، وبهدف الإفادة من المنتجات الزراعية السورية، وكانت أول منتجات المقايضة هي زيت الزيتون والعدس من سوريا مقابل زيت دوار الشمس من إيران[52].

هذه الخطوات في التبادل التجاري للمنتوجات الزراعية تمثل عملية تأمين مواد غذائية يحتاجها الجانب الإيراني تدخل تحت حسابات استحقاقات مالية اتجاه نظام الأسد، ومقايضته بما لا يتم تصريفه من السلع الإيرانية بسبب قلة جودته أو سمعة منتوجه[53].

وفي نطاق آخر بعيداً عن خطوط التجارة الرسمية في القطاع الزراعي تملك إيران قوة كبيرة مؤثرة على صعيد التجارة الزراعية في سوريا تتمثل بدور المليشيات التابعة للحرس الثوري الإيراني؛ فعلى سبيل المثال: تتحكم هذه

48- Sinan Hatahet, Russia and Iran: Economic Influence in Syria, Chatham House, London, March 2019, p15.

49- مهدي الناصر، صفقة بين طهران وحكومة النظام لاستيراد آلاف الجرارات الزراعية من إيران، الحل نت، 2018/6/2، شوهد في: 2022/2/15.

50- الحكومة تستورد جرارات زراعية مستعملة.. والسوريون يتساءلون: بتشتغل عالطاقة الشمسية؟ هاشتاغ، 2021/8/31، شوهد في: 2022/2/15.

51- تسابق إيراني روسي على قطاع الزراعة في سوريا ونظام الأسد يفسح المجال أمامهما، السورية نت، 2018/5/6، شوهد في: 2022/1/7.

52- مالك حافظ، للالتفاف على العقوبات.. محاولات إيرانية لتثبيت قدم اقتصادي في سوريا، الحل نت، 2021/7/14، شوهد في: 2022/1/7.

53- محمد كساح، كيف تستفيد إيران من دخول منتجاتها إلى السوق السورية، تلفزيون سوريا، 2021/5/28، شوهد في 2022/1/7.

الميليشيات المتركزة في المناطق الحدودية القريبة من الحدود مع العراق بتجارة الخضروات والفواكه، والتي أضحت أحد مصادر تمويلها عبر الإتاوات التي تفرضها[54].

هذه السيطرة للمليشيات الإيرانية على خطوط التجارة في الجانب السوري تبدو سياسية تسير على خطى نموذج المليشيات الإيرانية في العراق، والتي تسيطر بالفعل على أراض واسعة وتتولى القيام بعمليات تجارية بنفسها، أو تتحكم عن طريق فرض "الأتاوات" على العمليات التجارية مع سوريا بما يعود عليها بعوائد بملايين الدولارات[55] .

لذلك نعتقد أن سيطرة المليشيات الإيرانية على خطوط التجارة الزراعية في سوريا مع العراق ستحقق العديد من الأهداف، منها: تمويل هذه المليشيات بما يسمح بنموها وزيادة نفوذها من جهة، وتحقيق مصالح بعيدة المدى لإيران نفسها ربما تتمثل بإزالة المنافسة الزراعية السورية في الأسواق العراقية المهمة لمصلحة الزراعة الإيرانية[56].

2-1-2- الخطوات الإيرانية على صعيد الاستثمارات في قطاع الزراعة:

سعت إيران إلى الحصول على مساحات من الأراضي الزراعية للقيام باستثمارات زراعية؛ ففي عام 2017 تم توقيع اتفاقيات بين نظام الأسد وإيران تضمنت تأمين 386 هكتار في محافظتي حماة وحمص للبدء بالعملية الاستثمارية، ومشروع تطوير محطة زاهد للأبقار في محافظة طرطوس، وهي ثاني أكبر مَبقَرة في سوريا، وتسلمتها إيران بالفعل بتاريخ 2021/12/22 [57]، وإنشاء معمل إيراني في سوريا لإنتاج لقاحات للثروة الحيوانية، بحيث يكون مدة الاستثمار 25 عاماً[58].

54- اتاوة ميلشيا إيرانية في سوريا تكشف سبب ارتفاع أسعار الخضروات والفواكه، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 31/مايو/2021، شوهد في: 2022/1/7.

55- باتت المليشيات الإيرانية في بعض المناطق العراقية كمحافظة نينوى شمالي العراق المتحكم الفعلي في التسويق الزراعي للمحاصيل المهمة كالقمح والشعير؛ إذ فرضت على وزارة الزراعة أن تقوم ببيع المحاصيل المخزنة لديها إلى تجار متعاونين مع المليشيات وبأسعار معينة، وهو ما انعكس على السعر الفعلي للسلع الرئيسة بمقدار الضعف في الأسواق. يُنظر: معاذ العمري، تقرير أميركي: المليشيات سيطرت على إرث «داعش» في العراق، الشرق الأوسط، العدد 15502، 8 مايو 2021، شوهد في2022/1/7، زسلام الجاف، المليشيات تهيمن على المحاصيل الزراعية في الموصل، العربي الجديد، 2021/4/24، شوهد في: 2022/1/7.

56- على سبيل المثال: كشفت تسريبات عن قيام الفرقة الرابعة بالتضييق على برادات الشحن لنقل الحمضيات من الساحل عبر سلاح الإتاوات بهدف منع الحمضيات السورية من منافسة نظيرتها الإيرانية في الأسواق العراقية.

يُنظر: حسان كنجو، خدمة لإيران ملشيا ماهر الأسد تضيق الخناق على مزارعي الساحل، أورينت نت، 2021/10/17، شوهد في 2022/1/7.

57- تتبع المبقرة للمؤسسة العامة للأبقار في حماة، وأنشئت في محافظة طرطوس على مساحة تقدّر بنحو 3000 دونم صالحة للزراعة بمساحة 2500 دونم، كان عدد القطيع في مبقرة زاهد نحو /800/ رأس عام 2010 وبلغ عدد هذا القطيع عام 2016 /340/ رأساً فقط، وكان إنتاج المبقرة من 4-5 أطنان من الحليب يومياً، وهذا الرقم تراجع إلى /1200كغ/ فقط. يُنظر: مبقرة زاهد تستغيث، النور، 2018/8/20، شوهد في2021/11/1، واستثمار لمدة 25 عاماً.. النظام يمرر تسليم ايران ثاني أكبر مبقرة في سوريا، شبكة شام الإخبارية، 2022/1/25، شوهد في: 2022/2/1.

58- أخبار وزارة الزراعة السورية، الموقع الرسمي، 2017/1/19، شوهد في2022/1/7.

كما كان القطاع الزراعي حاضراً ضمن أكبر اتفاقية اقتصادية بين نظام الأسد وإيران، والتي تكونت من ستة عقود تم توقيعها في طهران في 2017/1/17؛ إذ تم الاتفاق على تسليم إيران خمسة آلاف هكتار من الأراضي الزراعية، وتسليمها مشروع تربية الماشية والأراضي المحيطة به[59].

كذلك سعى سفيرها في لقاءاته بوزارة الزراعة التابعة لنظام الأسد للبحث عن فرص الاستثمار في هذا القطاع، فعلى سبيل المثال: تضمنت لقاءاته عام 2017 مناقشة مقترحات إنشاء معمل لإنتاج لقاحات الحمى القلاعية ومسلخ للدواجن، مع برادات لتسهيل عمليات تسويق منتجات الدواجن، خاصة الفروج، والمساعدة في إنشاء معمل للأعلاف[60].

كما حاولت إيران منذ عام 2017 الاستحواذ على الشركة العامة للأسمدة في حمص التي تعد أكبر مجمع صناعي كيميائي في سوريا، يؤمّن حاجة القطاع الزراعي من الأسمدة على اختلاف أنواعها، وقد توقفت الشركة عن العمل منذ عام 2015 بسبب عدم توفر مستلزمات الإنتاج، مما جعل البديل هو الأسمدة الإيرانية المستوردة (اليوريا) التي كانت بأسعار مرتفعة[61].

2-1-3- الخطوات الإيرانية على صعيد الاستيلاء على الأراضي الزراعية:

قامت مليشيات المشروع الإيراني في سوريا بأعمال إجرامية عديدة عبر الاستيلاء على أراضي السوريين بتسهيلٍ من نظام الأسد، واستغلالها بشكل رئيس في بناء المراكز الدينية والقطعات العسكرية، أو في الاستثمار الزراعي بما فيه زراعة الحشيش.

فاستولت ميليشيات المشروع الإيراني في سوريا على /150/ مزرعة نخيل وزيتون في منطقة المزارع التي تبعد 20 كم عن مدينة الميادين، وتعود ملكيتها لأهالي المدينة[62]. كذلك في أقصى جنوب غرب سوريا سيطرت مليشيات "حزب الله" اللبناني على منطقة "مثلث الموت" بين درعا والقنيطرة ودمشق ومنعت الأهالي من العودة لمنازلهم وأراضيهم،

59- يُنظر: عدنان كريمة، الاستثمارات الإيرانية في سوريا وأهمية القلق الأمريكي، مركز الشرق العربي، 2017/10/14، شوهد في 2021/1/7، وإيران توقع 5 اتفاقيات اقتصادية مع دمشق وميناء نفطي، الشرق الأوسط، العدد 13931، 2021/1/18، شوهد في 2022/1/7، وبين طرطوس والخليوي وحقول الفوسفات روسيا وايران تتقاضيان سلفاً أتعابهما في سوريا، النهار، 2017/1/23، شوهد في2022/1/7.

60- سوريا وإيران تبحثان التعاون في المجال الزراعي، البوصلة، 2017/6/24، شوهد في 2021/1/7.

61- إلى أن وقعت الشركة تحت النفوذ الروسي من خلال شركة "ستروي ترانس غاز" الروسية التي تمتلك حصة في الشركة العامة للأسمدة، حين وقعت عقداً مع حكومة نظام الأسد في تشرين الثاني 2018، يقضي باستثمار شركة الأسمدة ومعاملها الثلاثة مدة 40 عاماً قابلة للتجديد، حصة الشركة السورية من الأرباح 35% مقابل 65% للشركة الروسية. يُنظر: رهام الأسعد، الشركة العامة للأسمدة.. تعثر سوري ومنافسة إيرانية فاستحواذ روسي، 2019/1/27، شوهد في: 2022/1/7.

62- قُسمت المزارع إلى قطاعات أربعة: القطاع الجنوبي لميليشيا "فاطميون" الأفغانية، والقطاع الشمالي لميليشيا "زينبيون" الباكستانية، والقطاع الشرقي لميليشيا "الحشد الشعبي" العراقية، والقطاع الغربي لميليشيا "أمن القرى" المحلية.

يُنظر: ميلشيات إيران في دير الزور.. منطقة عسكرية مغلقة، العربية نت،2021/2/24، شوهد في 2022/2/14.

وهي منطقة كان يقطنها قبل عام 2011 قرابة 80 ألف شخص، معظمهم من المشتغلين في تربية المواشي والزراعة غالبيتهم من القبائل البدوية[63].

أما عن استغلال الأراضي المسلوبة في الزراعة وتجارة الحشيش فقد عملت المليشيات الإيرانية في مناطق عديدة هَجَّرت سكانها على استيطانها؛ ففي قرى ريف حلب الشمالي كبلدة "حيّان" التي تقطنها عائلات عناصر هذه الميليشيات استولوا على عقارات المُهجّرين من منازل وأراضٍ زراعية، وأدخلت هذه المليشيات زراعة الحشيش بكثافة في الأراضي الزراعية الممتدة من حيّان إلى مدينة حريتان جنوباً[64]، والأمر ذاته ينطبق على أراضٍ زراعية عديدة في ريف حمص الجنوبي والشرقي، وبشكل خاص في منطقة القصير جنوبي حمص وسكّرة وقرى جُبّ الجرّاح، إضافة لغزيلة ورسم الأرنب شرقي حمص، وصولاً إلى مدينة القريتين بمساحة تتجاوز 200 دونم، بدعم من الحرس الثوري الإيراني الذي يؤمّن البذور والتصريف والحماية[65].

كما تحصل إيران على استثمارات زراعية في مناطق سورية عديدة عبر الانخراط في نظام "المزادات العلنية لأراضي السوريين المهجَّرين"، وهو أسلوب ابتكره نظام الأسد لاستغلال أراضي المهجرين الزراعية، كتلك المنتشرة في أرياف حماه وإدلب الغنية بالفستق الحلبي[66]، إلا أن استيلاء إيران على الأراضي المعروضة للاستثمار بهذه الطريقة يبدو جلياً أكثر في شرق سوريا، كمزادات ريف دير الزور ومدينة البوكمال[67] وفي ريف حلب الجنوبي؛ حيث تستثمر المليشيات الإيرانية الأراضي المعروضة للاستثمار في زراعة القمح[68].

تقدم لنا الأمثلة السابقة نماذج واضحة على تأثير ميليشيات المشروع الإيراني في سوريا في القطاع الزراعي السوري، من خلال حرمان السوريين من مصادر رزقهم، وحرمانهم من أراضيهم الزراعية. وصحيحٌ أن الدافع الرئيس للميليشيات في استيلائها على الأراضي ليس دافعاً اقتصادياً فحسب، إذ ثمّة دوافع أخرى، مرتبطة تارة بإحداث التغيير الديمغرافي كما هو حال سيطرتها على الأراضي في البوكمال، ومرتبطة تارة أخرى بالضغط على "إسرائيل" عبر الوجود في منطقة محاذية لحدودها. إلا أن تبعاتها الاقتصادية السلبية مباشرة على المزارع السوري، لاسيما وأن الإطار الزمني لهذه السيطرة غير محدد بوقت معين غالباً، مما قد يدفع أبناء هذه المناطق إلى بيع أراضيهم،

63- جسر، مثلث الموت: حزب الله ينازع الأهالي على أملاكهم، 2021/6/21، شوهد في 2022/1/7.

64- يُنظر: سيريا ريبورت، حلب: من يَسكُن عقارات المُهجّرين من حيان، 2021/5/12، شوهد في: 2021/11/1، وحلب مدينة غرقى بمخدرات حزب الله وبيوت دعارة بإشراف أمن النظام، عنب بلدي، 2021/9/24، شوهد في 2021/1/7.

65- زراعة الحشيش تنشط بمناطق سيطرة الميلشيات الإيرانية في سوريا، تلفزيون سوريا، 2021/4/28، شوهد في 2022/1/7.

66- يُنظر: فائز الدغيم، بحجة المديونية للمصرف الزراعي.. أراضي مهجري إدلب بالمزاد العلني، تلفزيون سوريا، 2020/10/25، شوهد في 2020/11/1. ومجدداً.. النظام يطرح أراضي زراعية بأرياف إدلب وحماة في مزاد علني، شبكة شام، 2020/10/22، شوهد في 2021/1/7، وحماة موجة مزادات حكومية جديدة لاستثمار أراض زراعية يملكها نازحون ومغتربون، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، 2021/9/27، شوهد في: 2022/1/7.

67- الشرق نيوز، إيران تستولي على مزيد من الأراضي بريف البوكمال، 2021/9/7، شوهد في: 2022/12/7.

68- سيريا ريبورت، ريف حلب الجنوبي: مزاد علني لاستثمار أراضي النازحين، 2020/12/16، شوهد في: 2022/1/7، وعربي بوست، نظام الأسد يبيع أراضي النازحين في المزاد العلني بعد أن سيطرت عليها المخابرات، مقال مترجم من موقع Middle East Eye ، 2021/1/14، شوهد في 2022/1/7 .

خصوصاً إذا كانت السيطرة العسكرية مترافقة مع اقتلاع الأشجار أو حرقها، حيث يكون ذلك دافعاً إضافياً لبيع الأراضي.

إجمالاً يسهم القطاع الزراعي في مجمل الناتج المحلي السوري بنسبة مرتفعة (في حدود 23 % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي)، وهو ما يعادل قبل 2011 حوالي 60 مليار دولار، مع ثبات النسبة بعد الثورة (من مجمل ناتج إجمالي محلي يعادل 10 مليار دولار)؛ وهذا الأمر يشير إلى أهمية هذا القطاع في الاقتصاد السوري، وفي الوقت ذاته مستقبله الواعد.

يبدو لنا من خلال مجمل ما تم استعراضه من خطوات إيرانية ضمن القطاع الزراعي السوري أن الجهود الإيرانية متنوعة ومستمرة للتدخل في هذا القطاع، مع تنوع الأهداف الإيرانية، ما بين الحصول على مكاسب مالية تعوض جزءاً من المبالغ التي أنفقتها على دعم نظام الأسد، وتسكين جبهتها الداخلية من خلال إبراز فوائد مالية للإنفاق الخارجي، وتحقيق فوائد مباشرة للاقتصاد الإيراني في المستقبل، بعيداً عن القطاع النفطي عبر تنويع قائمة الصادرات، بالإضافة إلى استخدام القطاع الزراعي في سوريا كمصدر لتمويل المليشيات الإيرانية، بما يخفف من الاعتماد الكلي على إيران وفتح المجال أمام استدامة تمويلها الذاتي، ويتيح لها البقاء طويلاً في المناطق السورية المختلفة. وأخيراً يبدو أن القطاع الزراعي السوري وإن لم يشكل هدفاً مهماً بالمقارنة مع القطاعات الأخرى من الناحية الاقتصادية لإيران إلا أن تدخلاتها المتعددة فيه تشير إلى إمكانية تحقيقها مجموعة فوائد مباشرة وغير مباشرة تتمثل في إبعاد القطاع الزراعي السوري عن خريطة المنافسة الإقليمية للمنتجات الزراعية الإيرانية[69]، وهذا ما بدا واضحاً في سيطرة الميليشيات المحسوبة على إيران على المعابر الحدودية، وتفعيل فكرة "الترفيق الميليشياوي"[70] التي أدت إلى زيادة التكلفة على المزارعين وابتزازهم في الوقت ذاته.

في المقابل ثمة مجموعة من العوامل تحول دون انخراط إيران بقوة في هذا القطاع على الأقل حالياً، من أهمها: تشابه القطاع الزراعي في سوريا وإيران، وعدم سيطرة نظام الأسد على أجزاء مهمة من الأراضي الزراعية الأغنى في سوريا (إدلب وشمال شرق سوريا)، وعدم وضوح مستقبلها السياسي، إلى جانب انخفاض الطلب على المنتجات الزراعية نتيجة تراجع عدد السكان في مناطق سيطرة النظام، لاسيما وأن المناطق الخارجة عن سيطرته تعتمد على تركيا وعلى إنتاجها المحلي الذي يذهب قسمٌ منه إلى مناطق سيطرته.

69- فارس العمران، إيران ووكلاؤها يقوضون القطاع الزراعي في العراق، ديارنا، 2019/6/20، شوهد في: 2022/1/24، وإيران تكشف قيمة صادراتها "الزراعية والغذائية" إلى العراق خلال 5 سنوات، الحرة، 2021/6/2، شوهد في: 2022/1/24.

70- يشير مصطلح "الترفيق" إلى أن تقوم ميليشيات محسوبة على نظام الأسد بمرافقة القوافل التجارية على الطرق الدولية بقصد حمايتها مقابل مبالغ مالية يدفعها صاحب القافلة إلى هذه الميليشيات، كل ذلك بطريقة غير رسمية وبعيداً عن مؤسسات نظام الأسد "الرسمية".

يُنظر: النظام يلغي "الترفيق" بحلب لاحتواء غضب السكان بمناطقه.. وعضو "مجلس شعب" يدعي تدخل الأسد، السورية نت، 2017/5/21، شوهد في: 2022/5/2.

شكل (4) يوضح خلاصة التدخلات الإيرانية في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية

2-2- الوجود الإير اني في قطاع إنتاج السلع: سعي حثيث ونتائج مؤجلة

شهد القطاع الصناعي في سوريا نمواً كبيراً في مراحل عديدة من عمر الدولة السورية الحديثة؛ إلا أن مستوى الاستثمار العام والخاص في قطاعات التصنيع سجّل تراجعاً متواصلاً منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي نتيجة تسارع سياسات التحرير الاقتصادي[71]؛ ففي عام 2009 لم يسهم قطاع التصنيع إلا بـ 6،9% من الناتج المحلي

71- يقصد بسياسات التحرير الاقتصادية: منح القطاع الخاص أدواراً أكبر في الجانب الاقتصادي، وحصر دور الدولة في فاعلية "سلبية" تنحصر في حماية الأمن وتوفير الإطار القانون لحقوق الملكية بما يخدم القطاع الخاص والسوء في أداء دورها، وهي مبنية على مبدأ: "دعه يعمل، دعه يمر".
يراجع: خالد عثمان الفيل، سياسات التحرير الاقتصادي وأثره في العلاقات المدنية- العسكرية: حالات عربية مختارة، مجلة سياسات عربية، العدد 44، أيار/مايو 2020، ص43.

الإجمالي، في حين وظّف 15% من القوة العاملة السورية، على الرغم من أن نظام الأسد حاول دفع الصناعة قدماً عبر إنشاء المدن الصناعية[72].

وكغيره من القطاعات الاقتصادية في سوريا تعرض القطاع الصناعي لأضرار كبيرة، تتمثل بالخسائر المادية الضخمة وتراجع كبير في عدد المنشآت الصناعية[73]، ومما يؤشر على استمرار انهيار القطاع الصناعي في سوريا ما حصل في الفترة الأخيرة من عام 2021؛ حيث بدأت موجة هجرة كبيرة للصناعيين من سوريا يراها البعض شبيهة بهجرة عام 2012[74].

وبالنسبة إلى إيران بلغت قيمة المشاريع الصناعية الإيرانية في سوريا قبل عام 2011 حوالي 1.3 مليار دولار، وقد تركزت في مشاريع إنتاج سيارات ومحطات إنتاج الأسمنت ومحطات توليد الكهرباء وقنوات المياه والصوامع في سوريا، مع وجود 36 شركة إيرانية تعمل في سوريا[75].

أما بعد 2011 فقد بذلت إيران جهوداً مختلفة للتموضع في القطاع الصناعي السوري، ويمكن أن نقسم السياسية الإيرانية في هذا السياق إلى مجالَين رئيسَين: الأول هو الحصول على استثمارات مباشرة في القطاع الصناعي، والثاني عبر جهود التأسيس للسيطرة المستقبلية على القطاع.

2-2-1- الخطوات الإيرانية للدخول في مجال الصناعات الاستخراجية (الثروات الباطنية):

ليست سوريا من الدول الغنية بالثروات الباطنية؛ إلا أنها تمتلك ثروات باطنية جيدة ومتنوعة، أهمها النفط والغاز والفوسفات؛ فعلى صعيد النفط بدأ الإنتاج التجاري في سوريا منذ عام 1968 ووصل ذروته في عام 2002 بمعدل

72- في عام 2004 صدر المرسوم التشريعي رقم /7/ المتضمن إحداث المدن الصناعية؛ فتم إنشاء أربع مدن صناعية في حلب ودمشق وحمص ودير الزور، بهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات في القطاع، وهو ما حصل فعلاً من خلال نمو الاستثمارات في هذه المدن حتى عام 2011.
يُنظر: عواد سعدا، الدور الاقتصادي للمدن الصناعية السورية الواقع والآفاق التنموية، أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراة في الاقتصاد، جامعة دمشق -كلية الاقتصاد، العام الدراسي 2014/2013، ص 44 وما بعدها.

73- في أوائل عام 2019 قُدّرَت قيمة الضرر والدمار اللذين لحقا بقطاعَي الصناعة العام والخاص بـ 3 إلى 4،5 مليارات دولار، وقد تراجع عدد المنشآت الصناعية السورية وبلغ ما بين 65 ألفاً و71 ألفاً، مقارنةً بحوالي 130 ألفاً ما قبل الثورة، كما تم نقل كبرى المصانع إلى منطقة الساحل أو خارج سوريا. يُنظر: جوزيف ضاهر، قطاع التصنيع في سوريا: النموذج الحالي للانتعاش الاقتصادي، مرجع سابق.
وقد صدر تصريح من وزير الصناعة السورية مؤخراً قدر فيه حجم الخسائر المباشرة وغير المباشرة في القطاع الصناعي العام والخاص بـ 150 مليار دولار أمريكي.
يُنظر: وزير الصناعة": خسائر القطاع الصناعي في سوريا 600 ألف مليار ليرة، تلفزيون سوريا،2023/3/23، شوهد في 2021/1/7.

74- صدرت أرقام عديدة لتقدير عدد المهاجرين على لسان بعض الصناعيين تقدر عدد المغادرين بـ 47 ألف، في حين قدرها البعض بـ 37 ألف، علماً أن بعض المصادر الرسمية للنظام نفت كل هذه الأعداد المذكورة معتبرة أنها تهويل وتضليل. يُنظر: صناعي سوري: 47 ألف صناعي غادروا سوريا خلال أسبوعين، تلفزيون سوريا،2021/9/25، شوهد في: 2022/1/7، وريتا علي، هجرة 37 ألف صناعي من دمشق وحلب في أسبوعين، نورث برس، 25 /2021/9، شوهد في:2022/1/7، ومسؤولون ينفون الأعداد الكبيرة لهجرة الصناعيين من سوريا، عنب بلدي،2021/9/28، شوهد في: 2022/1/7.

75- Evangelos Venetis, The Rising power of Iran in the Middle East: Forming an axis with Iraq, Syria and Lebanon, Middle Eastern Studies Programme, Working Paper No 21/2011, HELLENIC FOUNDATION FOR EUROPEAN AND FOREIGN POLICY (ELIAMEP)، p28 .

625 ألف برميل يومياً[76]، أما في مجال الغاز فقد أقيمت عدة مشاريع لاستثمار الغاز وهي: الحسكة، وحقول جبسة، ومشروع غاز عمر، ومشروع القرية، يضاف إليها مشروع معمل غاز جنوب المنطقة الوسطى الذي بنته ستروي-ترانس- جاز في نهاية 2006[77]، أما على صعيد الفوسفات فتحتل سوريا المرتبة الخامسة عالمياً على قائمة الدول المصدِّرة للفوسفات حتى عام2011، ويُمثِّل خام الفوسفات في سوريا المرتبة الثانية من حيث الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية بعد خامات النفط والغاز الطبيعي بالنسبة إلى الموارد الباطنية المعدنية وشبه المعدنية[78].

ركزت الخطوات الإيرانية الهادفة للسيطرة على الثروات الباطنية في سوريا على العمل على محاور مختلفة، يمكن لنا تصنيفها في ثلاثة محاور رئيسة: أولها محاولة السيطرة على ثروات الفوسفات، وثانيها محاولة السيطرة على ما تبقى من آبار نفط وغاز، والثالث السعي للاستثمار في منشآت ذات صلة بالثروات الباطنية.

أ-الخطوات الإيرانية للسيطرة على الفوسفات السوري:

استوردت إيران الفوسفات السوري منذ سبعينيات القرن العشرين، ولذلك فليس من المستغرب أن أكبر مناجم الفوسفات في سوريا (السلسلة التدمرية) كانت ضمن أكبر اتفاق اقتصادي أبرم في بداية عام 2017 في طهران، والذي تضمن تأسيس شركة مشتركة لهذا الغرض تشرف على الاستخراج وتصدير الإنتاج إلى طهران[79].

إلا أن نظام الأسد -في شهر نيسان من العام نفسه، أي قبيل شهر من استعادة السيطرة على مناجم الفوسفات (خنيفيس والشرقية)- وقَّع عقداً مع "STNGLOGESTIC" الروسية التابعة لمجموعة "ستروي ترانس غاز"، بهدف تنفيذ أعمال الصيانة اللازمة لهذه المناجم وتقديم خدمات الحماية والإنتاج والنقل[80]، وبالفعل باشرت تلك

76- تتوزع أهم حقول النفط في سوريا في خمس تشكلات: (قره تشوك -رميلان) و (الحسكة-الشدادة) و(حوض الفرات) و(الرصافة -الجبل البشري) و(المنطقة الوسطى تدمر- البلعاس)، كما تمتلك سوريا مصفاتين للنفط هما حمص وبانياس تعالج أكثر من نصف إنتاج النفط السوري، ويوجد في سوريا ثلاثة مرافئ لتصدير واستيراد النفط على البحر المتوسط هي بانياس وطرطوس وميناء اللاذقية.

يُنظر: د. عبد الرؤوف رهبان، التقييم الجغرافي لموارد النفط والغاز في سوريا "دراسة في الجغرافية الاقتصادية"، مجلة جامعة دمشق -المجلد 25 -العدد1 و2 لعام 2009، ص 268 وما بعدها.

77- المرجع السابق، ص272 وما بعدها.

78- يتوزع خام الفوسفات في سوريا على (السلسلة التدمرية -خنيفيس والشرقية والرخيم) ومنطقة الحماد والمنطقة الساحلية. ومن أوجه الاستخدامات العسكرية للفوسفات السوري استخدامه في صناعة غازات الأعصاب (السارين، التابون، السومان)، وفصل العناصر المشعة وتنقيتها كاليورانيوم والثوريوم والموليبيديوم وغيرها.

يُنظر: سقراط العلو، الصراع على الثروة السورية بين إيران وروسيا: الفوسفات نموذجًا، مركز الجزيرة للدراسات،18/ 2018/7، شوهد في 2022/1/7.

79- العلو، مرجع سابق.

80- صادقَ مجلس الشعب السوري في السابع والعشرين من مارس/آذار 2018 على العقد رقم (66) بين "المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية" التابعة لوزارة النفط السورية من جهة وشركة "ستروي ترانس غاز" الروسية من جهة أخرى، والذي ينص على إعطاء الأخيرة حق استثمار واستخراج الفوسفات في منطقة مناجم الشرقية (45كم جنوب غرب تدمر) ضمن قطاع يبلغ الاحتياطي المثبت فيه 105 ملايين طن، وبحسب العقد تكون نسبة الجانب السوري 30% فقط من الإنتاج، بالإضافة لـ2% مقابل قيمة أجور الأرض والتراخيص ونفقات إشراف المؤسسة والضرائب والرسوم الأخرى، وسيتم الإنتاج بمعدل 2.2 مليون طن سنويًا لمدة خمسين عامًا، أي حتى استهلاك كامل الاحتياطي في هذا القطاع.

الشركة عملها في حزيران بعد أيام من استعادة نظام الأسد السيطرة على المناجم[81]، وبذلك فشلت مساعي إيران للسيطرة على الفوسفات بسبب تفضيل نظام الأسد روسيا التي منحها استثماراً لمدة 50 عاماً.

بعد هذا الفشل الإيراني في السيطرة على عملية استخراج الفوسفات في الحقول السورية أو السيطرة على شركة التصنيع يبدو أنها تحولت باتجاه جعل نفسها الجهة الرئيسة المستوردة للفوسفات السوري بوصفه مصدراً ثانوياً مهماً للحصول على اليورانيوم الذي تحتاجه إيران في برنامجها النووي[82]. فعلى الرغم من تحكُّم روسيا بثلاثية الإنتاج من المناجم، والتصنيع لقسم من الفوسفات في شركة الأسمدة، والتصدير عبر ميناء طرطوس؛ إلا أن بعض المؤشرات تُوحي بعدم خروج إيران من الملف، منها وجود ملامح تفاهم روسي إيراني لأن تكون إيران وجهة لتصدير الفوسفات[83].

مما سبق: يظهر بوضوح محاولة إيران المستمرة للحصول على حصة كبيرة من الفوسفات السوري وعدم رضوخها للسيطرة الروسية شبه المطلقة على القطاع، بما يلبّي حاجات السوق الإيرانية سواء الزراعية أو متطلبات استخراج اليورانيوم، وبما يُظهر وجود مكاسب مالية تستردها من سوريا سداداً للديون الإيرانية أو المبالغ التي تم إنفاقها على إبقاء نظام الأسد. كما تُوحي الأرقام التي تتحدث عنها إيران - سواء ألف مليون طن أو 200 مليون طن[84] - بوجود خطط إيرانية للسيطرة على الإنتاج السوري من الفوسفات لمدة لا تقل عن 50 عاماً إذا ما نظرنا إلى معدل الإنتاج الوسطي الحالي البالغ 2 مليون طن سنوياً.

ب-الخطوات الإيرانية للسيطرة على حقول النفط والغاز في سوريا:

شكّل ما تبقى من حقول النفط والغاز القليلة في البادية السورية هدفاً إيرانياً عبر ميليشياتها العسكرية؛ ففي بادئ الأمر سيطرت ميليشيات تابعة لإيران بينها «حزب الله» العراقي و«فاطميون» على حقول نفط وغاز في ريفي دير الزور والرقة، لكنّ تدخل الشرطة العسكرية الروسية لصالح «فاغنر» و«الفيلق الخامس» أدى لطردها والحلول

81- روسيا تقصي إيران من قطاع الفوسفات في سوريا، عنب بلدي، 2017/12/18، شوهد في: 2022/1/7.

82- MARK HIBBS, Iran and Secondary Uranium Sources, CARNEGIE EN DOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE, AUGUST 23, 2013 .

83- يُضاف إلى ذلك وجود أنباء تفيد بقيام الحرس الثوري الإيراني بنقل عشرات الأطنان من الفوسفات السوري برياً عبر العراق إلى إيران، ومن ثم الحديث في وكالات إيرانية عن وصول شحنات كبيرة عبر خط نقل بحري للفوسفات السوري إلى إيران تتراوح ما بين (4 إلى 5) آلاف طن في شهر تموز الماضي، وقد صرّح رستم قاسمي وزير النفط الإيراني السابق في شهر نيسان أن إيران ستحصل على (ألف مليار طن) من تربة الفوسفات السورية، مؤكداً أنه أشرف بنفسه على إمضاء هذه الاتفاقية بين الحكومتين، ثم صحّح الرقم إلى 1000 مليون طن، لكن تصريحاً آخر من عضو اللجنة الزراعية والموارد الطبيعية في البرلمان الإيراني علي رضا، في 14 كانون الأول 2020 أشار إلى الحصول على ترخيص شراء 200 مليون طن من تربة الفوسفات من سوريا ، وهو رقم غير دقيق؛ إذ يبلغ متوسط كامل إنتاج الفوسفات في سوريا بين أعوام 2017 وحتى 2020 رقم 2 مليون طن سنوياً، فيما كان الرقم عام 2011 م 3,3 مليون طن سنوياً.

يُنظر: عزام العلاف، الفوسفات والتجذر الروسي في سوريا، مشروع بحثي في برنامج مسارات الشرق الأوسط ضمن مركز روبرت شومان للدراسات العليا بالجامعة الأوروبية بفلورنسا، 2020/11/16، ص 5-6 وما بعدها. وضياء قدور، الفوسفات السوري مادة للاستهلاك الزراعي والإعلامي في إيران، تلفزيون سوريا، 2021/7/28، شوهد في:2022/1/7.

84- يُنظر على سبيل المثال: ضياء قدور، الفوسفات السوري.. بين حاجة إيران وهيمنة روسيا، المدن، 2021/3/10، شوهد في:2022/1/7.

محلها في الكثير من الحقول[85]، كما تبعه دخول شركتَين روسيتَين هما فيلادا وميركوري استحوذتا على ثلاثة مواقع للتنقيب عن البترول، بموجب عقود مع وزارة النفط في نظام الأسد في أيلول من عام 2019، وتشمل بلوكات (تقسمات مكانية جغرافية) تقع في المنطقة الوسطى وفي دير الزور شرق سوريا [86].

بعد ذلك توجهت هذه المليشيات للسيطرة على الحقول الصغيرة في منطقة البوكمال وما يقرب منها الخاضعة أصلاً للسيطرة الإيرانية على الحدود العراقية كجائزة ترضية على ما يبدو، لتترجم لاحقاً هذه السيطرة الفعلية من خلال اتفاقية رسمية وقعت بين سوريا وإيران في بداية عام 2020 م لاكتشاف البترول وتنميته وإنتاجه في البلوك رقم (12) في منطقة البوكمال بريف دور الزور[87] .

أما عن الثروات الباطنية في المياه السورية فقد خرجت إيران من السباق أيضاً؛ فقد استحوذت موسكو على عقود استثمار النفط والغاز في المنطقة الاقتصادية الخالصة لسوريا في البحر المتوسط، عبر عقد شركة إيست ميد عمريت عام 2013 م، وعقد آخر مع شركة كابيتال عام 2021[88].

ج- الخطوات الإيرانية على صعيد منشآت تكرير المواد النفطية:

بدأت إيران التخطيط لإنشاء ثالث محطة تكرير نفط في سوريا منذ عام 2006 بشراكة (سورية إيرانية فنزويلية ماليزية)، وذلك في بلدة الفرقلس بمحافظة حمص[89]؛ إلا أن هذا المشروع لم يرَ النور بسبب انطلاق الثورة السورية.

في عام 2017 تضمن أحد بنود الاتفاقيات الاقتصادية التي وقّعها نظام الأسد مع إيران إنشاء مصفاة نفط كبرى في حمص، وتطوير المصافي السابقة؛ إلا أن ذلك لم يحصل كحال بقية بنود الاتفاقية[90].

في بداية عام 2019م خرجت أنباء عن عروض لنظام الأسد للجانب الروسي عبر وزارة النفط والثروة المعدنية لإنشاء وتشغيل مصفاة الفرقلس ذاتها، من خلال إضافتها شريكاً دون أن يتم أي شيء رسمي في هذا الصدد[91].

85- شملت هذه الحقول كلاً من: حقول «الثورة» النفطي و«الورد» و«التيم» للنفط و «توينان» للغاز في ريف دير الزور والرقة.
يُنظر: صراع روسي. إيراني على «بقايا» النفط السوري، الشرق الأوسط، 2021/3/21، العدد 15454، شوهد في: 2022/1/7.

86- مصطفى رستم، النفط السوري بـ"حصانة روسية" على شواطئ المتوسط، انديبندنت العربية، 2021/3/20، شوهد في:2022/1/7.

87- قال وزير النفط والثروة المعدنية في حكومة النظام (علي غانم) حينها: "إن الاتفاق يأتي لصالح سداد الدين الائتماني طويل الأجل، وهو العقد الأول المتعلق بالثروات الباطنية بعد عقد 2017 المرتبط بالفوسفات".
يُنظر: عقيل حسين، عقد البوكمال: الأسد يسدد دينه لإيران.. بالشروط الروسية، المدن، 20020/5/7، شوهد في: 2022/1/7.

88- حصلت الشركة الأولى على عقد يشمل بلوك بحري ممتد من شمال طرطوس إلى جنوب بانياس السورية مساحة 2190 كيلومتراً مربعاً، ويمتد على مدى 25 عاماً، في حين حصلت الثانية على عقد يشمل في بلوك بحري مقابل ساحل طرطوس حتى الحدود البحرية الجنوبية اللبنانية لمدة 29 سنة بمساحة 2250 كيلومتراً مربعاً. يُنظر: عقد روسي للتنقيب عن النفط في المياه الإقليمية السورية، عنب بلدي، تاريخ 2021/3/17، شوهد في: 2022/1/7.

89- مصفاة الفرقلس: هو مشروع يهدف لإنشاء مصفاة نفط في بلدة الفرقلس بمحافظة حمص وسط سوريا، كان يُفترض أن تكون بانتهائها ثالث مصفاة في سوريا بعد مصفاة حمص ومصفاة بانياس اللتين لم تعودا تسدَّان حاجة البلاد من المشتقّات النفطية. تبلغ الطّاقة المُقدَّرة للمصفاة ما يربو على 140,000 برميل يومياً، وهي تفوق بذلك طاقة مصفاة حمص، ويُخَطّط لأن يكتمل إنشاؤها بحلول سنة 2015، وقد صدر بالمشروع مرسوم تشريعي رقم 9 لعام 2008.

90- إيران ستبني مصفاة نفطية في سوريا، وكالة رويترز،2017/9/26، شوهد في: 2022/1/7.

91- مصفاة الفرقلس تعرض على شركة روسية، سيريا ديلي نيوز، 2019/2/13، شوهد في: 2022/1/7.

ثم ليظهر في بداية عام 2020 على خط بناء المصافي أحد رجالات إيران في سوريا "حسام قاطرجي"[92]؛ إذ صادقَ رأس النظام على مشروع بناء مصفاتي نفط، إحداهما في البادية والثانية في المنطقة الساحلية، ويضاف لهما مهمة تطوير مصب النفط في طرطوس، وإنشاء منظومة نقل متطورة تربط بين المحافظات[93] ،وهو ما يعني نجاح إيران بشكل غير مباشر في اختراق هذا المجال الاستثماري[94] .

د- الخطوات الإيرانية على صعيد نقل الثروات الباطنية:

شكّل موقع سوريا المطل على الأبيض المتوسط أهمية استراتيجية كبرى لإيران كممر للطاقة، بما فيها الغاز بشكل رئيس باتجاه أهم الأسواق العالمية وهي أوربا، وانطلاقاً من هذه الأهمية فقد انطلقت إيران باكراً في السعي لتنفيذ ثلاثة مشاريع استراتيجية هي: السيطرة على ميناء في المتوسط للتصدير النفطي، وأنبوب "النفط الإسلامي"، وخط سكة الحديد (شلمجة – اللاذقية)[95].

- السعي للسيطرة على ميناء في المتوسط للتصدير النفطي[96]: تضمنت اتفاقية 2017 بين نظام الأسد وإيران عقداً سادساً غامضاً يرتبط بإنشاء ميناء للتصدير النفطي؛ إلا أن السنوات اللاحقة لم تُفضِ لتحقق الآمال الإيرانية، إذ أُبرم عقد بتاريخ 28-4-2019بين الشركة العامة لمرفأ طرطوس وشركة "اس.تي.جي. اينجينير ينغ" المحدودة المسؤولية الروسية لإدارة مرفأ طرطوس واستثماره لمدة 49 عاماً[97]. هنا توجهت الأنظار الإيرانية نحو ميناءَي اللاذقية وبانياس، حيث ركزت إيران منذ بداية 2019م على محاولة استثمار ميناء اللاذقية، وتواردت أنباء عن توقيع الاتفاق أثناء زيارة رأس النظام لطهران في 25 شباط من عام 2019[98]، فأكدت بعض الصحف الأجنبية إبرام العقد في حينه؛ إلا أن الواقع جاء مغايراً حتى اللحظة، إذ لم تحصل إيران على استثمار للميناء نتيجة العرقلة الروسية والتهديدات الإسرائيلية[99]، بل على العكس شهدنا في الآونة الأخيرة دوريات عسكرية روسية داخل الميناء، الأمر الذي فُسّر على أنه تمدُّد إضافي للنفوذ الروسي في الموانئ السورية[100] .

92- رجل أعمال موال للأسد يدعم نفوذ الحرس الثوري باليوكمال، عربي 21، 2019/12/1، شوهد في: 2022/1/27.

93-"قاطرجي" ملزم رسمياً ببناء مصفاتي نفط في سوريا، اقتصاد، 2020/1/11، شوهد في 2022/1/7.

94- جوزيف ضاهر، الاقتصاد السياسيّ في سوريا: ترسيخ توجّهات ما قبل الحرب، مبادرة الإصلاح العربي، 2021/10/30، شوهد في: 2022/1/7.

95- لن نستعرضها ضمن قطاع الثروات الباطنية؛ إذ آثرنا أن نصنّفها ضمن قطاع إنتاج الخدمات في محور النقل؛ وذلك أن الهدف من المشروع لا يقتصر على نقل الثروات الباطنية، بل يتجاوز ذلك لنقل البضائع والأفراد .

96- نود التنبيه أن أهداف إيران في السيطرة على ميناء في المتوسط لا تقتصر على إيجاد منفذ بحري لتصدير النفط، وإنما يتعدى إلى السيطرة على مرفق نقل يؤمّن لها نافذة لنقل الأسلحة والبضائع والمخدرات إلى ميلشياتها المنتشرة في سوريا، وإلى بقية دول العالم.

97- يُنظر: النص الكامل لعقد استثمار مرفأ طرطوس التجاري، تلفزيون سوريا، 2019/5/16، شوهد في:2022/1/7، ومجلس الشعب يقر مشروع قانون تصديق العقد المبرم مع الجانب الروسي لإدارة وتشغيل مرفأ طرطوس، الموقع الرسمي وزارة النقل، 2019/6/12، شوهد في: 2022/1/7.

98-حسين الخطيب، صراع الموانئ في سوريا بين إيران وروسيا.. ماذا تبقى للسوريين، نون بوست، 2019/4/22، شوهد في: 2022/1/7.

99 - في التايمز: طهران تعتبر ميناء اللاذقية في سوريا بوابة دخول للشرق الأوسط، بي بي سي عربية، 2019/3/15، شوهد في: 2022/1/7.

100- ضياء عودة، روسيا تتحرك بخطوتين في ميناء اللاذقية.. وجدل بشأن "التوقيت"، موقع الحرة، 2022/1/18، شوهد في: 2022/1/27.

أما عن جهود السيطرة على الميناء الثالث وهو ميناء بانياس فقد بدأت مدينة بانياس السورية تتحول تدريجياً إلى قاعدة عسكرية لإيران تزامناً مع وصول ناقلة نفط إيرانية إلى ميناء بانياس في 5 أيار من عام 2018، ولميناء بانياس أهمية استراتيجية كبيرة؛ إذ يقع بين قاعدة حميميم والقاعدة العسكرية الروسية في طرطوس، كما أن هناك خط أنابيب للنفط يربط العراق بميناء بانياس[101]، إلا أنه حتى اليوم لم تستطع إيران الحصول على استثمار رسمي، وبذلك تكون فشلت على صعيد استثمار أحد الموانئ الثلاثة. مما سبق يمكن القول: إن إيران لم تيأس جرّاء الفشل الحالي في الحصول على ميناء على الساحل السوري؛ إذ تملك إيران طموحات كبيرة ترتبط بالتصدير إلى أوروبا عبر المتوسط، لذلك تبدو الأدوات غير الرسمية كوجود المليشيات وعمليات تفريغ النفط المستمرة عبر ميناء بانياس مؤشراً على التمسك بالفكرة وعدم التخلي عنها، لكن استمرار العقبات الروسية النابعة من مخاوف وجود قاعدة إيرانية قوية في الساحل السوري[102]، والتي تتقاطع مع التوجهات الإسرائيلية في منع النفوذ الإيراني في الساحل السوري، حالَ دون تحقيق هذه الطموحات الإيرانية[103]؛ إذ كان من اللافت تعدُّد الحوادث التي تواجه ناقلات النفط الإيرانية أمام السواحل السورية[104].

- "خط الغاز الإسلامي أو خط الصداقة": خططت إيران لمشروع خط أنابيب الغاز الذي يوفر منافذ استراتيجية بديلة عن مضيق هرمز ويكون حلاً بديلاً عن استبعادها عن خط سابق يُسمى "نابوكو" لنقل الغاز من بحر قزوين باتجاه أوربا[105]، وبما يسمح بتوسيع نطاق صادراتها من الغاز الطبيعي غرباً في حقبة ما بعد العقوبات [106].

وقد أسفرت الجهود الإيرانية عن توقيع اتفاقية أولية في 25 /7/ 2011 حول المشروع الذي اصطلح على تسميته "خط الغاز الإسلامي" أو "خط الصداقة" بهدف نقل الغاز إلى أوروبا عبر الموانئ السورية [107]،

101- ايران تعزز وجودها العسكري والاقتصادي في الساحل السوري، الشرق الأوسط، 2019/11/16، العد [14963]، شوهد في:2022/1/7.

102- سوسن مهنا، صراع الموانئ يخلط الأوراق بين الحلفاء والأعداء، انديبندينت عربية، 2020/9/5، شوهد في: 2022/1/7.

103- صرّح رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي السابق الجنرال المتقاعد مايكل هيرتزوغ أن "لا رغبة لروسيا في أن تكون إيران قريبة، وهناك فرق بين الخلافات والتنافس بينهما"، وأضاف: "نشرت إيران في الماضي قواتها قريباً من الروس لمنع الهجمات؛ إلا أن الروس فهموا السبب الذي جعل إسرائيل تقوم بتحركات عسكرية ضد إيران، وهم يتفهمون هذا في كل الأحيان"، وبحسب "يوسي ما نشاروف" المتخصص في الشؤون الشيعية في معهد القدس للاستراتيجيات والأمن فإن من المحتمل السماح لإسرائيل بشنّ هجمات على أهداف إيرانية في اللاذقية لو استخدمت الميناء لنقل السلاح، وقال ما نشاروف: "هناك محادثات مستمرة بين إسرائيل وموسكو، وهناك خط مفتوح".

يُنظر: باسل درويش، التايمز: هذا ما تريده إيران من ميناء اللاذقية السوري، عربي 21، 2019/8/1، شوهد في: 2022/1/7.

104- على سبيل المثال: هجوم شهر نيسان الماضي الذي قيل إنه هجوم إسرائيلي والحريق الذي نشب على ناقلة النفط الإيرانية بعد أقل من شهر.

يُنظر: روايات متضاربة حول حريق ناقلة النفط قرب سورية.. إيران تهدد بالرد، السورية نت، 2021/4/25، شوهد في: 2022/1/7. وحريق على ناقلة نفط قبالة بانياس في سوريا، فرانس 24، 2021/5/9، شوهد في: 2022/1/7.

105 تلاش ايران براى ساخت 'خط لوله گاز اسلامى' BBC ، فارسى، ٢٠ فروردين ١٣٩٠.

106- ربى حصري، سورية وخريطة الطاقة المتغيرة في الشرق الأوسط، مركز مالكوم كير كارينغي لدراسات الشرق الأوسط،2013/1/2، شوهد في: 2022/1/7.

107- -يُنظر: اتفاق ايراني عراقي سوري لمد انبوب لنقل الغاز الى المتوسط، بي بي سي، 25 /2011/7، شوهد في: 2022/1/7.

Hassan Hafidh And Benoit Faucon, Iraq, Iran, Syria Sign $10 Billion Gas-Pipeline Deal ,The WALL STREET JOURNAL, July 25, 2011.

فضلاً عن خطط لربط الخط بشبكة الغاز العربي[108]، تبع ذلك في عام 2012 توقيع وزراء النفط الإيراني والعراقي والسوري على مذكرة تفاهم لنقل الغاز الإيراني إلى أوروبا عبر العراق وسوريا ولبنان، تبعها الموافقة النهائية على اتفاقية ثلاثية حول المشروع في العام ذاته[109].

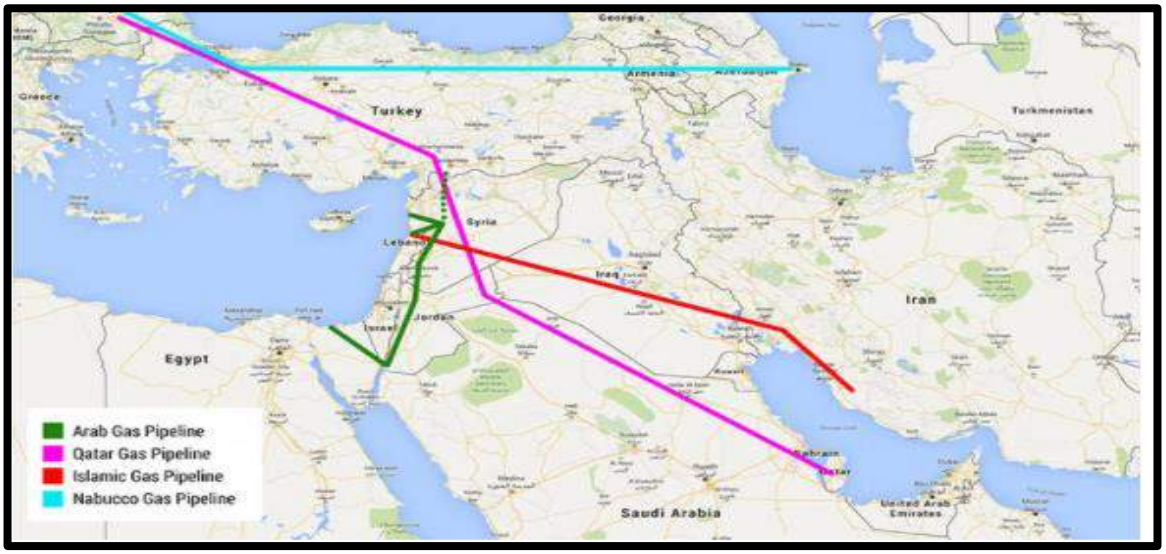

شكل (5) يوضح مشاريع خطوط الغاز (نظرياً وفعلياً) في المنطقة[110]

108- خط الغاز العربي: هو خط غاز لتصدير الغاز الطبيعي المصري لدول المشرق العربي، يبلغ طوله الإجمالي 1200 كم، شملت المرحلة الأولى من المشروع إنشاء خط أنابيب بري بطول 248 كم وقطر 36 بوصة، من مدينة العريش في شمال سيناء على البحر الأبيض المتوسط إلى شاطئ خليج العقبة جنوب طابا. وأعقب ذلك إنشاء خط بحري من جنوب طابا إلى ميناء العقبة الأردني بطول 16 كم وعلى عمق في مياه خليج العقبة يصل إلى 850 متراً. وقد انتهى تنفيذ هذا الجزء في عام 2003، والمرحلة الثانية من المشروع تصل بين العقبة و"رحاب" داخل المملكة الأردنية؛ وبلدة رحاب تبعد 24 كم عن الحدود السورية، وطول هذا الجزء 390 كم تم الانتهاء من تنفيذه في العام 2005، والمرحلة الثالثة من الخط طولها 324 كم، تصل بين رحاب و"دير علي" داخل سورية؛ حيث تزود محطتي تشرين ودير على السوريتين لتوليد الكهرباء. وصلة "حمص- طرابلس" تمتد من محطة الضخ في الريان إلى بانياس السورية على المتوسط، ثم عبر أنبوب طوله 32 كم إلى طرابلس بلبنان، وقد تمَّ الانتهاء منها في خريف 2009، وتم تسليم الغاز إلى محطة دير عمار في طرابلس لتوليد الكهرباء.
يُنظر: د. باسل معراوي، هل ينقذ خط الغاز العربي المشروع الإيراني في سوريا ولبنان، الطريق، 2021/10/11، شوهد في: 2022/1/7.

109-خط لوله دوستی در هاله‌ای از ابهام،عیار آلاین، 17/شهریو/1389.
علّقت في حينها المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية "فيكتوريا نولاند" على ذلك قائلة: "إن واشنطن اطلعت على تقارير مماثلة عن خط الأنابيب الإيراني - العراقي - السوري "ستة أو سبع أو 10 أو 15 مرة من قبل، ولا يبدو أنها تتحقق". وبالفعل مرّت السنوات دون تنفيذ المشروع حتى الآن في سوريا.
U.S. brushes off Iran-Iraq-Syria gas line, NOV. 20, 2012.

110- فوزي أبو ذياب، الثورة السورية ولعنة الحرب الكونية على ممرات الغاز، الأنباء، 2016، شوهد في: 2022/1/7.

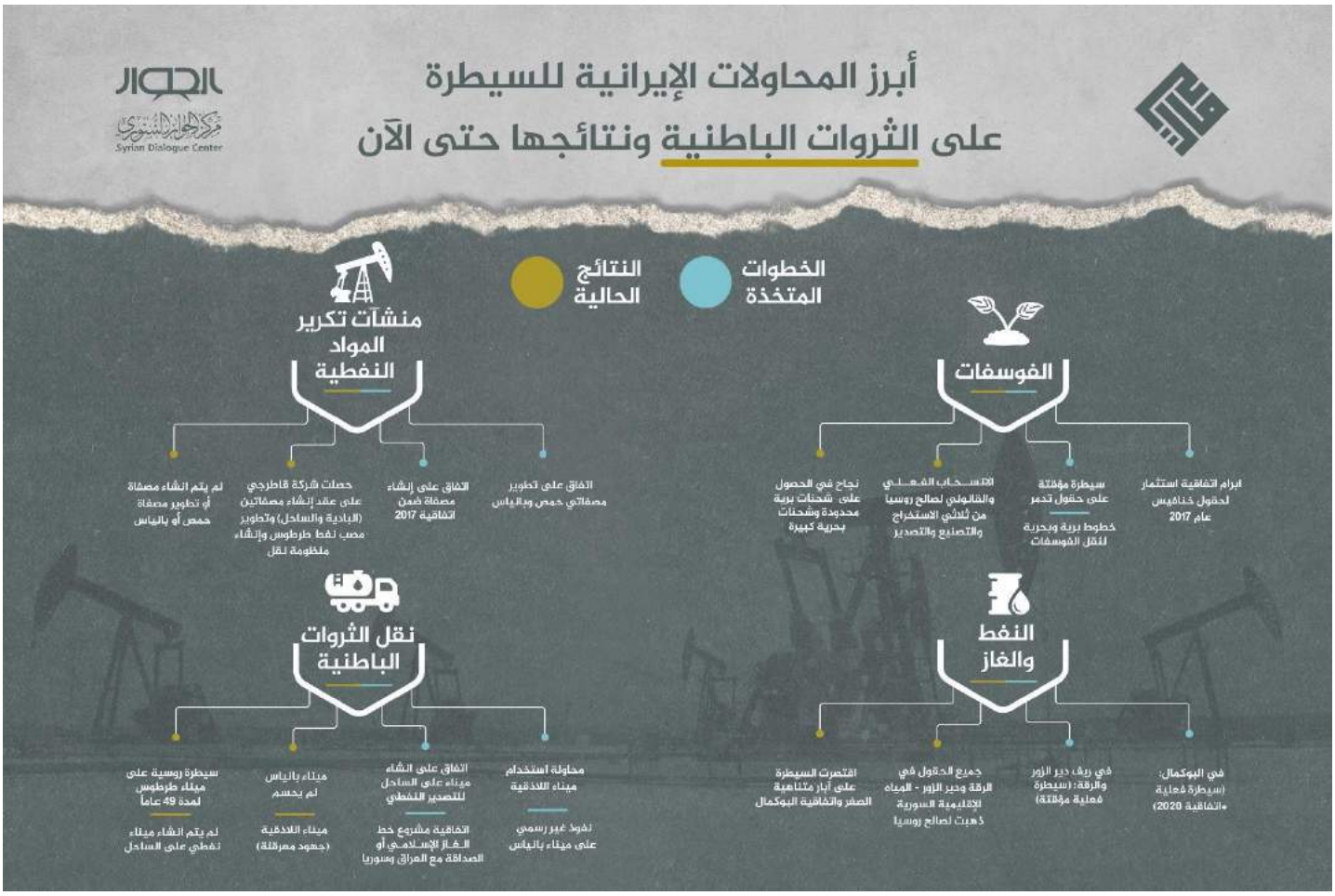

شكل (6) يلخص أبرز المحاولات الإيرانية للسيطرة على الثروات الباطنية ونتائجها حتى الآن.

يبدو لنا من خلال مجمل ما تم استعراضه من جهود إيرانية في مجال قطاع الثروات الباطنية السورية أنها جاءت متنوعة ومستمرة للولوج إلى هذا القطاع على غرار القطاع الزراعي، وذلك عبر أربعة محاور رئيسة، وبجهود مركّزة أكثر من القطاع الزراعي، وهو ما يُعدّ أمراً منطقياً كون الفرص متوفرة على صعيد الثروات الباطنية وما يتصل بها من استخدام سوريا بوابةً نحو أوروبا.

إلا أنه من الملاحظ في هذا السياق شراسة المنافسة الروسية ضمن هذا القطاع، على عكس القطاع الزراعي الذي لم تظهر فيه المنافسة بشكل واضح، ولذلك يبدو أن المكتسبات الإيرانية حتى اليوم قد جاءت جوائز ترضية فقط ولم ترقَ للطموحات الإيرانية، وهو ما تعبر عنه النخب الإيرانية باستمرار.

2-2-2- الخطوات الإيرانية للدخول في قطاع صناعة الطاقة الكهربائية:

تَحظَى إيران بنفوذ واسع في قطاع الطاقة في سوريا، وهو ما تُرجم عبر الكثير من الاتفاقيات، ومع اتساع نفوذ نظام الأسد في سوريا بعد عام 2017 جاءت أولى الاتفاقيات في هذا الصدد بتوقيع اتفاقية في طهران في 12 أيلول 2017، تتضمن عقدَين ومذكرة تفاهم لتسليم معدات وتكنولوجيا وخبرة إيرانية لقطاع الكهرباء، وتضمنت: بناء محطة كهربائية في اللاذقية، وتزويد محطات بانياس والمحطة الحرارية في حلب بالقطع، وإعادة تأهيل محطة تيم، وصيانة

محطة جندر. وقد حصلت بالفعل شركة "مبنا" الإيرانية ووزارة الطاقة الإيرانية على هذه المشاريع[111]، تبعها التعاقد مع شركة مبنا عام 2018 لبناء محطة طاقة باستطاعة 540 ميغاواط في اللاذقية بقيمة 411 مليون يورو[112].

مع نهاية عام 2019 وبداية عام 2020 استمر حصول الشركات الإيرانية على العقود؛ فقد حصلت الشركة الإيرانية "نوفين" على اتفاقية لتوليد الطاقة الكهربائية " البديلة" في المناطق بين حمص وحسياء[113]، وفي السياق ذاته وقّع نظام الأسد في شهر تشرين الأول من عام 2021 اتفاقية جديدة مع إيران لإعادة تأهيل محطة محردة مع شركة "بيمانير"، وقد بدأت أعمالها التنفيذية[114].

يمكن ملاحظة تركيز الجهود الإيرانية قبل الثورة وبعدها على قطاع الطاقة الكهربائية بشكل خاص ضمن استراتيجية وضع اليد على المشاريع القريبة من الناس، من أجل خلق حاضنة لاستثمارات طويلة الأجل ذات أرباح[115]، ولتعميق دورها في إحدى المؤسسات السيادية السورية كتموضع يتدافع مع السيطرة الروسية على المؤسسات، واستراتيجية للمستقبل تؤسس حاضنة كبيرة لها داخل مؤسسات الدولة للسيطرة عليها لاحقاً، كما يمكن أن يؤمّن تحرير أسعار الكهرباء أرباحاً كبيرة مستقبلاً[116]، بالإضافة إلى فرص تصدير الكهرباء إلى لبنان[117] .

وهذا التركيز شبيهٌ إلى حد ما -وإن بشكل أقل- بالسيطرة الإيرانية على قطاع الكهرباء في العراق؛ حيث تُعدّ هذه السيطرة إحدى أهم أوراق الضغط التي امتلكتها إيران لضمان التبعية والخضوع لنفوذها، إذ تمثّل الحصة

111- سنان حتاحت وكرم شعار، قطاع الكهرباء في سوريا بعد عقد من الحرب: تقييم شامل، معهد الجامعة الأوربية EUI، ترجمة مايا صوان، 2021/9/8، ص 19.

112- في الأعوام الأولى للثورة السورية حصلت شركة سانرجي صفقة بقيمة 50 مليون يورو لتزويد معدات تحويل الطاقة، تلتها صفقة بقيمة 40 مليون يورو مع شركة سونير الإيرانية، لتوريد معدات الكهرباء لشبكات توزيع الكهرباء.

يُنظر: جوزيف عيد، ايران ستموّل بناء محطة لتوليد الطاقة في اللاذقيةi24news ، 2018/10/2، شوهد في: 2022/2/15.

113- تعاون سوري إيراني لتوليد الكهرباء بالطاقة البديلة، موقع مجرة، 2019/9/7، شوهد في: 2022/2/15.

114- يُنظر: سوريا توقع عقداً مع شركة «بيمانير» الإيرانية لإعادة تأهيل محطة لتوليد الكهرباء، القدس العربي، 2021/10/26، شوهد في 2022/1/7، وسوريا توقع عقد كهرباء مع شركة إيرانية، وكالة أنباء فارس، 2021/10/26، شوهد في: 2022/1/7، سوريا توقع عقد كهرباء مع شركة إيرانية، روسيا اليوم، 2021/10/26، شوهد في: 2022/1/7.

115 -محمد حمص، تنافس أم تقاسم.. الكهرباء السورية بيد إيران وروسيا، عنب بلدي، 2019/12/15، شوهد في: 2022/1/7.

116- تيم الحاج، السعي الإيراني للسيطرة على كهرباء سوريا.. في ميزان الأرباح والعراقيل، عنب بلدي،2019/11/10، شوهد في:2022/1/7.

117- لبنان يبدأ باستجرار 103 ميغاواط من سورية، موقع مجرة، 2018/9/25، شوهد في 2022/1/7.

الإيرانية (الغاز والكهرباء الإيرانيَين المصدّرَين للعراق) الثلث تقريباً من إجمالي إنتاج العراق من الكهرباء[118]، بما قد يشير إلى أهداف إيران من التموضع في قطاع الطاقة في سوريا لضمان النفوذ في سوريا مستقبلاً[119].

ومما يجدر ملاحظته هو أن إيران تتفرد في قطاع الطاقة الكهربائية توريداً وتنفيذاً لمحطات الكهرباء عن الشركات الروسية، على عكس قطاع المطاحن كما سنرى لاحقاً، وهو ما يمكن أن يرجع في أحد أسبابه إلى خلو الساحة لها بسبب العقوبات على نظام الأسد، كما أن هذه الاتفاقيات وبشكل متميز عما سواها دخلت حيز التنفيذ تدريجياً، ولم تبقَ حبراً على ورق[120].

شكل (7) التغلغل الإيراني في صناعة الطاقة الكهربائية

118- وهو ما تجيد إيران استغلاله سياسياً بشكل جيد كورقة ضغط قوية على الحكومات العراقية المتعاقبة منذ العام 2003م؛ لذلك يشكّلُ خفضُ إيران لإمداداتها من الغاز للعراق منذ أكتوبر 2020م، ثم إيقافها يوم 29 يونيو 2021م خطوط إمداد الكهرباء للعراق بشكلٍ كامل بذريعة الديون المتراكمة على العراق من ناحية، ومواجهتها أزمة كهرباء في الداخل الإيراني من ناحية ثانية أحد أهم أسباب معضلة الكهرباء العراقية. فعلى سبيل المثال: امتنعت إيران عن تصدير الطاقة بشكلٍ كامل للضغط على مصطفى الكاظمي لإيلائه التوازن في العلاقات الخارجية وعودة العراق لمحيطه العربي الأولوية، وذلك من خلال العمل على رفع درجة السخط والغضب الشعبي تمهيداً لخروج الشارع ضد الكاظمي، كما حدث في احتجاجات 2018م واحتجاجات 2020م ضد حكومتَي حيدر العبادي وعادل عبد المهدي.

يُنظر: تداعيات أزمة الكهرباء في العراق والبعد الإيراني، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2021/7/11، شوهد في 2022/1/7.

119- ضياء قدور، إيران تستعد للسيطرة على قطاع الكهرباء في سوريا، 2021/11/5، شوهد في 2021/1/7.

120- المرجع السابق.

2-2-3- الخطوات الإيرانية للدخول في مجال في البناء والتشييد "القطاع العقاري":

شهد هذا القطاع نشاطاً إيرانياً ملحوظاً طوال السنوات الماضية؛ إذ اشترى الإيرانيون أحياء سكنية مدمرة وأحياء أخرى تم ابتزاز سكانها، وقامت الحكومة الإيرانية بتشجيع الشركات والتجار والمقاولين على تملك العقارات المختلفة في سوريا، وجنّدت شبكة ضخمة من المؤسسات والسماسرة، وسط تسهيلات عملية وقانونية من نظام الأسد[121].

وقد أكدت مواقع إيرانية أن التجار والأثرياء الإيرانيين دفعوا مبالغ مالية كبيرة جداً لشراء البيوت الأراضي والبنايات المحيطة بمزار السيدة زينب، وأن الحكومة الإيرانية عقدت عدة اجتماعات مع العاملين في قطاع البناء الإيراني لتُؤكد لهم أن هناك فرصاً واعدة في مجال الاستثمار في سوريا[122].

ومع تغيُّر خريطة السيطرة العسكرية بعد التدخل الروسي عمدت المليشيات الإيرانية إلى توسيع نطاق عمليات شراء العقارات، بما فيها الأراضي المعدة للبناء في الغوطة الشرقية وحمص، وفي مدينة حلب التي عُقد في جامعتها مؤتمر سوري-إيراني لإعادة الإعمار ركزت محاوره على إعادة إعمار منطقة حلب القديمة التي تُعد من أهم المناطق الاقتصادية لاحتوائها العديد من الصناعات السورية، بالإضافة إلى كونها وجهة سياحية[123].

كذلك تتمدد إيران في شراء العقارات في مناطق نفوذ النظام شمال شرق سوريا، كما في بعض أحياء الحسكة والرقة التي رُصد فيها شراء 135 عقار في 2021 فقط[124]، كما قام حزب الله والمليشيات الإيرانية بالتركز على مناطق الحدود السورية اللبنانية، في حين تنفذ مليشيات أخرى عمليات شراء كبيرة في مناطق دير الزور[125].

نجحت إيران في الحصول على العديد من المشاريع في القطاع؛ كعقود تنفيذ /16/ منطقة تطوير عقاري في /6/ محافظات سورية، وتوقيع 11مذكرة تفاهم للانطلاق إلى تنفيذ العقود المُبرمة منذ منتصف العام 2011، ومن أهمها: تنفيذ أعمال بناء مدينة مؤلفة من 200 ألف وحدة سكنية في العاصمة دمشق، وتنفيذ إعمار المنطقة "ب" من مشروع "باسيليا سيتي"، وتنفيذ مشاريع ما يُسمى "سوار دمشق"، ومنطقة وادي الجوز في محافظة حماه، ومنطقة حسياء في محافظة حمص، ومنطقة الحيدرية في مدينة حلب، وفي مدينة جبلة، وحي بابا عمرو في حمص، وتنفيذ مشروع "زيتون سيتي" الذي يمتد على مساحة 15 كيلو متر مربع من الأراضي الزراعية على طريق "دمشق - حمص"[126].

121- عدنان كريمة- الحياة اللندنية، الاستثمارات الإيرانية في سورية وأهمية "القلق الأميركي"، أورينت نت، 2017/10/12، شوهد في: 2022/1/1.

122- إيران تشتري سوريا.. وتستوطنها، ساسة بوست، 2016/3/31، شوهد في: 2022/1/1.

123- وليد أبو الخير، فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني يعزز وجود إيران الاقتصادي في سوريا، المشارق، 2021/8/11، شوهد في: 2022/1/1.

124- بالأرقام... التوسع الإيراني في سوريا عام 2021، النهار العربي، 2021/12/29، شوهد في: 2022/1/1.

125- تمام أبو الخير، عبر وسطاء محليين إيران تلتهم سوق العقارات في سوريا، نون بوست، 2020/9/16، شوهد في: 2022/1/1.

126- يُنظر: فادي شباط، شركات إيرانية في سوريا.. واتفاقيات جانبية، اقتصاد، 2021/2/28، شوهد في: 2022/2/15، والإسكان: الاتفاق على بناء 30 ألف وحدة سكنية مع إيران في عدة محافظات.. وتجهيز اضابير 26 منطقة تطوير عقاري ستكون ضواحي سكنية، إعمار سوريا، 2019/12/14، شوهد في: =

تتنوع الأدوات الإيرانية في التغلغل في القطاع؛ إذ إنها تُزاوج بين الشركات الاقتصادية التي منحها نظام الأسد تراخيص للعمل داخل سوريا، ومن أبرزها وأضخمها: شركة خاتم الأنبياء التي تتبع للحرس الثوري الإيراني بشكل مباشر[127]، إلى جانب شبكة من الجمعيات الخيرية والثقافية والحوزات الدينية الإيرانية التي يبلغ عددها أكثر من 44 مؤسسة، بالإضافة الى الوكلاء المحلين وأبرزهم "عبد الله نظام" وكيل الخامنئي في سوريا[128]، وجمعية البستان الخيرية؛ وتُدار هذه المنظومة بشكل رئيس من قبل المستشارية الثقافية الإيرانية والسفارة الإيرانية في دمشق[129].

كما تمتلك إيران نفوذاً كبيراً داخل المؤسسات الرسمية السورية ذات الصلة بالقطاع، كـ"الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري" التي من مهامها إحداث مناطق تطوير عقاري، ووزارة الإدارة المحلية والأشغال، والمؤسسة العامة للإسكان[130].

يبدو أن من أسباب إعطاء إيران قطاع العقارات أهمية خاصة أنها تستطيع من خلاله أن تملك أقوى أدوات التحكم بالمجتمع السوري؛ وذلك استكمالاً لمخططات التغيير الديمغرافي في سوريا الذي بدأته بجرائم التهجير القسري، وتبعها عمليات التجنيس وتوطين المليشيات الإيرانية، وهو ما سيجعل لإيران مسوغاً لحمايتهم في

2022/2/15. وإيران تتفق مع النظام على بناء 200 ألف وحدة سكنية في دمشق، تلفزيون سوريا، 2019/2/25، شوهد في: 2022/2/15، ومجيد الخطيب، زيتون ستي مشروع إيراني -سوري ضخم لم يسمع به أحد emmerdeur-du-net's Blog ،.، 2019/10/6، شوهد في: 2022/2/15.

127- تتعامل شركة خاتم الأنبياء مع 5000 مقاول إيراني، وتضم نحو 650 ألف موظف داخل إيران فقط. وإلى جانبها شركات أخرى منحها نظام الأسد تراخيص للعمل مثل: شركة "نكين"، وشركة "نيروغوستر"، وشركة "بيرنان"، وشركة "البركة". يُنظر: شباط، شركات إيرانية في سوريا.. واتفاقيات جانبية، مرجع سابق.

128- عبد الله نظام: وُلد في دمشق، وأتم دراسته حتى نال شهادة الهندسة وعُين في مؤسسة الإسكان العسكري وتدرج فيها حتى تم تسليمه رئاسة أحد فروعها، ثم انتقل من حقل الهندسة إلى حقل "الدين"، وأصبح ممثلاً للطائفة الشيعية وصاحب علاقات واسعة مع أجهزة النظام وإيران ومديراً لمجامع دينية متعددة ومستشاراً لوزير الأوقاف، وبرز دوره خلال سنوات الثورة مدعوماً بأموال إيرانية كمسؤول أول عن عمليات التشييع والجمعيات الخيرية والثقافية الشيعية في سوريا.

للتوسع يُنظر :"عربي21" ترصد عمائم نفوذ إيران بسوريا ومؤسساتها (ملف)، عربي 21، 2019/3/20، شوهد في: 2022/2/15. وأمين خزائن خامنئي في سوريا.. تاريخه وحاضره وشيعيته المشكوك فيها بشهادة الوثائق والمصادر، زمان الوصل، 2018/5/15، شوهد في: 2022/2/15.

129- من أبرز هذه الجمعيات: في محافظة دمشق وريفها: تعمل "اللجنة الخيرية الاجتماعية، ومنظمة الزهراء الخيرية، ومؤسسة الأمين للأعمال الاجتماعية، ومجمع الصراط الثقافي، وجمعية الرحمة الخيرية، ومؤسسة الإمام الساجد، ومؤسسة الشهداء". وفي محافظات جنوب سوريا "درعا – القنيطرة" تنشط: "جمعية الزهراء، وجمعية أحباب القائد الخالد، وجمعية تموز". وفي محافظات حمص وحماه وطرطوس واللاذقية تعمل: "جمعية الغدير، وجمعية المصطفى الخيرية، ومؤسسة الشهداء، وجمعية الهادي الخيرية، وجمعية الثقلين الخيرية". وفي محافظة حلب ينشط: "مركز نور الهدى الثقافي، وجمعية اطلب العلم، ومنظمة إحسان الخيرية، ومؤسسة الشهداء، ومنظمة الثقلين الخيرية، ومجمع المصباح التربوي التعليمي، ومجمع الحجة، ومعهد القلم التعليمي". وفي محافظة دير الزور يرتكز النشاط على "منظمة الثقلين الخيرية".

أما أبرز الحوزات فهي تتمثل بـ: "الحوزة الزينبية، وحوزة الإمام الخميني، وحوزة المرتضى، وحوزة المصطفى للعلوم القرآنية، وحوزة أهل البيت، وحوزة الإمام السيستاني، وحوزة المهدي العلمية للدراسات الإسلامية، وحوزة الإمام علي، وحوزة فقه الأئمة الأطهار، والحوزة الحيدرية، وحوزة الإمام جواد التبريزي، وحوزة الإمام الصادق، وحوزة الرسول الأعظم، وحوزة الإمام المجتبى، وحوزة الإمام الحسين، وحوزة إمام الزمان التعليمية، وحوزة الشهيدين الصديقين، وحوزة الإمام المهدي العلمية للدراسات الإسلامية، وحوزة الإمام الأعظم."

يُنظر: فادي شباط، زرع الأوتاد في محيط "المقامات"، اقتصاد، 2020/6/12، شوهد في: 2022/2/15.

130- فادي شباط، مؤسسات رسمية وشبه رسمية.. تستغلها إيران لتحقيق أجنداتها العقارية في سوريا، اقتصاد، 2021/1/28، شوهد في: 2022/2/15.

المستقبل[131]؛ فضلاً عن الأرباح التي تحققها الشركات الإيرانية نتيجة ارتفاع أسعار العقارات بسبب زيادة الطلب عليها، وكل ذلك سيعقّد عملية إخراجها في المدى القريب. وقد يُعد ما تقوم به خطوة استباقية لأخذ حصتها من عملية إعادة الإعمار مهما كانت سيناريوهات الحل السياسي.

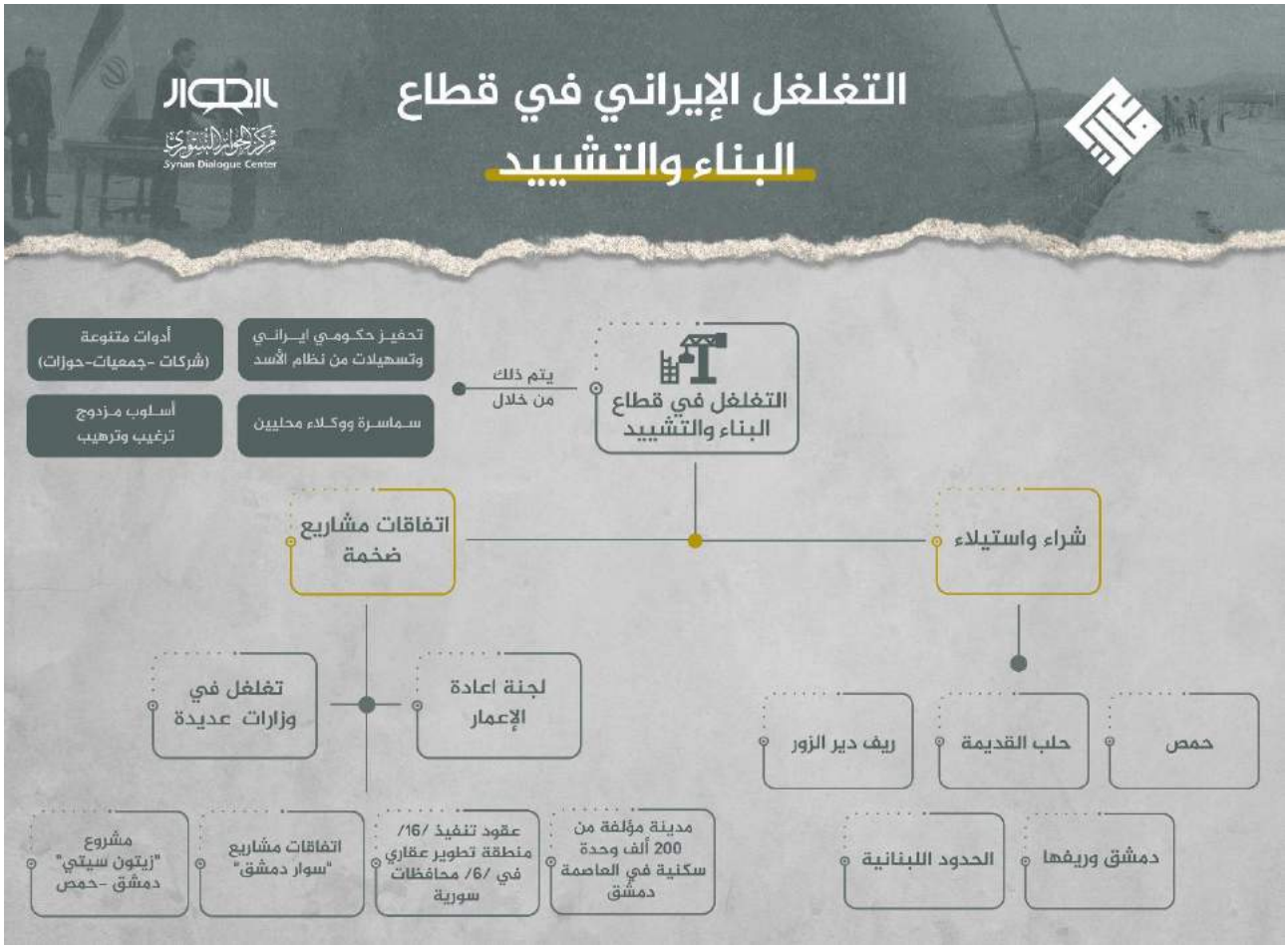

شكل (8) التغلغل الإير اني في قطاع البناء والتشييد "القطاع العقاري"

إلى جانب ما سبق لم تكتفِ إيران بالعمل على هذه المجالات الصناعية في سوريا، بل ما تزال تسعى للدخول بقوة في مجالات صناعية أخرى؛ حيث تسعى حالياً للاستفادة من حضورها السابق في قطاع صناعة السيارات الذي

131- يُعرَّف التغيير الديموغرافي بأنه: التغيير النوعي الاثني أو الديني أو المذهبي للسكان في منطقة ما، ويتم تنفيذه خلال مدة قصيرة أو طويلة تبعا للأساليب والأدوات، وقد شاركت إيران منذ معركة القصير عام 2013 بجميع عمليات التهجير القسري كمدينة حمص وداريا وريف دمشق، تبع ذلك عمليات للتوطين الدائم للمليشيات كعمليات إعادة الاعمار في ريف دمشق وشراء العقارات بالترهيب والترغيب في دمشق واستقدام 300 عائلة شيعية وتوطينها في داريا، والقيام بعمليات تشييع واسعة تركز من خلال ذلك على فرض طوق شيعي حول العاصمة، كما قامت ايران بإجراءات عديدة في حمص وريفها وصولاً للحدود اللبنانية وفي المنطقة الشرقية قرب الحدود العراقية، ترافق ذلك مع عمليات تجنيس واسعة ومستمرة تقدرها بعض المصادر بـ 2 مليون شيعي.
للتوسع يُنظر: جمول وقربي، الورقة التحليلية "التغلغل الثقافي الإيراني في سوريا (3): الأدوات الإعلامية والديموغرافية"، مرجع سابق.

شهد محاولات إيرانية لإعادة تفعليه[132]، وتركز على بعض المجالات التي تمثل قيمة مضافة لها، كما هو الحال في صناعة الحديد التي شهدت تدخلات إيرانية واضحة؛ نظراً لحيوية هذا القطاع ومستقبله في إعادة الإعمار، وإمكانية مساهمته في تنفيذ مشاريع النقل والسكك الحديدية التي تسعى إيران لإقامتها[133]، وكذلك في مجال المطاحن من جهة ارتباطه بقُوت الشعب "الخبز"[134]، مما قد يمهد مستقبلاً لقدرتها في التأثير المباشر في المجتمع عبر هذا المجال المهم. كل ذلك إلى جانب وجود بعض الجهود الإيرانية للدخول بشكل هامشي في بعض المجالات الصناعية، كصناعة حليب الأطفال والأدوية[135]، وصناعة الأدوات الكهربائية[136]، والاستحواذ مؤخراً على اتفاقية تطوير تتضمن توريد وتركيب عدة خطوط إنتاجية في شركة بطاريات حلب[137].

أما خارج هذه الصناعات الرئيسة فلا تظهر حتى الآن عمليات استحواذ واسعة إيرانية -سواء للقطاع العام أو الخاص- على المنشآت الصناعية المختلفة، أو القيام بافتتاح معامل ومنشآت صناعية إيرانية جديدة؛ وربما يعود ذلك إلى تردُّد القطاع الخاص الإيراني، والظروف المرتبطة بالعقوبات الاقتصادية، وعدم اليقين المستقبلي[138] .

132- اتفاق بين وزارة الصناعة السورية وإيران بتاريخ 2/ 3/ 2021 م على إعادة تشغيل الشركة السورية الإيرانية لصناعة السيارات سيامكو وإحيائها من جديد، وهي شركة مؤسسة في عام 2007 من قبل مجموعة إيران خودرو الإيرانية، وأنشأت معملها ضمن المدينة الصناعية في "عدرا" بريف دمشق، وأنتجت سيارة شام.

يُنظر: اتفاقية بين النظام وطهران لاستئناف إنتاج سيارة "شام" الإيرانية، تلفزيون سوريا، 2021/3/3، شوهد في: 2022/1/7.

133- اتفق نظام الأسد مع وفد من شركة MMTE الإيرانية على زيارة معمل حديد حماة لبحث إمكانية تطوير معمل حديد حماة، بالإضافة إلى تصنيع الحديد الاسفنجي وتطوير خط القضبان، مع إمكانية إقامة شركة مشتركة في مجال الطاقات البديلة وتصنيع العنفات الريحية، وقد عبر الوفد عن نيته الاستثمار في كل معامل الحديد في سوريا.

ينظر: إيران تتجه للسيطرة على معمل حديد حماة.. ومصدر يوضح أهدافها، سيريا 24، 2021/5/23، شوهد في:2022/1/7.

134- سعت إيران للسيطرة على بناء المطاحن في سوريا وخصوصاً مع المنافسة الروسية، حيث نجحت بالفعل عبر حصول شركة آردماشين الإيرانية المتخصصة بتصنيع المطاحن على عقد لتوريد وبناء خمسة مطاحن في عقد لم يعلن عن تاريخه، حيث تم البدء بتنفيذ مطحنة أم الزيتون في محافظة السويداء والتي بدأت بالعمل والإنتاج منذ منتصف 2019، وتلتها مطحنة سلحب في 2020، مع الاتفاق على خطط مستقبلية لتنفيذ مطاحن جديدة في دير الزور والرقة والحسكة، كما حصل اتفاق في بداية 2021 على أن تقوم الشركة بإرسال فريق فني وهندسي لإعداد دراسة لمقترحها بإعادة ترميم جميع المطاحن السورية والتي يبلغ عددها 30 مطحنة.

ينظر: المطاحن والتعليم مجالات أخرى للتنافس الإيراني الروسي في سوريا، إيران واير بالعربي، 21 /2021/7، شوهد في: 2022/1/7، إيران تسعى للسيطرة على قوت السوريين، مركز البحوث والدراسات مينا،2020/2/9، شوهد في:2022/1/7، آردماشين الإيرانية توسع نشاطها في سورية لبناء وتأهيل المطاحن في سورية، سيريا ستبس، 2021/2/26، شوهد في: 2022/1/7.

135- بحجة الاستثمار.. إيران تبرم اتفاقيات جديدة مع نظام أسد لتصريف منتجاتها، اورينت نيوز،2019/8/6، شوهد في: 2022/1/7.

136- أعلنت وزارة الصناعة التابعة لنظام الأسد بتاريخ 30/ 8/ 2021 عن إمكانية إبرام عقد شراكة بين شركة أميرسان الإيرانية وشركة بردى للصناعات المعدنية، حيث اتفق الطرفان على تقديم دراسة تفصيلية حول تطوير خطوط الإنتاج في شركة "بردى" التي تعد أهم شركة للصناعات الهندسية في سوريا إذ تأسست في عام 1957، وتعتبر شركة صناعية متخصصة في إنتاج الأدوات المنزلية من البرادات، والغسالات، والأفران، ومبردات المياه، وجرى تأميمها في عام 1963، وتنتشر فروعها في أربع محافظات.

ينظر: عبد الرحمن خضر، إيران تسعى للسيطرة على أكبر شركة للصناعات الهندسية في سوريا، العربي الجديد، 2021/9/19، شوهد في: 2022/1/7، علي عبود، سورية وإيران.. معا لكسر الحصار وخريطة طريق لتفعيل اتفاقيات التكامل الاقتصادي، مجلة البعث الأسبوعية، 2021/9/15، شوهد في:2022/1/7.

137- سوريا.. شركة إيرانية تستحوذ على عقود استثمارية على حساب شركة روسية، المركز الصحفي السوري، 2021/5/1، شوهد في: 2022/2/15.

138- Sinan Hatahet, Russia and Iran: Economic Influence in Syria, Chatham House, London, March 2019, p15.

بعيداً عن جانب القطاعات الصناعية برزت في الآونة الأخيرة تحركات إيرانية نحو العاصمة الاقتصادية السورية "حلب"، التي تُوّجت بافتتاح قنصلية إيرانية فيها، في خطوة عبرت بشكل واضح عن توجه اقتصادي قادم في المحافظة يوازي السطوة الفعلية للميليشيات الإيرانية فيها، بالإضافة لأهداف أخرى ترتبط بالتشييع والمد الثقافي[139]، والتي ترافقت مع تمكين طبقة الأثرياء الجدد (قادة الميليشيات) المحسوبين في معظمهم على إيران، في مقابل التضييق على الطبقة التجارية التقليدية فيها[140].

ختاماً لفقرة قطاع إنتاج السلع يمكن القول: فشلت إيران بشكل واضح في الدخول إلى قطاع الصناعات الاستخراجية أي (الثروات الباطنية) عموماً وذلك لحساب المنافس الروسي؛ حيث خسرت أكبر مناجم الفوسفات في سوريا (السلسلة التدمرية) ،مع وجود ملامح تفاهم روسي إيراني لأن تكون إيران وجهة لتصدير الفوسفات، كما سيطرت روسيا في نهاية المطاف على معظم حقول النفط والغاز، في حين حصلت إيران فقط على جائزة ترضية في منطقة البوكمال عبر السيطرة على بعض الحقول الصغيرة، والحصول على اتفاقية رسمية للتنقيب.

كما فشلت إيران في السيطرة على ميناء طرطوس ولم تنجح محاولاتها بالحصول على استثمار ميناء اللاذقية الذي شهد مؤخراً حضوراً روسياً، في حين تحظى بنفوذ في منطقة بانياس وميناءها. مع استمرار جهودها لاستخدام سوريا ممراً نحو العالم عبر محاولات إحياء وتنفيذ مشروعين قديمين استراتيجيين هما: أنبوب "الصداقة الإسلامي" وخط سكة الحديد (شلمجة – اللاذقية)[141]. ويبدو أن معوِّقات تنفيذها خصوصاً المعارضة الأمريكية ومن خلفها "الإسرائيلية"، فهي أكبر من قدرة إيران على تجاوزها على المدى القريب والمتوسط إلا في حال دخول مثل هذه المشاريع ضمن صفقة النووي الإيراني، واستطاعة إيران تحصيل موافقة أمريكية ضمنية مقابل الموافقة على العودة إلى الالتزام بالاتفاق.

أما على صعيد المنشآت فقد حصلت إيران على حق إنشاء مصفاة نفط كبرى في حمص، وتطوير المصافي السابقة ضمن اتفاقية 2017؛ إلا أن هذه البنود لم تُنفذ كبقية بنود الاتفاقية. مع ذلك استطاعت إيران عبر أحد أذرعها المحلية "قاطرجي" الحصول على حق استثمار بناء مصفاتي نفط، ومهمة تطوير مصب النفط في طرطوس وإنشاء منظومة نقل متطورة تربط بين المحافظات، وهو ما يشي بإمكانية اعتماد إيران على وكلائها المحليين في هذا القطاع بدلاً من دخولها المباشر فيه.

بالنسبة إلى قطاع الطاقة الكهربائية فقد دخلته إيران بشكل واضح كاتفاقات وتنفيذ، الأمر الذي يُحسب نجاحاً نسبياً لها في هذا القطاع الواعد، مع التنبيه إلى أن خطتها في هذا القطاع قد تكون قريبة لتلك التي سلكتها في العراق؛

139- مالك الحافظ، افتتاح قنصلية إيرانية في مدينة حلب السورية: الأهداف والدلالات، مركز الامارات للسياسات،2021/6/15، شوهد في: 2022/1/7.

140- مصطفى محمد، قنصلية إيرانية بحلب.. مشهد اقتصادي جديد، أسياده قادة الملشيات، اقتصاد مال واعمال السوريين، 2021/10/12، شوهد في: 2022/1/7.

141- سيأتي الحديث عن هذا المشروع في معرض حديثنا عن قطاع إنتاج الخدمات.

حيث استخدمتها كإحدى أوراق الضغط. كل ذلك إلى جانب دخولها في قطاع صناعة الحديد والبناء والتشييد لأهداف متعددة، منها ما يدخل في مجال التغيير الديموغرافي ومنها ما يتعلق بتحقيق أرباح واعدة على اعتبارها تدخل في عملية إعادة الإعمار، ولضعف المنافسة الروسية فيها، بالإضافة إلى صناعة المطاحن التي تُعد قطاعاً حيوياً لدخول "الخبز" في الغذاء الأساسي للسوريين.

شكل (9) الاستثمارات الإيرانية في القطاع الصناعي

2-3- الوجود الإيراني في قطاع إنتاج الخدمات[142]: حيث للخدمات أيديولوجيا

سعت إيران منذ سنوات إلى التمدد في قطاع الخدمات؛ وذلك عبر تمويل جملة من المشاريع الخدمية في مختلف القطاعات، خاصة البتروكيميائية والسيارات، وتبلغ قيمة هذا الاستثمارات حوالي مليار دولار[143].

وقد تركزت المساعي الإيرانية في قطاع إنتاج الخدمات على ستة محاور رئيسة، هي: الاتصالات، والخدمات التعليمية، والسياحة، والقطاع المصرفي، والخدمات الصحية، والنقل.

142- يشير قطاع الخدمات إلى قطاع اقتصادي لا ينتج سلعاً ملموسة، ووفقاً لمكتب الإحصاء الأمريكي فإن قطاع الخدمات يتمثل في خدمات التخزين والنقل والاتصالات والتعليم وخدمات الإدارة العامة والأوراق المالية، ويُعد ثالث القطاعات الاقتصادية التقليدية. يُنظر: قطاع الخدمات، ميم للأعمال، الموقع الرئيسي، بلا تاريخ نشر، شوهد في: 2022//1/1.

143- أميرة العبيدي، مرجع سابق.

2-3-1- الخطوات الإيرانية في قطاع الاتصالات:

في عام 2017 استطاعت إيران أن تحصل على اتفاق يمنحها رخصة تشغيل الهاتف المحمول الثالث في سوريا، على أن يبلغ حجم الاستثمار في المشغّل الجديد نحو 300 مليون دولار، بحيث تكون حصة الجانب السوري 20% في مقابل 80% لشركة إيرانية، وقد انخرطت منذ ذلك الحين شركة "MCI" الإيرانية بمفاوضات للتنفيذ، لكن رغم مرور عدة سنوات لم يتم تطبيق الاتفاق ومنح الرخصة للشركة وسط أنباء عن انسحاب الأخيرة[144].

ومنذ عام 2019 أُعيد طرح ملف مشغّل الاتصالات الثالث في سوريا على الطاولة؛ لكن وسط أنباء عن نوايا أسماء الأسد ومن خلفها الروس بالسيطرة على هذا المشغّل كبديل عن الإيرانيين، في ظل تأسيس شركة "وفا تيليكوم" المساهمة المغفلة التي يُشار إلى أن مالكها الحقيقي هو يسار إبراهيم المقرب من أسماء الأسد[145].

غير أن المؤسسة العامة للاتصالات التابعة لنظام الأسد نفت حصول المشغّل الثالث للاتصالات في سوريا على الترخيص النهائي[146]، لتأتي مؤخراً مؤشرات جديدة على توجه الروس للتمدد في قطاع الاتصالات[147].

يبدو أن حساسية قطاع الاتصالات وارتباطه المباشر في مجال التحكم الأمني داخل سوريا دفع الروس لمزاحمة إيران وحرمانها من فرصة الحصول على رخصة المشغل الثالث؛ إضافة إلى وجود معارضة أمريكية لمثل هذا الوجود[148].

2-3-2- الخطوات الإيرانية في مجال خدمات التعليم:

عملت إيران من قبل الثورة للدخول إلى قطاع التربية والتعليم في سوريا، ثم ضاعفت جهودها بعد الثورة، وقد استخدمت في هذا المجال عدة أدوات، منها: نشر اللغة الفارسية، واختراق الجامعات السورية واستقطاب كوادرها، وافتتاح جامعات إيرانية، والسيطرة على المدارس، وتغيير المناهج وإدراج اللغة الفارسية ومعسكرات الكشافة[149].

144- عدنان عبد الرزاق، مفاوضات مع إيران على مشغل خلوي ثالث في سورية، العربي الجديد، 2021/6/1، شوهد في: 2022/1/1.

145- أدهم قضيماتي، قطاع الاتصالات في سوريا بين خروج الإيرانيين وهيمنة الروس، الحل، 2021/12/9، شوهد في: 2022/1/3.

146- يُنظر: أصلان إسماعيل، مدير الاتصالات في الحكومة السورية يوضح قرار منح ترخيص مشغل ثالث لشركات الخليوي، إيران واير بالعربي، 2021/6/1، شوهد في: 2022/1/1، وقرار بالتأسيس.. المشغل الثالث للاتصالات في سوريا لم يحصل على الترخيص بعد، عنب بلدي، 2021/5/31، شوهد في: 2022/1/1

147- زار وفد روسي دمشق ضم ممثلين عن شركات مختصة في قطاع الاتصالات والتقانة. يُنظر: قضيماتي، مرجع سابق.

148- هذه المعارضة الأمريكية حرمت على ما يبدو إيران حتى الآن من دخول قطاع الاتصالات الخليوية داخل العراق، والذي وجهت له بعض ميليشيات الحشد الشعبي المدعومة من إيران اتهامات مباشرة في المساهمة في اغتيال قاسم سليماني و"أبو مهدي المهندس" مطلع عام 2020.

يُنظر: وليد الخزرجي، صراع على شركات الهاتف النقال في العراق.. ماذا وراءه؟، عربي 21، 2020/12/22، شوهد في: 2022/29/1.

149- للتوسع في دراسة التغلغل الثقافي والتعليمي الإيراني في سوريا يُنظر: جمول وقربي، الورقة التحليلية "التغلغل الثقافي الإيراني في سوريا (2): الأدوات التعليمية والاجتماعية"، مرجع سابق.

علماً أن إدراجنا قطاع التعليم هنا هو من باب التنبيه إلى بعده الاقتصادي الذي يُعد هامشياً بالنسبة لإيران إذا ما قُورن بأهدافها الأيديولوجية والتربوية والتعليمية.

وقد جاءت الخطوة الأبرز في التغلغل الإيراني في الخدمات التعليمية مع عام 2019، حين وقّعت حكومة نظام الأسد ما أسمتها اتفاقية "تعاون تربوي" مع إيران لتشمل هذه الاتفاقية تأهيل المدارس، والتعاون في مجال طباعة الكتب، وضبط الامتحانات، ودعم التعليم المهني والتقني[150]. ولم تكن هذه الاتفاقية هي الأخيرة؛ فما بين عامي 2019 و2020 وصل عدد الاتفاقيات ومذكرات التعاون بين وزارتَي التربية والتعليم العالي التابعتين لنظام الأسد والإيرانية إلى ما يقارب الـ 12 اتفاقية ومذكرة [151]. وتشهد الفترة الأخيرة نشاطاً كبيراً في مجال الاتفاقيات بين الجامعات والمراكز الإيرانية وكل من جامعة دمشق وحمص، ومؤخراً حلب من خلال زيارات متكررة بينهم[152].

3-3-2الخطوات الإيرانية في قطاع السياحة:

تُعد سورية مقصداً سياحياً مهماً؛ إذ إنها موطن لمجموعة من المعالم السياحية المتميزة لحضارات متعاقبة، لذلك شكّل قطاع السياحة جزءاً رئيساً من الاقتصاد السوري، حيث يمثل 14.4%من الناتج المحلي الإجمالي للدولة. وقد تضرر القطاع بشدة خلال السنوات الماضية نتيجة تعرض الكثير من المواقع للدمار الكلي أو الجزئي أو عمليات النهب، كما أن المخاطر المختلفة أدت لاعتبار سورية بلداً غير آمن، وهو ما أدى لانخفاض عائدات السياحة من حوالي 577 مليون دولار عام 2010 إلى ما يقارب 33 مليون دولار عام 2015 [153].

لكن على الرغم من هذه الظروف التي تجعل الاستثمار السياحي غير ذي جدوى لعدم توافد السياح أساساً كانت طهران نشيطة في القطاع عبر تكثيف استثماراتها في المزارات الشيعية في عدة مناطق سورية[154]، وقد جاءت تحركات إيران في هذا القطاع من خلال محورَين أساسيَين هما: السياحة الدينية، والاستثمار في المواقع السياحية المتعددة.

أ- على صعيد السياحة الدينية:

من الناحية التاريخية كان توافد الشيعة إلىسوريا بصفة الزيارات الدينية على الأغلب، وبلغ عدد الزائرين من شيعة إيران مليون زائر عام 2011[155]، أما بعد عام 2011 فيصعب تحديد إحصائيات دقيقة لعدد الزوار الإيرانيين بعد حادثة أسر 48 إيرانياً جلُّهم من العسكريين على أيدي مجموعة من ثوار الغوطة الشرقية في عام 2012، حيث توقفت السياحة الدينية الإيرانية إلى سوريا بشكل كلي لعدة سنوات بقرار من المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، ليعود النشاط مجدداً منذ عام 2015؛ حين وقّعت وزارة السياحة التابعة لنظام الأسد مذكرة تفاهم مع

150- أحمد زكريا، إيران تستولي على قطاع التعليم في سوريا.. ومصادر: هذا أخطر ما مر على سوريا، SY24، 2020/2/4، شوهد في: 2022/1/1،

151-عالية منصور، الاحتلالات الإيرانية في سوريا، المجلة، 2021/12/24، شوهد في: 2022/1/1.

152- توغل علمي» إيراني جديد في الجامعات الحكومية السورية، الشرق الأوسط، 2021/12/16 م .رقم العدد [15724]، شوهد في: 2022/1/1.

153- The matic Report: Government of Syria Responses to The Financial Crisis, 7May 2020, p1-2

154- Sinan Hatahet, Russia and Iran: Economic Influence in Syria, Middle East and North Africa Programme March 2019.

155- كان عدد الوافدين من إيران إلى سوريا سنة 1978، أي: في مرحلة نظام الشاه نحو 27000 زائر، وبعد خمس سنوات أي: بعد تأسيس نظام الخميني عام 1979 بلغ العدد 202000زائر، فتضاعف العدد نحو تسع مرات.

يُنظر: جمول وقربي، التقرير التحليلي "التغلغل الثقافي الإيراني في سوريا (1): الأدوات الدينية"، مرجع سابق. حسام السعد وطلال المصطفى، محددات الوجود الإيراني في سوريا، مركز حرمون،2018/3/12، ص13، شوهد في: 2022/1/3 ،

منظمة الحج والعمرة الإيرانية لزيادة أعداد السائحين[156]. وفي عام 2017 أعلنت وزارة السياحة التابعة لنظام الأسد أن عائدات السياحة الدينية قد ارتفعت بمعدل ثلاثة أضعاف عن العام السابق، وبلغ عدد السيّاح 117 ألف سائح، مع وضع أهداف لاستقبال مليون سائح ديني، وإعلان استثمارات فندقية في منطقة السيدة زينب[157].

في عام 2019 كانت أول قافلة رسمية مرخصة من منظمة الحج والزيارة الإيرانية التي أعلنت حينها أن استئناف الزيارات الدينية إلى سوريا سيكون محدوداً بـ 7200 شخص سنوياً[158].

تعطلت هذه الرحلات الرسمية لاحقاً بسبب مخاطر وباء كوفيد-19 وصولاً لأواخر عام 2021؛ إذ تم الإعلان عن توقيع مذكرة تفاهم بشأن استئناف رحلات السياحة الدينية بين الطرفين في تشرين الثاني 2021 بهدف إرسال 100 ألف سائح[159]، وقد تبع هذا الإعلان أنباء عن إعداد خطة أمنية جديدة تقضي بانتشار مكثف للمليشيات الإيرانية على محاور طريق دمشق دير الزور-دمشق الرقة، والقيام بدوريات لتأمين سلامة قوافل السّيّاح[160].

ب- على صعيد الاستثمار في المواقع السياحية:

يرتبط هذا الاستثمار ارتباطاً مباشراً بسوق العقارات؛ لذا يشكّل الاستحواذ على الأراضي والعقارات أحد المكونات الرئيسة لاستراتيجية إيران، والتي اعتمدت في الغالب على السوريين وسطاء في هذه العملية، أو اعتمدت على جمعيات سورية مثل "الجعفري" و"لجنة إعمار العتبات المقدسة"، للتوسع والاستحواذ على أراضٍ جديدة في "الأماكن المقدسة" أو بالقرب منها حول دمشق ودير الزور وحلب[161].

أما في المواقع الأثرية السورية فقامت إيران باتباع سياسة النهب الممنهج عبر المليشيات؛ إذ قام الحرس الثوري باستخراج كميات كبيرة من الآثار من مدينة تدمر في البادية السورية[162]، كما استحوذت مليشيات إيرانية على مواقع أثرية واستخدمتها مقرّات ومستودعات سلاح خاصة في البادية السورية.[163]

كذلك قامت مليشيات إيرانية أخرى بسرقة آثار المنطقة الجنوبية، حيث يتم التنقيب بشكل مستمر عن طريق خبراء من خارج سوريا وبحمايةٍ وتأمينٍ كاملٍ من قوات الفرقة الرابعة، وقد تم كشف أكثر من ستة عشر موقعاً في

156- ضياء قدور، السياحة الدينية.. سلاح إيراني لمد النفوذ في سوريا ودعاية داخلية، تلفزيون سوريا، 2021/11/17، شوهد في: 2022/1/3

157- عائدات السياحة الدينية في سوريا إلى ارتفاع، عنب بلدي، 2017/11/29، شوهد في: 2022/1/3.

158- قدور، عائدات السياحة الدينية، مرجع سابق.

159- آلاء محمد، السياحة بوابة إيران لتوسيع نفوذها بدمشق، الحل، 2022/1/2، شوهد في: 2022/1/3.

160- جمول وقربي، التقرير التحليلي "التغلغل الثقافي الإيراني في سوريا (1): الأدوات الدينية"، مرجع سابق. ص15، لحماية "الحجاج الشيعة".. وصول تعزيزات من ميليشيات إيران لريفي الرقة ودير الزور، الخابور، 2022/1/4.

161- Sinan Hatahet, Russia and Iran: Economic Influence in Syria, Middle East and North Africa Programme March 2019 .

162- عدنان أحمد، إيران تعرض المساعدة في ترميم آثار سورية واتهامات لميليشياتها بنهبه، العربي الجديد .2021/10/ 3 ،

163- يتجاوز عدد المواقع الأثرية في سوريا 4500، تحتوي على حوالي أربعين حضارة بشرية، من إبيلا وأوغاريت وماري والآرامية والفينيقية والأكادية والكلدانية والبيزنطية والرومانية والعربية. وفي وقت سابق أدرجت منظمة اليونسكو ستة مواقع أثرية سورية على قائمة التراث العالمي. يُنظر: المرجع السابق.

محافظة درعا فقط[164]، كما تشارك منظمات إيرانية في نهب الآثار السورية، ومنها "منظمة التراث الثقافي" التي تنشط في أحياء مدينة حلب القديمة، ومنظمة "خلاني الثقافية" التي تقوم بإدارة عمليات البحث في مدينة الرصافة وتقوم بنقل الآثار إلى إيران[165].

ولم تكتفِ إيران بسياسة نهب الآثار؛ إذ تُظهر التصريحات الإيرانية وجود مخطط للتوسع الإيراني في القطاع عبر بوابة ترميم المواقع الأثرية أو المنشآت السياحية أو الاستثمار في منشآت جديدة[166]، ويبدو أن أحد أسباب هذه الرغبة الإيرانية هو منافسة الروس الذين أعلنوا مسبقاً عن اهتمامهم في المواقع الأثرية السورية، وطالبوا المجتمع الدولي -وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)- بتمويل إعادة ترميم المواقع الأثرية في مساعٍ ذات أهداف اقتصادية وسياسية وثقافية متعددة[167].

بشكل عام استخدمت إيران القطاع السياحي كأحد الأدوات الناعمة التي تهدف من خلالها إلى تشويهه الوجه الثقافي والديني لسوريا بصورة أساسية، أكثر من كونها لتحصيل مكاسب اقتصادية.

شكل (10) الاستثمارات الإيرانية في القطاع السياحي

164- ميلشيات إيران تنهب ارث درعا التاريخي! موقع سوريا 24، 2019/4/30، شوهد في: 2022/1/3.

165- غداف راجح، روسيا تنهب الحاضر والمستقبل وإيران تنش تاريخ سوريا وآثارها، أورينت نت، 2021/10/3.

166- إيران تتطلع لنهب الآثار السورية تحت مزاعم "إعادة الترميم"، زمان الوصل، 2021/10/3، شوهد في: 2022/1/3.

167- إيران تزاحم روسيا وتعلن استعدادها لإعادة ترميم آثار سوريا، تلفزيون سوريا، 2021/10/3، شوهد في: 2022/1/3.

2-3-4- الخطوات الإيرانية في القطاع المصرفي:

منذ بداية الثورة السورية -كما أشرنا في أكثر من موضع- دعمت إيران المؤسسات المالية السورية من أجل سدّ العجز الحاصل في الميزانية تجنباً لتوقفها عن العمل؛ فقد فتحت إيران خطاً ائتمانياً لدمشق في هذا الإطار، ومنحتها العديد من القروض المالية المعلنة خلال السنوات الماضية آخرها كان عبر توقيع اتفاقية في دمشق بتاريخ 17/ 6/ 2020 المعدلة لاتفاقية خط التسهيل الائتماني، والمبرمة بين المصرف التجاري السوري وبنك تنمية الصادرات الإيراني، وذلك على الرغم من وجود العقوبات الاقتصادية على إيران[168] .

تشكل القيود المصرفية الناجمة عن العقوبات الأمريكية على كل من طهران ودمشق عقبة كبيرة تقف أمام تطوير العمل المصرفي بين الطرفين؛ ولذلك فقد بحث الجانبان عن حلول لتجاوز هذه العقوبات، وفي هذا السياق تم التطرق إلى مسألة إنشاء البنوك المشتركة بين البلدين، كما تم توقيع اتفاقيات تعاون مصرفي بين البنكَين المركزيَين في عام 2019[169]، كما تم الاتفاق نظرياً أيضاً على حذف الدولار الأمريكي من تعاملاتهما والقيام بالتجارة بالعملات المحلية، إلى جانب إنشاء لجنة مصرفية مشتركة للعمل على تطبيق الاتفاقيات[170]، وإطلاق نظام "سويفت" محلي للاتصال بين المصارف الإيرانية والسورية لمواجهة الحظر المفروض[171]؛ غير أن هذه الاتفاقيات بقيت نظرية ولم تدخل حيز التنفيذ.

تهدف إيران من خلال السعي لامتلاك هذه الأدوات داخل القطاع المصرفي السوري إلى إدارة الأموال الإيرانية في سوريا من خلال ضخّ السيولة عبر التحويل بعيداً عن شركات الحوالات، ونوعاً ما عن البنك المركزي السوري[172]، والالتفاف على العقوبات الأمريكية، والانخراط في القطاع المصرفي السوري والاطلاع على ما لديه من علاقات بالمصارف في الدول العربية؛ لممارسة تمدده الاقتصادي كقاعدة لنقل أموال إيران إلى لبنان وإلى بلدان أخرى، إلى جانب تذليل العقبات المصرفية التي تعترض مجمل الأنشطة الاقتصادية الإيرانية في سوريا كالتبادل التجاري والاستثمارات الصناعية، بما يمكّنها من استكمال بناء الكيان الاقتصادي المتكامل في سوريا[173].

2-3-5- الخطوات الإيرانية في قطاع الصحة:

اتصف القطاع الصحيّ في سورية قبل عام 2011 بتراجع إسهام القطاع العام وتنامي إسهام القطاع الخاص، بما يشير لعملية خصخصة تدريجية غير معلنة للقطاع الصحي[174]. أما على صعيد الأمن الدوائي فتشير الأرقام إلى

168- نظام الأسد يتورط في قرض جديد من إيران.. تعرّف على التفاصيل، زمان الوصل، 2020/12/1، شوهد في: 2022/1/3.

169 -اتفاق إيراني سوري لإنشاء بنك مشترك واستخدام العملات الوطنية، العربية CNN، 2019/1/30، شوهد في: 2022/1/3.

170- سورية وإيران تتفقان على تأسيس لجنة مصرفية مشتركة لمتابعة تنفيذ الاتفاقات البنكية، وكالة سانا، 2019/9/2.

171- للتحويلات المالية... إطلاق "سويفت" محلي بين المصارف الإيرانية والسورية، سبوتينك بالعربي، 2020/12/26.

172- ضياء عودة، "حركة غير بريئة".. ماذا تريد إيران من البنك المشترك في سوريا؟، الحرة، 2021/12/6، شوهد في: 2022/1/3.

173- مصعب المجبل، تسيطر بالفعل على الدولة.. لماذا تنشئ إيران مصرفا مشتركا مع النظام السوري؟ صحيفة الاستقلال، 2021/12/7، شوهد في: 2022/1/3.

174- القطاع الصحي في سورية، شاهداً على التنمية والحرب، مرجع سابق، ص 9.

وجود نحو 70 معملاً مطلع عام 2011، تغطي منتجاتها ما نسبته 93% من احتياجات السوق المحلية البالغ حجمها آنذاك وفق تقديرات رسمية نحو 400 مليون دولار[175].

خلال سنوات الثورة السورية تعرض القطاع الصحي لأضرار كبيرة في كل من البنى التحتية والموارد البشرية، ويعود ذلك لأسباب عديدة في مقدمتها انتهاكات نظام الأسد وحلفائه[176]، وقد بلغ حجم العجز في تقديم الخدمات الصحية الحكومية مستويات صادمة[177]، والأمر ذاته ينطبق على قطاع إنتاج الأدوية الذي انخفضت فيه القدرة على تلبية الاحتياج المحلي لتصل إلى 30% فقط[178] .

أنشأت إيران ما لا يقل عن 38 منظمة "إنسانية" عاملة في مختلف المناطق السورية تقدّم خدمات طبية إلى جانب أنشطتها الأخرى، كخطوة لتمويل مشاريع طبية من قبل المؤسسات الدولية والأمم المتحدة[179]. كذلك تنشط جمعيات إيرانية ،خاصة في المناطق الحدودية مع العراق أو في دمشق، في تقديم خدمات طبية إلى المليشيات وعوائلها وعناصر من الشبيحة وبعض السكان بغية خدمة مشروع التشييع والتجنيد[180].

ويبدو أن اهتمام إيران بالجانب الطبي في سوريا قد يكون على صلة بكونها تحولت لواجهة عالمية لزراعة وتجارة الأعضاء، وهو يطرح تساؤلاً كبيراً عن مصادر هذه الأعضاء، لاسيما وأن إيران أصبحت الدولة الوحيدة في العالم التي تسمح بتجارة الأعضاء البشرية، كما كشفت تحقيقات صحفية عن دور تجارة إيرانية بالأعضاء من سوريا[181].

وتظهر التطورات الأخيرة في الواقع السوري زيادة كبيرة في انتشار الإعلانات في الطرق العامة في مناطق سيطرة

175- عدنان عبد الرزاق، سوريا تخريب صناعة الأدوية والمنشآت الصحية، العربي الجديد، 2021/2/17، شوهد في: 2022/2/5.

176- يُنظر: عقد من الحرب في سوريا: احتياجات الملايين تغيّرت لكن لم تختف، أطباء بلا حدود، 2021/3/4، شوهد في: 2022/1/21. ولجنة دولية تدين نظام الأسد في أشنع جرائمه: قصف المستشفيات وقتل الأطباء والمرضى، أورينت نت، 2021/3/3، شوهد في: 2022/1/21.

177- على سبيل المثال قال وزير الصحة نزار يازجي في عام 2019 من داخل إحدى جلسات برلمان النظام: إن الحكومة عاجزة عن استلام مستشفى (صالح حيدر) في مدينة سلحب بريف حماه، لعدم وجود كادر بشري، ولعدم وجود أموال كافية للتشغيل، وهو مستشفى أُنشئ بأموال التبرعات.

يُنظر: عهد فاضل، فيديو مسرّب لوزير سوري يصدم أنصار الأسد، العربية، 2019/10/6، شوهد في: 2022/1/21، والصحة العالمية: أكثر من 12 مليون سوري بحاجة للمساعدة الصحيةDW ، بالعربي، 2022/1/6، شوهد في: 2022/1/21.

كما يظهر واقع الخدمات الصحية في بعض المحافظات مستوى الانهيار؛ ففي السويداء 50% من المستشفيات والمراكز الصحية في المحافظة لا تعمل، كما أن 75% من العاملين في قطاع الصحة، بما فيهم المتخصصون من أطباء تخدير وجراحين وغيرهم قد غادروا البلاد"..

يُنظر: القطاع الصحي في السويداء على وشك الانهيار وحكومة النظام غائبة، تلفزيون سوريا، 2021/9/28، شوهد في: 2022/1/21.. لليوم الرابع.. مشفى التوليد الجامعي بدمشق يغلق أبوابه بوجه المرضى، تلفزيون سوريا، 2022/1/9، شوهد في: 2022/1/21.

178- مصطفى أبو شمس، الدواء السوري يتلاشى، الجمهورية، 2020/6/11، شوهد في: 2022/2/5.

179 - Mohammed Hardan. Iran expands economic reach into oil-rich region of Syria, al monitor, December 21, 2021.

180- مثل: جمعيات الإمام الكاظم للتنمية، ومؤسسة الإمام المختار، والفرات للسلام، ينظر:

Mohammed Hardan, Op. Cit.

181- صرّح وزير الصحة الإيراني عام 2017 أن إيران تقوم سنوياً بـ3450 عملية لزرع الكبد، و1040 للنخاع، و47 ارتباطاً، و18 عملية زرع للخلايا الجذعية.

يُنظر: إيران الأولى في تجارة الأعضاء.. ما دور داعش في هذا؟ العين الإخبارية، 2017/4/21، شوهد في: 2022/1/21.

النظام - ولاسيما العاصمة دمشق- التي تبحث عن متبرعين بالأعضاء البشرية، أو تقدم عروضا للبيع؛ مما يعطي مؤشراً على حجم هذه الظاهرة [182].

على الصعيد الدوائي انتشرت الأدوية الإيرانية بكثافة في الأسواق نتيجة توجه نظام الأسد لاستيرادها من إيران؛ بسبب انخفاض أسعارها على الرغم من أنها تُعد غير آمنة ولا تخضع للتحليلات المطلوبة، كما أنها ذات سمعة سيئة عالمياً؛ حيث أُوقف استيرادها وسُحبت من الأسواق في فنزويلا والمكسيك، وتعاني منها السوق اللبنانية[183]، ومع ذلك فثمّة إصرار إيراني على ما يبدو لإغراق السوق السورية بها، بل -وكما أشرنا عندما تحدثنا عن قطاع السلع- هناك توجه إيراني لإنشاء مصنع للأدوية في سوريا، ولعل ذلك يعود إلى جاذبية الاستثمار الدوائي في سوريا؛ إذ يُعد مجالاً مربحاً وبوابة للسيطرة على الخدمات الطبية[184].

2-3-6- الخطوات الإيرانية في قطاع النقل:

تتمثل أبرز المشاريع الإيرانية في قطاع النقل عبر مشروع استراتيجي قديم هو خط سكة "شلمجه- اللاذقية"، والذي بدأ التخطيط له منذ عام 2010 م، ويتضمن من حيث النتيجة ربط "ميناء الإمام الخميني" الواقع على الجانب الإيراني من مياه الخليج العربي مع ميناء اللاذقية السوري على البحر الأبيض المتوسط، لكن الإعلان الرسمي عن المشروع لم يأتِ حتى آب عام 2018، حين أُعلن عن البدء بتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع ربط ميناء "الإمام الخميني" في الخليج بمدينة "خرمشهر" جنوب غربي البلاد من خلال خطوط حديدية، على أساس أن يتم اتصاله بخطوط "الشلامجة (الإيرانية)- البصرة [185]."

استمرت المفاوضات الإيرانية العراقية حول التنفيذ الفعلي للمشروع حتى الشهر الخامس من عام 2021، من دون استجابة فعلية له من العراق الذي أشار بعض مسؤوليه إلى أنه لم يتم البت به حتى اللحظة؛ لأسباب تتعلق بوضع العراق الاقتصادي، ووجود ضغوط أمريكية تحول دون تنفيذه[186].

هذا الحماس الإيراني للمشروع يصطدم حتى الآن بعقبات أمريكية على ما يبدو؛ إذ ترى واشنطن أن الطرق البرية أو السكك ستكون ممراً للاستخدام العسكري وتقوية النفوذ الإيراني في كل من سورية ولبنان، وهو موقف يتطابق مع المواقف "الإسرائيلية" المعلنة[187].

182- فؤاد عزام، انتشار تجارة الأعضاء البشرية في سوريا.. ما دور المافيات؟ 2020/10/23، شوهد في: 2022/1/21.

183- غداف راجح، دواء إيران يغزو مناطق أسد.. خبراء: آلية التصنيع تجعل بعضه قاتلاً، أورينت نت، 2021/9/6، شوهد في: 2022/1/21.

184- الإيرانيون يقتحمون سوق الأدوية في سورية، العربي الجديد، 2019/8/23، شوهد في: 2022/1/21.

185- مشروع سكك حديد يربط إيران باللاذقية عبر العراق، العربي الجديد، 3 يوليو 2019، شوهد في: 2022/1/7.

186- مشروع الربط السككي الإيراني مع العراق: أبعاده، وتداعياته الجيوسياسية والاقتصادية، مركز الإمارات للسياسيات، 2021/8/11، شوهد في: 2022/1/7.

187- (تنظر "إسرائيل" إلى إيران كونها منافساً إقليمياً يزاحم النفوذ "الإسرائيلي" الإقليمي في منطقة حيوية لـ "إسرائيل"، ويشكّل خطراً على أمنها).
=

شكل (11) مشروع الربط السككي المخطط له بين إيران والعراق وسوريا ولبنان[188]

يبدو من خلال المساعي الإيرانية المستمرة أن الحلم الإيراني في ربط دول "الهلال الشيعي" يسير بخطوات متثاقلة للتنفيذ على أرض الواقع، خاصة الطرق البرية؛ نتيجة الظروف السياسية المحيطة بالمنطقة التي تأتي في مقدمتها المعارضة الأمريكية الروسية لتوسع النفوذ الإيراني باتجاه سوريا، وضعف الاستقرار الأمني في المنطقة، ووجود مشاريع إقليمية تعاكس الأهداف الإيرانية بالتفرد بالسيطرة على العراق وسوريا، كـ "مشروع الشام الجديد"[189] الذي يهدف من حيث النتيجة لربط دول عربية مع بعضها البعض، أو خطط الربط السككي التركية بين إسطنبول والبصرة[190].

في المقابل تبرز بعض العوامل التي تدعم الأحلام الإيرانية، ومن أهمها: المشروع الصيني المسمى "الحزام والطريق" أو "طريق الحرير الجديد"؛ فهو يظهر حالياً كفرصة تدعم الطموحات الإيرانية في تنفيذ مشاريعها، بحيث تصبح خطوطها جزءاً من خطوط أكبر على مستوى عالمي، تتموضع فيها إيران على المسار الصيني في توجُّه مهم للتخلص

للتوسع في التناقض الايراني الإسرائيلي، يراجع: محمد سالم وعلي فياض، تفاعلات العلاقات الإيرانية الأمريكية وتأثيراتها على الملف السوري ،مركز الحوار السوري، وحدة تحليل السياسيات، 2021/12/22.

188- مشروع الربط السككي الإيراني مع العراق، مرجع سابق.

189- مشروع "الشام الجديد": هو تحالف أمني اقتصادي بين الأردن والعراق ومصر، أبرز ملامحه هو تزويد العراق لمصر والأردن بالنفط، مقابل مشاركة الشركات المصرية والأردنية في عملية إعادة إعمار العراق وتزويد العراق بالكهرباء، إضافة إلى استفادة مصر من فائض قدرات التكرير لديها، لتكرير النفط العراقي وتصديره إلى أوروبا، وستلعب الأردن دور الممر في معظم هذه المشروعات، وتعود جذور المشروع لدراسة أعدها البنك الدولي عام 2014، وتشتمل أيضا على دول سوريا وتركيا والأراضي الفلسطينية.

يُنظر: طارق ديلواني، مشروع الشام الجديد يهدد نفوذ إيران، انديبندينت عربية، 2021/9/21، شوهد في: 2022/2/5. وعالية منصور، الشام الجديد مشروع تكامل أم باب جديد للهيمنة، 2021/9/2، شوهد في: 2022/2/5.

190- مشروع الربط السككي الإيراني مع العراق، مرجع سابق.

من سياسة العقوبات الأمريكية المفروضة عليها، فضلاً عن خلق أرضية استراتيجية للصين لمزاحمة الولايات المتحدة في المنطقة؛ لذلك يُرجح أن يكون إحياء المشروع مرتبطاً باتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الصين وإيران[191].

يُضاف إلى هذا العامل الخارجي المتمثل في المشروع الصيني العالمي عامل محلي داعم للأحلام الإيرانية، وذلك عبر المليشيات الإيرانية في كل من العراق وسوريا، والتي تمتلك قدرة الضغط على السلطات الرسمية فيها لتنفيذ المشروع، وهو ما ظهر فعلياً بشكل واضح في العراق حالياً، من خلال ما تمارسه الكتل السياسية الموالية للمليشيات الإيرانية من ضغوط على حكومة الكاظمي من أجل تمرير مشروع السكك الحديدية وإنهاء المتطلبات القانونية لذلك.

كما يمكن أن تسهم هذه المليشيات في حماية المشروع أثناء تنفيذه على الأرض وبعده، بحكم انتشارها الكثيف في مناطق عديدة من العراق وسوريا؛ غير أن ذلك لا ينفي وجود تحديات أمام تنفيذ هذا المشروع بحكم مروره في مناطق واسعة داخل سوريا لا تمثل عمقاً ديموغرافياً للمشروع الإيراني، كما هو الحال في أرياف دير الزور وحمص، فضلاً عن مرور المشروع بالقرب من قاعدة التنف التابعة للتحالف الدولي، والتي يمكن استثمارها لاحقاً لعرقلته.

وفي ختام قسم قطاع الخدمات يمكن القول: لم تنجح المساعي الإيرانية في دخول قطاع الاتصالات السورية على الرغم من حصولها على اتفاق يمنحها رخصة تشغيل المشغّل الثالث منذ عام 2017، ويبدو أن الروس ووكلاءهم السوريين أقرب لأخذ هذه الرخصة في ضوء المؤشرات التي ظهرت مؤخراً.

أما في المجال التعليمي فيبدو أن الأهداف الرئيسة لإيران ذات بعد ثقافي أيديولوجي أكثر منه اقتصادي. وأما في قطاع السياحة فثمّة تركيز من الإيرانيين على السياحة الدينية والاستثمار في المواقع السياحية، إذ تهدف إلى التلاعب بالهوية الثقافية والدينية السورية، وتأمين مصدر تمويل لها ولميليشياتها؛ سواء بطريقة قانونية عبر إنشاء شركات لترميم المواقع الأثرية، أو بطريقة غير قانونية عبر النهب الممنهج للآثار السورية.

كذلك قامت إيران بإبرام الكثير من الاتفاقيات التي تتضمن خطوط ائتمان لنظام الأسد بغية دعم استمراره، كما سعت إيران لإنشاء بنك مشترك من دون الوصول إلى تفعيله حتى تاريخه، إلا أن أنه لا يتوقع حتى في ظل هذا السعي الإيراني النجاح في توظيف القطاع المصرفي في سوريا لمصلحتها، في ظل العقوبات الغربية التي تشمل كلا النظامَين.

أما في جانب القطاع الصحي فقد ركزت إيران على الجانب الدوائي من خلال السعي لإغراق السوق بالمنتجات الإيرانية، كما عمدت إلى تقديم خدمات طبية من خلال جمعيات مدنية سعياً لكسب الحاضنة الشعبية وأموال الدعم الأممية، بالإضافة إلى وجود مؤشرات على انتهاكاتها في مجال تجارة الأعضاء.

191- من المستفيد من مشروع الربط السككي بين إيران والعراق وسوريا؟، إيران إنسايدر، 2021/10/22، شوهد في: 2022/1/7.

أما في مجال النقل، فيبدو أن الأحلام الإيرانية بالوصول إلى موطئ قدم على المتوسط، وربط عواصم دول "الهلال الشيعي" هي المحرك الأساس لها في هذا القطاع، غير أن الاعتراضات الدولية والدولية حول تحقيق هذا الهدف، فيما يبدو، قد شكلت وتشكل العائق الأبرز في تحقيق هذا الحلم الإيراني.

2-4-التبادل التجاري بين نظام الأسد و إيران بعد عام 2011: الرجحان لصالح إيران

بلغ حجم التبادل التجاري بين إيران وسوريا مستوى قياسياً في عام 2010 بمبلغ 545 مليون دولار، منها حوالي 516 مليون دولار قيمة صادرات إيران إلى سورية و29 مليون دولار المتبقية قيمة واردات إيران، ولكن نتيجة اندلاع الثورة السورية وتوسعها في جزء كبير من الأراضي السورية انخفض حجم هذا التبادل؛ إذ بلغت قيمة الصادرات الإيرانية 1,3 مليار دولار من عام 2011 وحتى 2017 مقابل نحو 91 مليون دولار قيمة صادرات سوريا[192].

2-4-1- صادرات إيران إلى سوريا:

بشكل عام تُعد التجهيزات الصناعية والخدمات الفنية والهندسية وقطع الغيار للتجهيزات الصناعية والمواد الكيمياوية وغيرها من المواد الأخرى أهم الصادرات الإيرانية إلى سوريا؛ ففي عام 2018 صدّرت إيران ما قيمته 156 مليون دولار إلى سوريا، وكانت المنتجات الرئيسة التي صدّرتها إيران إلى سوريا هي: أنابيب الحديد (59.3 مليون دولار) والأدوية المعبأة (13.2 مليون دولار) والصمامات (11.5 مليون دولار)[193].

2-4-2- صادرات سوريا إلى إيران:

يُعد كل من القطن والألبسة والصناعات النسيجية والزيتون وزيت الزيتون والمحاصيل الزراعية والفواكه والمواد الكيمياوية من أهم الصادرات السورية إلى إيران[194]؛ ففي عام 2018 صدّرت سوريا 6.31 مليون دولار إلى إيران، وكانت المنتجات الرئيسة التي صدّرتها سوريا إلى إيران هي: زيت الزيتون النقي (3.7 مليون دولار)، وفوسفات الكالسيوم (2.42 مليون دولار)، والعطور (138 ألف دولار).

192- تامر بدوي، مرجع سابق.

193- أميرة العبيدي، العلاقات السوية الإيرانية في عهد بشار الأسد، مرجع سابق.

194- أميرة العبيدي، العلاقات السوية الإيرانية في عهد بشار الأسد، مرجع سابق.

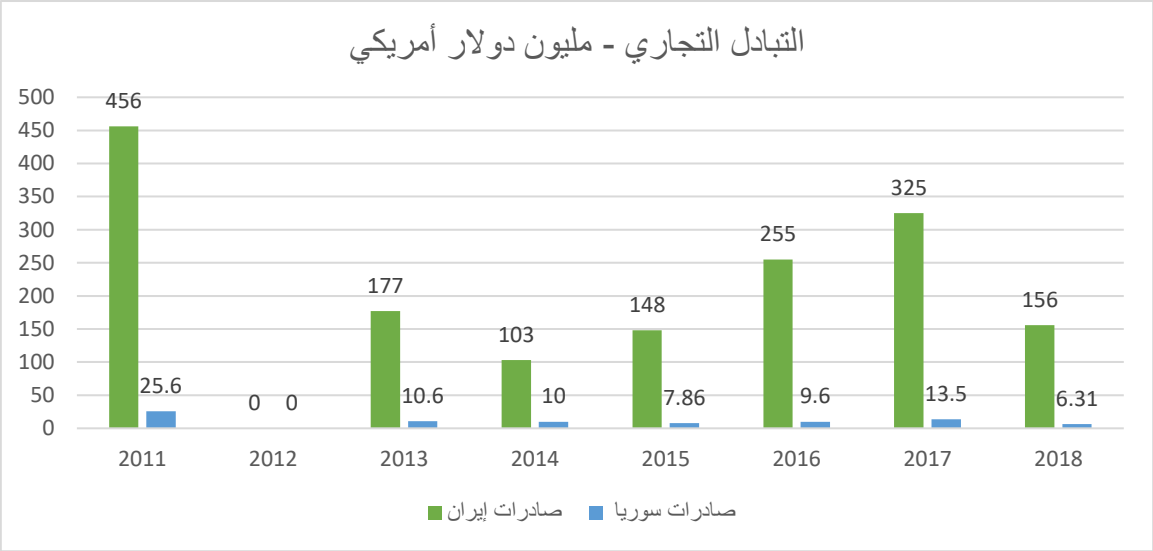

شكل (12): التبادل التجاري بين سوريا وإيران بين عامي 2011 و2018 [195].

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق ضعف حجم التبادل التجاري بشكل عام بين البلدَين على الرغم من قوة العلاقات السياسية، إلى جانب اختلال كبير في ميزان التبادل التجاري لصالح إيران؛ إذ هيمنت الصادرات الإيرانية إلى سوريا على التعاملات التجارية بين البلدين، حتى مع استمرار نمو الصادرات السورية إلى إيران منذ بداية الألفية الثانية؛ وذلك مع شروع نظام الأسد في تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي[196] .

ونتيجة لهذا الانخفاض في أرقام التبادل التجاري تم اتخاذ العديد من الخطوات من أجل تحسينه؛ ففي العام 2012 شرع كل من نظام الأسد وإيران بتطبيق اتفاقية التجارة الحرة وباتت السلع والمنتجات التي يجري تبادلها بين البلدين غير خاضعة للضريبة والتعرفة الجمركية[197]، كما أُنشئت الغرفة التجاريّة الإيرانيّة المشتركة في عام 2019[198]، وعلى الرغم من هذه الخطوات وتوقيع العديد من الاتفاقيات في مجالات متعددة تجارية واستثمارية إلا أنها لم تنعكس على تطور العلاقات التجارية بين البلدين[199]؛ إذ ترى إيران أن العلاقات الاقتصادية هي الحلقة المفقودة في العلاقات الثنائية مع سوريا . ويُعزى ذلك لعدة أسباب، أشرنا لها سابقاً لدى حديثنا عن العلاقات الإيرانية السورية على صعيد التبادل التجاري[200] .

195- Iran Imports from Syria, TRADING ICONOMICES, See at; 1-2-2022. Iran Exports to Syria, TRADING ICONOMICES, See at; 1-2-2022. كذلك يمكن استخدام موقع (The Observatory of Economic Complexity (OEC لمزيد معلومات عن التبادل التجاري بين سوريا وإيران على مدى السنوات السابقة حتى عام 2018 عبر الرابط التالي: Link.

196- تامر بدوي، مرجع سابق.

197- سلام السعدي، مصالح إيران الاقتصادية ترسخ في سوريا، مرجع السابق.

198- التبادل التجاري الإيراني السوري وتدشين خط بحري يربط البلدين، رصيف، 2021/2/12، شوهد في: 2022/1/1.

199- بلغت حجم الصادرات الإيرانية إلى سوريا 73 مليون دولار فقط في عام 2020.

يُنظر: 83 مليون دولار للتبادل التجاري بين إيران وسورية... ما سر التراجع؟ العربي الجديد، 2020/12/14، شوهد في: 2022/1/1.

200- يُراجع: القسم الأول من هذه الدراسة.

ويبدو أن الإنجازات الأخيرة التي حققتها إيران في الاقتصاد السوري تتكون من خطوط ائتمان وقروض أكثر من كونها تجارة؛ حيث زادت خطوط الائتمان الإيرانية ومبيعات النفط إلى سوريا بشكل كبير، كما أن نفوذ إيران الاقتصادي في سوريا يستند إلى اقتصاد "أمراء الحرب" أكثر منه إلى العلاقات التجارية، مع وجود مراكز قوة مختلفة في لبنان تقوم الآن بأعمال تجارية مع إيران[201]. وعلى الرغم من تلك الإخفاقات التجارية فما تزال إيران تسعى باستمرار لرفع مستوى التبادل التجاري لغايات عديدة، من أهمها: استعادة أكبر قدر من الديون؛ لأن هذا التبادل مهم لنفوذ القوة الناعمة التي تحتاجها إيران لتطوير نفوذ طويل الأمد وعلاقات اقتصادية[202] .

شكل (13): خلاصة التركز الإيراني في مفاصل الاقتصاد السوري.

201- Bassiri Tabriz and Raffaello Pantucc: Understanding Iran's Role in the Syrian Conflict، Occasional Paper, August 2016.p10-11

202- Financial Times, Iran faces uphill battle to profit from its role in Syria war.

3- آثار التدخلات الاقتصادية الإيرانية في سوريا: أبعد من الاقتصاد

تحت ذريعة دعم نظام الأسد نما التغلغل الاقتصادي الإيراني في سوريا بسرعة منذ عام 2011؛ حيث حازت إيران على اتفاقيات واستثمارات في غالبية القطاعات الاقتصادية الرئيسة في سوريا، وما تزال تُبدي رغبات مستمرة بالحصول على المزيد وسط تنافس مع الجانب الروسي في بعض القطاعات المهمة، ووسط هذه الرغبة والنفوذ الكبير لإيران ما زال الباب مفتوحاً لها أمام عقود أخرى في المستقبل[203].

تأسيساً على ما سبق نسعى للوقوف على أبرز آثار التدخلات الاقتصادية الإيرانية، وقبلها التعرف على العوامل المؤثرة في مستقبل هذه التدخلات.

3-1- أبرز العوامل المؤثرة في التموضع الإيراني في القطاعات الاقتصادية:

قبل الحديث عن آثار التدخلات الإيرانية يُفترض استعراض أبرز العوامل المؤثرة في التموضع الإيراني داخل قطاعات الاقتصاد السوري ومستقبله[204]، ولعل أبرزها:

1- مستوى المنافسة الروسية: ينخرط حليفا نظام الأسد "روسيا وإيران" في منافسة على النفوذ وغنائم الحرب في سوريا، وهو ما يتضح من استهداف البلدين للقطاعات الاقتصادية ذاتها بدلاً من التنسيق بينهما في الاستحواذ. وتميل كفة السيطرة الاقتصادية لمصلحة روسيا، وهذا ما بدا واضحاً في أكثر من قطاع؛ فحيثما يتدخل الروس تكن لهم الغلبة، كما حصل في قطاع الثروات الباطنية وميناء اللاذقية والمشغّل الثالث.. وغيرها. والعكس بالعكس؛ فضعف التدخل الاقتصادي الروسي كان يعطي هامشاً كبيراً للإيرانيين للتدخل والتحكم، وبذلك يُعد التدخل الروسي عاملاً رئيساً مؤثراً في تموضع إيران في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

2- مدى التقاطع مع عملية إعادة الاعمار: تسعى إيران للحفاظ على وضع قدم لها في عملية إعادة الإعمار بغية استعادة جزء – مهما كان يسيراً – من الأموال التي أنفقتها لبقاء الأسد، والحصول على المكاسب المالية من انخراطها في سوريا؛ ومن هنا يبدو أنها تركز على القطاعات التي تشكل مرتكزات أساسية في إعادة الإعمار كالمصانع والبنى التحتية وسوق العقارات.

3- سرعة دورة رأس المال وفرص القطاع المستقبلية: تتوجه الأنشطة الإيرانية الاقتصادية إلى القطاعات سريعة دورة رأس المال كالمطاحن والطاقة الكهربائية، والقطاعات التي تمتلك فيها سوريا مزايا مستقبلية للجانب الإيراني كنقل الطاقة والسياحة والخدمات المصرفية والاتصالات.

---

203 - Mohammad-Reza Djalili and Thierry Kellner, Scramble for Syria, American University in Cairo,2017.

204- نود التأكيد هنا أن هذه العوامل متداخلة، ولا يمكن النظر إلى أي منها نظرة منفصلة عن العوامل الأخرى، كما أن تأثير كل عامل منها يختلف باختلاف السياق واختلاف القطاع الاقتصادي.

4- مدى الارتباط بالقاعدة الشعبية: على الرغم من وجود دوافع اقتصادية ومالية وراء الخطوات الإيرانية للدخول في الاقتصاد السوري؛ إلا أن ذلك لا ينفي أن لهذه الخطوات دوافع أخرى ذات بعد أيديولوجي، وبالتالي نرى وجود توجهات إيرانية للدخول في القطاعات الاقتصادية المرتبطة بمعاش الناس كالكهرباء والمطاحن والأدوية.

5- إمكانية الالتفاف على العقوبات الغربية: تمثّل العقوبات الغربية على كل من نظام الأسد وإيران عائقاً كبيراً أمام التحرك الاقتصادي لكليهما؛ لذلك تسعى إيران للانخراط في القطاعات التي يمكن أن تمثل نافذة لها للالتفاف على هذه العقوبات، وتخفف من آثارها على الاقتصاد الإيراني، كما هو الحال في محاولة سعيها الولوج إلى القطاع المصرفي في سوريا.

6- التموضع الجغرافي على الممرّ الاستراتيجي: تسعى إيران للحفاظ على ممرّ استراتيجي في منطقة وسط سوريا من حدود العراق باتجاه الساحل، ويمثل التغلغل الاقتصادي فيها هدفاً استراتيجياً لإيران، بغضّ النظر عن عائديته وجاذبية الاستثمار فيه اقتصادياً؛ لأن هذه المنطقة تمثل حجر الزاوية في المشروع الإيراني الاستراتيجي للوصول إلى مياه المتوسط وإكمال ربط "الهلال الشيعي" عبر الوصول إلى ميليشيا "حزب الله" في لبنان. لذا نرى أن إيران تسعى في تلك المنطقة للسيطرة على الأرض والاستثمار فيها بغية توطين عوائل الميليشيات الطائفية التي استقدمتها إلى سوريا، بما يؤدي إلى تغيير ديموغرافية لصالحها.

3-2- آثار التغلغل الاقتصادي الإيراني في سوريا: أبعد من الاقتصاد

لا تقتصر الخطوات الإيرانية الاقتصادية في آثارها على الاقتصاد السوري فحسب، بل يتعدى الأمر في كثير من الأحيان إلى آثار في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والأمنية، وهذا ما نستعرضه بشكل مختصر.

3-2-1- آثار الخطوات الإيرانية على الصعيد الاقتصادي في سوريا:

تأتي الآثار الاقتصادية في مقدمة الخطوات الإيرانية، ونلخصها بما يلي:

1- تحويل سوريا إلى سوق لتصريف البضائع الإيرانية: يمكن للخطوات الإيرانية مستقبلاً أن تؤدي إلى الهيمنة على الأسواق السورية، عبر إغراقها بالسلع والخدمات التي تُعد رخيصة نسبياً، مقارنة بمثيلاتها المستوردة من الدول الأخرى. لذلك تسعى إيران إلى التركيز على القطاعات الاستهلاكية لا الإنتاجية، بهدف احتكار منافذ الإنتاج لإيران دون سوريا، وبقدر ما تستطيع إيران الاستحواذ على البنى الاقتصادية والصناعية والزراعية ستزود الأسواق السورية بما يلبي الطلب فيها،

2- سيؤدي هذا الاستحواذ على السوق السورية إلى هروب الشركات الأجنبية التي يمكن أن تفكر في الاستثمار داخل سوريا، على غرار ما حصل في النموذج العراقي؛ حيث عمدت إيران عبر ميليشياتها إلى الضغط على الشركات الراغبة في الاستثمار، وهو ما يؤدي لزيادة في السيطرة والتحكم في الأسواق مع غياب المنافس[205].

3- الوصول للأسواق الأوربية عبر الشواطئ السورية: يمكن أن يمنح مشروع أنبوب نقل الغاز "الصداقة الإسلامي" إيران في حال تنفيذه فرصاً كبيرة لشحن الغاز إلى أوروبا عبر ميناء اللاذقية أو بانياس، مما يمكّنها مستقبلاً من أن تكون لها حصة كبيرة في الأسواق العالمية، مستفيدة من الأهمية الاستراتيجية لسورية كونها ممراً للطاقة.

4- استغلال النظام المالي في سوريا: على الرغم من تعثُّر المحاولات الإيرانية حتى الآن في السيطرة على القطاع المصرفي إلا أنها تواصل خطواتها في هذا المجال، وفي حال نجاحها في ذلك مستقبلاً ستستثمر هذا الأمر لاستغلال النظام المصرفي السوري لتيسير معاملاتها المالية القانونية وغير القانونية، والتهرب من العقوبات الغربية المفروضة عليها؛ فصحيحٌ أن كلا النظامين يخضع في الوقت الحالي للعقوبات الغربية - وبالتالي لا فائدة كبيرة من هذا الوجود- لكنّ الأمر يتعلق بالمستقبل؛ حيث إن هذا التموضع سيمنح إيران مجالاً إضافياً للتهرب من العقوبات.

5- زيادة فرص السيطرة على أموال إعادة الإعمار: على مدى السنوات المنصرمة خاطب النظام الإيراني جمهوره بأن استعادة الأموال التي أنفقها في سوريا قادم، وسيكون من خلال الدخول في الاستثمارات التي ستأتي تحت بند إعادة الإعمار في سوريا؛ ولذلك لاحظنا أن ثمّة تركيزاً إيرانياً على بعض القطاعات التي لها حظوظ كبيرة من عقود إعادة الإعمار، مثل قطاع الكهرباء والحديد الصلب.

6- تأمين موارد مالية لتمويل ميليشيات المشروع الإيراني في سوريا: يحقق الوجود الإيراني داخل قطاعات من الاقتصاد السوري لها فرصة تأمين موارد مباشرة للميليشيات التابعة لها، بما يخفف من أعباء تمويلها؛ وذلك سواء عبر أنشطة اقتصادية مشروعة مثل تأسيس شركات تحصل على عقود مباشرة من نظام الأسد، أو عبر أنشطة غير مشروعة كزراعة الحشيش والاتجار به أو التهريب وتجارة الأعضاء.

205- كان لإيران دور بارز في هروب الشركات الاستثمارية الأجنبية من العراق؛ إذ تمارس العصابات والميليشيات المسلحة المقربة منها عمليات ابتزاز اقتصادي للشركات الأجنبية التي تقدم للعمل في العراق، فقد أدركت الكثير من الشركات أنها ستجازف بسمعتها حال وافقت على الدخول إلى الساحة العراقية، فجميع الشركات الأجنبية التي عملت وتعمل في العراق تدفع حصصاً للميليشيات المسلحة لأجل استمرار أعمالها في العراق، كما أن بعض الشركات الأجنبية التي أنجزت مشاريع في العراق صارت تربطها علاقات مع شخصيات كبيرة في الميليشيات المسلحة، وتدفع لها مبلغاً مالياً أو نسبة من الأرباح مقابل عدم تعرضها لمضايقات من مليشيات أخرى.

يُنظر: فراس إلياس، الأخطبوط الاقتصادي الإيراني في العراق، نون بوست، 2019/6/9، شوهد في: 2022/2/1.

3-2-2- آثار الخطوات الإيرانية على الصعيدين السياسي والأمني في سوريا:

تقوم السياسة الإيرانية في مختلف الدول التي تدخلت فيها على نموذج "دولة داخل دولة"، وبالتالي تتأثر السياسات الاقتصادية التي تتبعها إيران بهذه الاستراتيجية العامة، وتمضي الخطوات الاقتصادية التي تتخذها في هذا الاتجاه، مما يجعل لها تأثيراً سياسياً داخل الدولة التي تتدخل فيها[206].

بناءً على ذلك يمكن استشراف عدة آثار سياسية وأمنية للتدخلات الإيرانية الاقتصادية، نلخصها بما يلي:

1- عرقلة جهود الحل السياسي: سيعطي الوجود الإيراني داخل الاقتصاد السوري -بغضّ النظر عن مداه وأهميته- ورقة إضافية لعرقلة أية مساعٍ لتحقيق حل سياسي عادل ومنصف للقضية السورية، لاسيما وأن النظام الإيراني ومنذ اليوم الأول للثورة حسم موقفه بتأييد كامل ومطلق لنظام الأسد وللحلول العسكرية والأمنية التي لجأ إليها، بما فيها من جرائم وانتهاكات، وبالتالي ستستخدم إيران أي نفوذ لها داخل سوريا -سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو أمنياً[207]- لتثبيت نظام الأسد، بما يعنيه ذلك فعلياً من رفض أي حل سياسي منصف وعادل في سوريا[208].

2- السيطرة على القرار السيادي السوري: تؤثر التدخلات الاقتصادية لأية دولة في استقلالية قرار الدولة المتَدخَّل فيها، وإذا كان هذا الأمر ينطبق على الدول المستقرة التي لديها سلطة مركزية قوية فإنّ من باب أولى أنْ تكون نتائجه أكثر وضوحاً وتأثيراً على الدول التي تضعف فيها السلطة المركزية وتكون خارجة من صراع، كما هو الأمر في الحالة السورية؛ حيث تتشكل سلطات فعلية داخل الدولة بفعل دعم الميليشيات

206- يُنظر: دولة داخل دولة وسطوة عسكرية واقتصادية وثقافية.. تفاصيل مثيرة عن يد إيران الطولى بالعراق، إيران من الداخل، 2020/10/7، شوهد في: 2022/2/1. والاستخبارات البريطانية: {حزب الله} دولة داخل دولة... وإيران تمتلك برنامج اغتيالات لمعارضيها، الشرق الأوسط، 1 /2021/12، العدد 157097، شوهد في: 2022/2/1.

207-على سبيل المثال: شهدت الدورة الأخيرة "مجلس الشعب" عام 2020 ضمن سياق " المسرحية الديمقراطية" ظهور مرشحين من قيادات مليشيات الدفاع الوطني المعروفين بارتباطاتهم وصلاتهم القوية مع إيران خلال السنوات الماضية، وهو يمثل إشارات لتوجه لدى إيران للدفع ببعض قياداتها نحو المجال السياسي، بما في ذلك إمكانية إنشاء ذراع سياسي يؤمّن غطاءً لها، ويمكّنها من إيصال بعض الشخصيات إلى دوائر المشاركة في صنع القرار السياسي. يُنظر: المقال التحليلي نحو "مجلس دمى سوري" بخيوط إيرانية، مركز الحوار السوري، الوحدة المجتمعية، 2020/7/10.

208- تتمثل أبرز العوامل الموضوعية اللازمة لنجاح مسار الحل السياسي في كل من: معادلة متوازنة بين الأطراف سياسياً وعسكرياً، وجمود الوضع العسكري بشكل ضارّ للأطراف، ووجود طرف ثالث ضامن ومؤثر على الأطراف، والتوزان في التدخل الخارجي، والتركيز على قضايا الحاضر كإطلاق سراح المعتقلين وإدخال المساعدات، واختيار الوسيلة المناسبة لتحقيق الانتقال السياسي عبر تغيير المؤسسات. يُنظر: العوامل الموضوعية لفشل اللجنة الدستورية: بيئة مثبطة للحلول السياسية "تقرير تحليلي"، وحدة التوافق والهوية المشتركة، مركز الحوار السوري، 2021/1/28، شوهد في: 2022/2/1.

وشبكات التهريب، وتفتقد الدولة لمقومات استقلال القرار من اقتصاد وأمن؛ فهنا تصبح السيادة -بما تعنيه من تحكم الدولة بقراراتها الداخلية والخارجية من دون تدخل خارجي[209]- في مهب الريح[210].

ولعل فيما قام به النظام الإيراني عندما ضغط على نظام الأسد لتوقيع اتفاقية اقتصادية موسعة تقضي بالتزام حكومته إعادة الدَّين إلى إيران خلال 25 سنة دليلاً عملياً على التدخلات الخارجية الإيرانية في صناعة القرار داخل هذا النظام[211].

3- إضعاف السلطة المركزية لحساب الحكم المليشياوي مستقبلاً: وهذه نقطة مرتبطة بالسابقة؛ حيث إن الخطوات الاقتصادية الإيرانية واضحة في دعم نموذجها الذي تُنشئه في الدول التي تدخلت فيها، من جهة إنشاء ميليشيات عسكرية تابعة لها مع إضعاف السلطة المركزية، كما هو الحال في دعم ميليشيات "الحشد الشعبي" في العراق و"حزب الله" في لبنان والحوثي في اليمن.

3-2-3- آثار الخطوات الإيرانية على الصعيد الاجتماعي في سوريا:

يقوم المشروع الإيراني في سوريا في أحد أركانه على الجانب الأيديولوجي الذي يستهدف البنية الاجتماعية السورية[212]، ومختلف الأدوات والوسائل التي تستخدمها إيران إنما هي لخدمة هذا الهدف؛ وبالتالي يصبح الاقتصاد والسياسة والعسكرة أدوات لتحقيق هذا المشروع، وليست أهدافاً بحد ذاتها.

لذلك، يمكن الوقوف على بعض الآثار الاجتماعية المدمرة للتدخلات الاقتصادية الإيرانية، ومن أبرزها:

1- تغيير الهوية الحضارية لسوريا: شهدت سوريا في سنوات الثورة توسعاً غير مسبوق في انتشار المظاهر الدينية الشيعية في مختلف أنحاء مناطق سيطرة نظام الأسد، خصوصاً في ريف دمشق والبوكمال وحلب، كما أن تنشيط السياحة الدينية في سورية بشكل عام والاستثمار في الآثار والمواقع الدينية والمنشآت

209- يُنظر: بهاء العوام، لبنان بين الدعم السعودي والسيطرة الإيرانية، العين الإخبارية، 2021/10/11، شوهد في: 2022/2/1. ورائد الحامد، غلق المعابر غير الرسمية.. الكاظمي في مواجهة إيران (مقال تحليلي)، وكالة الأناضول، 2020/11/24، شوهد في: 2022/2/1. وعبد العزيز مطر، السيادة المفقودة والسلطة الكاذبة، ليفانت نيوز، 2021/9/26، شوهد في: 2022/2/1.

210- تعود أصول نظرية السيادة وتعريفها للفيلسوف الفرنسي (جان بودان) الذي عرّفها بأنها: "سلطة الدولة العليا المطلقة والأبدية والحازمة والدائمة التي يخضع لها جميع الأفراد رضاء أو كرهاً"، أما في قواعد القانون الدولي المعاصر فتُعرف على أنها "مجموعة سلطات واختصاصات محددة وواضحة للدولة". وتعد المصلحة القومية هي المحدد لسيادة الدولة التي تتحدد بالبقاء والوجود والأمن ورفاهية الشعب.

يُنظر: حنان زهران، تشريح مفهوم السيادة، المركز الديمقراطي العربي، 2019/3/27، شوهد في: 2022/2/1.

211- يُذكر أن تسريبات من داخل النظام الإيراني نشرتها قيادة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية تفيد أنه في هذه الاتفاقية الضخمة التزمت بموجبها الحكومة السورية بإعادة الدين السوري الى النظام الإيراني خلال 25 عاماً (مع خيار تمديد السداد الى 40 عام)، وأن قوات الحرس أصدرت تعليمات بإبرام اتفاق مع الحكومة السورية بناء على أمر من المرشد الأعلى علي خامنئي.

في هذا الصدد اتخذت قوات الحرس الثوري الإيراني لجنة تطوير العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق وسورية غطاء لها، حتى يمكن لها التوسع المستمر في نفوذ النظام بسورية بعد الانتهاء المحتمل للحرب، ويتبع هذا الكيان رسمياً لسلطة مكتب رئيس الجمهورية برئاسة" سعيد أوحدي"، وسيكون المقاول لهذا المشروع مقر خاتم الأنبياء (المؤسسة الهندسية العامة لقوات الحرس) تحت قيادة عميد الحرس عباد الله عبد اللهي.

يُنظر: الربيع العربي الإيراني، لجنة تطوير العلاقات الاقتصادية غطاء لتدخلات الحرس الثوري في البلدان العربية، 19/ 11/ 2017، شوهد في 2022/1/7.

212 - يُنظر: جمول وقربي، الورقة التحليلية "التغلغل الثقافي الإيراني في سوريا (4): مخاطره على الهوية السورية وسبل مواجهته"، مرجع سابق.

السياحية يمثل مشروعاً ثقافياً إيرانياً للتغلغل بشكل أكبر داخل المجتمع السوري، وهو ما بدأ قبل اندلاع الثورة السورية فعلياً، وارتكز على استغلال تردّي الوضع المعيشي لشريحة واسعة من الشعب السوري بعدها.

2- إنشاء منظومة عشائرية موالية: تعمل إيران منذ سنوات على إقامة علاقات مع العشائر العربية في المنطقة الشرقية من البلاد، ونجحت في إنشاء مليشيات عديدة، كلواء الباقر من عشيرة " البكارة " وقوات مقاتلي العشائر في الرقة، حيث قدمت إيران الدعم العسكري والاجتماعي والمالي لها. وتلعب التنظيمات العشائرية دوراً مهماً في كل من الحياة السياسية والاجتماعية في سوريا، ومع ازدياد الوجود الاقتصادي الإيراني في سوريا سيصبح أداة مهمة بيدها لتجنيد شبكات عشائرية تدافع عن المصالح الإيرانية في سوريا[213].

3- التجنيد الاقتصادي في المجتمع السوري: في ظل ارتفاع معدلات البطالة لمستويات غير مسبوقة في سوريا، وتردّي الوضع المعيشي، خصوصاً في مناطق سيطرة نظام الأسد[214]؛ فإن الدخول الإيراني إلى القطاعات الاقتصادية السورية -لاسيما تلك التي تتقاطع مع مشاريع إعادة الإعمار- سيساعدها على جذب اليد العاملة المحلية، وهو ما يرجح أن تستغله من أجل تجنيد هذه الفئات ضمن مشروعها الأيديولوجي[215] .

4- العبث في البنى الفكرية للشعب السوري: يمكن للسيطرة الإيرانية المتزايدة في مجال الخدمات التعليمية -بما فيها التعليم العالي والمناهج، بالإضافة إلى الأنشطة الثقافية الأخرى- أن تؤدي إلى تغييرات كبيرة في وعي الجيل السوري الناشئ، وتغيير عقائده وربطه بمشروع "الولي الفقيه"، بدلاً من أن يكون سوري الهوية والانتماء[216] .

3-2-4- آثار التغلغل الاقتصادي الإيراني على الصعيد الاقليمي:

1. تهديد الأمن الإقليمي: يسهم نشاط الميليشيات الإيرانية ورسوخه في سوريا في جعلها بؤرة لتجارة المخدرات والتهريب وتجارة الأعضاء، فضلاً عن تهريب الأسلحة؛ كل ذلك سيجعل من سوريا منطقة غير مستقرة وملجأً لعصابات التهريب والمافيات، ومنطلقاً لتهديد دول الجوار الإقليمي التي عانت وتعاني من النشاط

213- حيان دخان و عمار الحمد ،شبكة النفوذ الإيرانية المتنامية بين عشائر شرق سوريا، فكرة، 2021/4/12 شوهد في:2022/1/4.

214- وفقاً لإحصائيات الأمم المتحدة ووكالاتها لعام 2021 فقد ارتفع معدل البطالة في سوريا إلى 55% مقارنة بالمعدل الرسمي البالغ 8.6% في عام 2010، يعيش أكثر من 83% من السوريين تحت خط الفقر، مقارنة بنسبة 28% في عام 2010، ويعاني 12.4 مليون سوري -أي حوالي 60% من السكان- من انعدام الأمن الغذائي، ويؤكد موقع "world by mab" تصدُّر سوريا قائمة الدول الأكثر فقراً في العالم، بنسبة بلغت 82.5%، في حين ارتفعت نسبة الفقر لتصل معدل 90% في نهاية عام 2021.

يُنظر: البوابة العربية للتنمية-سوريا، الموقع الرسمي، نيسان 2021، شوهد في: 2022/1/2. ومجلس الأمن يستمع إلى التطورات في سوريا: مسار مقلق وشتاء صعب ومستويات فقر تقارب 90%، الأمم المتحدة، 27 /2021/10، شوهد في: 2022/1/2، ويمان نعمة، الاقتصاد السوري إلى أين، عربي 21، 2021/12/27، شوهد في: 2022/2/1.

215- مصعب المجبل، إيران تصر على ابتلاع مشاريع كبرى في سوريا.. أهداف تتعدى الاقتصاد، صحيفة الاستقلال، 2021/10/19، شوهد في: 2022/1/5.

216 - تُراجع: الخطوات الإيرانية في مجال خدمات التعليم، الفقرة: 2-3-2 من هذه الدراسة.

غير القانوني لهذه الميليشيات، ويتوقع في حال استمرار نشاطها داخل سوريا أن تكون العواقب الأمنية أسوأ وأشد[217] .

2. تغيير في خريطة النفوذ "الجيو اقتصادية " "والجيو سياسية" في المنطقة ككل: إذ إن النفوذ الإيراني يعني التحكم بأهم المنافذ البحرية والبقع الجغرافية في المنطقة، ويفتح لها مجالات المناورة على حدود الدول الأخرى، والتطلع نحو أوروبا التي تحتاج الغاز باستمرار، وتحقيق تحركات استباقية بهدف تضييق الخناق الاقتصادي على "تركيا" منافستها الإقليمية في الشرق الأوسط، ويسمح هذا التمدد في زيادة القوة الذاتية، ويوفر لها حماية استراتيجية لأمنها القومي، وممارسة سياسات "الدفاع الهجومي"[218] .

3. زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة: يرتكز المشروع الإيراني في أحد جوانبه على قاعدة مفادها أن الحضور في المشرق العربي يسهم في الضغط على واشنطن لقبولها شريكاً إقليمياً بارزاً، وبالتالي تقاسم المصالح والنفوذ في المنطقة، ولذا فإن زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة بشكل عام وفي سوريا بشكل خاص يعني تقوية هذا النفوذ والحضور، بما يعنيه من تكريس الهيمنة الإيرانية على المنطقة العربية بشكل خاص على اعتبار أن النظام العربي هو الحلقة الأضعف فيها مقارنة ببقية المنافسين الإقليميين[219].

217- Ben Hubbard and Hwaida Saad, On Syria's Ruins, a Drug Empire Flourishes, The New York Times, Dec. 5, 2021. Martin Chulov, 'A dirty business': how one drug is turning Syria into a narco-state, the guardian, Fri 7 May 2021

ويُنظر: واشنطن تتحرك للتعطيل. مخدرات الأسد وصلت إلى أوروبا وأفريقيا، المدن، 2021/11/18، شوهد في: 2022/2/1.

218- شيماء محمود عبد الله، تمدد النفوذ الإيراني في سوريا.. (سياسياً – اقتصادياً – عسكرياً)، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2020/11/19، شوهد في: 2022/2/5.

219- د. دلال محمود ودينا محسن محمود عبده، الاتجاهات العامة للمصالح الإقليمية لإيران في المنطقة العربية دراسة مقارنة: سوريا واليمن، المركز الديمقراطي العربي، 2016/7/25، شوهد في: 5-2-2022.

خاتمة:

يتضح مما سبق أن الجهود الإيرانية في المجال الاقتصادي لم تواكب مثيلاتها في الجانبَين العسكري والثقافي لأسباب موضوعية متعددة؛ إلا أن ذلك لم يثنِها عن متابعة تدخلاتها وخطواتها للتغلغل داخل الاقتصاد السوري التي نجحت تارة، وفشلت تارة أخرى.

لقد أظهرت الدراسة أنه يمكن تلخيص أهداف التدخلات الاقتصادية الإيرانية في سوريا على ثلاثة مستويات من حيث الأهمية بالنسبة لمشروع إيران في سوريا، وبما يجعل هذا القطاع مسانداً لمجالات المشروع الإيراني الأخرى، وهي:

المستوى الأعلى: يتمثل في هدف استراتيجي لإيران، وهو الوصول إلى ميناء على شواطئ البحر الأبيض المتوسط؛ بما يعطيها ميزة تنافسية في الوصول إلى أسواق الطاقة والسلع داخل الاتحاد الأوروبي. بناء على ذلك نتوقع أن تضع إيران ثقلها لتحقيق هذا الهدف، سواء عبر إحداث التغيير الديموغرافي أو تركيز انتشار الميليشيات والسيطرة المباشرة على الأراضي السورية في المناطق القريبة من الطريق الواصل إلى البحر، وفي حال فشل إيران في تحقيق الهدف فيمكن أن يمثل لها الحفاظ على الطريق الواصل إلى بيروت وتأمينه الخطة البديلة، بحيث تكون الأراضي السورية الجسر الواصل إلى البحر المتوسط.

المستوى المتوسط: تمويل الميليشيات المدعومة إيرانياً؛ بحيث تكون لها مصادر ذاتية تسدّ -ولو جزئياً- الأموال اللازمة لتشغيل هذه الميليشيات والمحافظة عليها. وهذا ما يتم عادة بوسائل غير مشروعة، كتجارة المخدرات وتهريب الآثار وتجارة الأعضاء والبشر والاستيلاء على الأراضي وتهريب الأشخاص وغيرها، إلى جانب قطاع السياحة وخدمات التعليم؛ حيث يدخل هنا الاقتصادي بالثقافي والأيديولوجي الذي يُعد أحد مرتكزات المشروع الإيراني في سوريا.

المستوى الأدنى: يتجسد في الاستفادة من الاقتصاد السوري بصورة عامة، بما يجعله مرتبطاً بالاقتصاد الإيراني؛ وهذا الهدف وإن كان يبدو أنه صعب المنال نتيجة الظروف الموضوعية المتعلقة بتشابه المنتجات وعدم وجود طريق بري بين الجانبين، إلا أن خطورته تتمثل في سعي إيران للتركيز على بعض القطاعات الرئيسة التي قد تمثل لها صفقة رابحة، كالدخول في المجالات الاقتصادية المرتبطة بإعادة الإعمار، وتلك التي تهم حياة الناس ومعاشهم مثل قطاع الكهرباء والمطاحن؛ بما يؤهلها لاحقاً لربط هذه القطاعات بها، وجعلها حلقة مرتبطة بالاقتصاد الإيراني؛ وهو ما قد يدقّ إسفيناً جديداً بين سوريا وعمقها العربي.

بالعموم قد يُنظر إلى مخاطر التدخلات الاقتصادية الإيرانية في سوريا بنوع من التهاون مقارنة بمخاطر تدخلاتها العسكرية والثقافية؛ ولكن علينا أن نستحضر دوماً أن المقدرات الاقتصادية هي إحدى المفاتيح الأساسية لتقوية النفوذ وتأمين المصالح على أنواعها[220] .

220- للتوسع يُنظر: وسام كلاكش، الاقتصاد العالمي وتأثيره على العلاقات الدولية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2021/7/13، شوهد في: 2022/2/14.

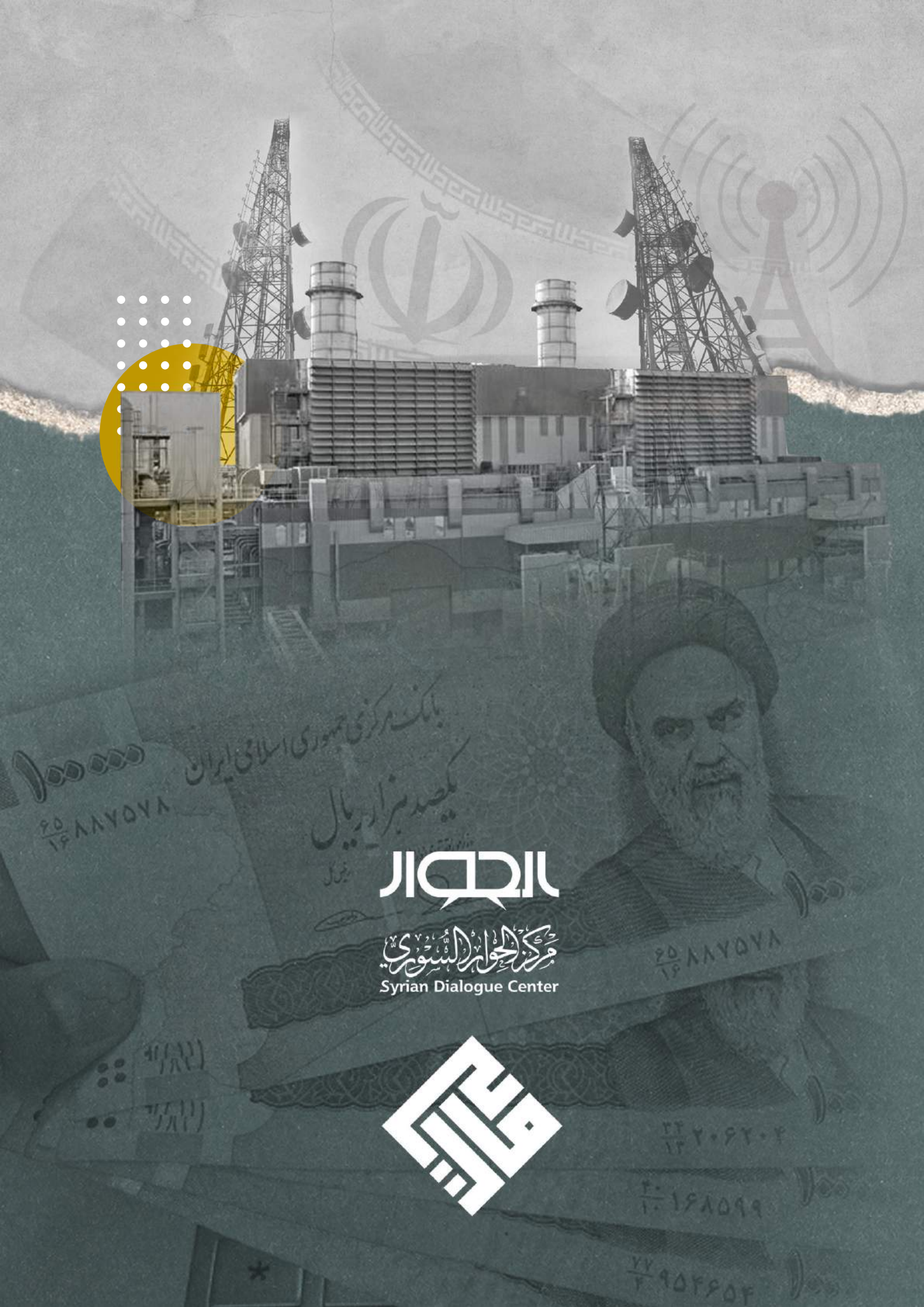

الحوار

مركز الحوار السوري

Syrian Dialogue Center